الثلاثاء 14 أيار 2019
العدد 3756 السنة الثالثة عشرة
Mardi 14 Mai 2019 no 3756 13ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

سوريا

من الشنطة الى الـ«بيتكوين»
«تحرير الشام» تعزّز أمنها المالي

14

مجلس الوزراء يستمر في تضييع الوقت

لا اتفاق بعد على خفض العجز

[3]

مدارس أم أقبية تعذيب؟

[6ـ7]

كشف تقرير لـ«هيومن رايتس ووتش» ان المدارس في لبنان لا تزال تعتمد ممارسات «تأديبية» للطلاب تتضمن الصفع والضرب والشتم (مروان طحطح)

السودان

جولة تفاوض ثالثة بلا تفاؤل
«العسكري» يختبر الشارع مجدداً

16

ليبيا

مساع لفتح جبهة جديدة في سرت

17

إيران

أوراق الصمود ومصير «النووي»:
أسباب رفض طهران التفاوض... مرحلياً

18

قضية اليوم

باسيل يتراجع خطوة: أطلب أن يتوسع تحقيق «الخارجية»

لا يزال الوزير جبران باسيل يُكابر في الاعتراف بخطأ تغطية اقتحام جهاز أمن الدولة لوزارة الخارجية والمغتربين، والتحقيق مع دبلوماسيين وموظفي الفئة الاولى، بطريقة مهينة. إلا أنّ المؤتمر الذي عقده امس، يشير إلى الأزمة التي تسببت فيها خطوته، ومحاولته «ترقيعها»، إضافةً إلى بروز معطيات جديدة، أبرزها «الختم الأزرق» على المحاضر التي حصلت عليها «الأخبار»، خلافاً لتلك التي يملكها الموظفون في «الخارجية». فكانت النتيجة، مؤتمر يرفض التسريبات، ويطلب أن يتوسع ليشمل أكثر من جهة

باسيل: قلت للامين العام بدنا نعمله هيك، وقللي حلّها معالي الوزير (مروان بوحيدر)

ليا القزي

وزارة الخارجية والمغتربين، بعد أسبوع من واقعة مداهمة عناصر من أمن الدولة لها، لا تشبه ما كانت عليه قبل السادس من أيار. انسحاب الملثمين والعسكر من قصر بسترس، و«إعادته» إلى وكالائه الأصليين، لا يعني أن آثار ما حصل قد مُسحت.

> **باسيل: يجب أن نعتاد هذه التحقيقات، ونعمل ليحصل ذلك مع وزراء ونواب**

إحدى العاملات في الوزارة، ما زالت تدمع وهي تتحدث عن «يوم الذلّ». تُخبر أنّ قرابة ربع قرن مضت على عملها في «الخارجية»، من دون أن تشهد أمراً مماثلاً. الوجوم واضحٌ على وجوه عديدة، جلست في الصفّ الأمامي في المؤتمر الذي عقده الوزير جبران باسيل، وكانت أشبه بمن أتى يُشارك بمجلس عزاء. هم مديرون ينتمون إلى الفئة الأولى، جرى التحقيق معهم بوصفهم «إرهابيين» من دون احترام لمركزهم. منهم من «قاطع» قبل أيام مؤتمر الطاقة الاغترابية، ولكنهم حضروا مؤتمر أمس، فبدوا أشبه بالـ«مُرغمين» على ذلك. أكثريتهم، لم يجدوا أنفسهم «مُضطرين» إلى التطبّع بتعابير كاذبة، وهم ينظرون إلى باسيل، ولو أنهم فشلوا في التوحد لتسجيل موقف اعتراضي. اعتبارات الترقيات والتعيينات، والخوف على المستقبل الوظيفي، والخلافات في ما بينهم، بقيت أقوى من الإهانة التي تعرضوا لها. رغم ذلك، لا يمكن نكران أن الوزير الشاب نجح، وفي سياق فرض نفسه السياسي الأقوى في الجمهورية، في تعميق الهوّة بينه وبين الموظفين في الوزارة الوصي عليها. استخدم الترهيب وسيف القانون ليسود، من دون إقامة اعتبار لأي شيء آخر. لا تُجبر خطيئة الاثنين 6 أيار، إلا باعتذار من باسيل تجاه السلك الدبلوماسي بشكل عام، والأمين العام للوزارة والسفراء الأربعة ومدير مكتبه والموظف الإداري (الذين جرى نزع حصانتهم والتحقيق معهم) بشكل خاص. إلا أنّ المشكلة هي في أنّ وزير الخارجية والمغتربين لا يعتبر نفسه «مخطئاً»، وبالتالي غير قادر على تقدير فظاعة ما اقترف. بعد أربع سنوات، لا يزال باسيل «غريباً» عن أصول إدارة الدبلوماسية اللبنانية، هو المهتم بأمور كثيرة أخرى، ولا يعتبر وجوده في قصر بسترس إلا محطة تسبق وصوله إلى قصر بعبدا. الدليل على ذلك، المؤتمر الذي عقده أمس في «الخارجية»، لتناول «ما شهدته الوزارة في الأسبوع الماضي»، فكان مُعتداً بنفسه وفخوراً بسابقة مداهمة جهاز أمني لوزارة، بطريقة بوليسية. جهاز أمني فاقد للثقة، وبحاجة إلى من يُحقق معه، في التحقيقات التي يُجريها، سلّمه باسيل «أعناق» دبلوماسيين، بينهم أمين عام، هو بكّم المحاصصة، ممثل رئيس الحكومة» في الوزارة، علماً بأنّ باسيل فتح نافذة في الجدار، وهي قوله إنّ «مصدر التسريب في الوزارة أكثر من شخص واحد، ولذلك عندما وجهت كتابي الى القاضي، قلت هناك شخص أو أكثر. وأطلب أن يتوسع التحقيق وعدم التركيز على شخص واحد، لنتمكن من توقيف الفساد الإداري المستحكم». يأتي ذلك بعد أسبوع تسريبات، مصدرها مستشارون في «الخارجية» وجهات أمنية، أطلقت حكمها ضدّ السفير علي المولى، من دون دليل وقبل استماع القضاء إلى إفادته.

كان من المفترض أن يعقد باسيل «مؤتمراً صحافياً»، ولكنّه استعاض عن ذلك بخطاب ألقاه أمام الكاميرات، وبحضور الدبلوماسيين، من دون السماح بطرح الأسئلة مباشرة. ساعده ذلك على ممارسة «التضليل» في ما خصّ العديد من الوقائع، والإيحاء بمعطيات غير دقيقة، وتقديم الرواية التي تفيده للحدث، من دون أن يُجادله أحد علناً. «التعويض» للصحافيين، كان بدردشة سريعة في مكتبه، طلب فيها مستشاره الإعلامي أنطوان قسطنطين عدم التسجيل الصوتي، والاكتفاء بتدوين الملاحظات. «لماذا ممنوع التسجيل وبحضور هذا الكمّ من الصحافيين؟ وإذا خرج باسيل غداً لينفي ما نُشر؟»، ردّ قسطنطين ممازحاً «لا ما بيعمل هيك. ما أنا الفهلوي مش هوي»، غامزاً من قناة مقالة ابراهيم الأمين يوم الأربعاء الماضي.

بدأ باسيل بالقول إنّه فضّل تنظيم «دردشة» عوض طرح الأسئلة علناً. لماذا؟ «لأن هيك أنا بقدّر بوزارتي. ما أنا بلطجي؟»، أجاب الوزير ممازحاً «الأخبار». ولكنّ التبرير «الجدّي» أتى من مستشاريه، فقالت إحداهنّ إنّ «تبديل المؤتمر بدردشة لا علاقة له بالهروب من الأسئلة المباشرة، ولكن لأنّ هذه الأخيرة كانت ستأخذ الكثير من الوقت، وباسيل مرتبط بجلسة لمجلس الوزراء». عملياً، سيّان ما بين أسئلة علنية أو داخل مكتبه، فكما حُدّد لكل صحافي سؤال واحد، ولم يُسمح بالاستفاضة في التعليق على أجوبته، كان بالإمكان تحديد وقت الأسئلة أمام الكاميرات. فضلاً عن أنّه كان بالإمكان تقديم موعد المؤتمر، حتى لا يتزامن مع موعد جلسة مجلس الوزراء.

بداية الأسئلة كانت حول السماح لأمن الدولة بدخول الوزارة، ما أدّى إلى ضرب القوة المعنوية للسفراء. فردّ باسيل بأنّ «هذه الطريقة تحميهم، وهم طالبوني بذلك». لم يكتف بالدفاع عن إجرائه، بل عمد إلى «توريط» الأمين العام للوزارة هاني شميطلي معه، حتى يُسبغ «شرعية دبلوماسية» على اقتحام الوزارة. فقال باسيل: «بتعرفوا شو قال الأمين العام لما قلتلو بدنا نعمل هيك؟ قللي حلّها (صار الوقت) معالي الوزير، نحنا كلّ شغلنا راح ضيعان، وهيبة الناس لإلنا راحت ضيعان». لم يكن الأمين العام حاضراً ليؤكد أو ينفي علمه بالاستعراض الأمني وإهانة الدبلوماسيين، ولكن بحسب معلومات «الأخبار» فإنّ شميطلي فوجئ بما جرى، مثله مثل غيره، وجرى أيضاً التحقيق معه. وصحيح أنّه قال للوزير «لو تركتني أتصرف منذ زمان، لما كنا وصلنا إلى هنا»، ولكنه كان يقصد ضبط الفلتان داخل الوزارة، وانتقاد الحماية التي كان يؤمّنها باسيل لسفيرات وسفراء، ويمنع إحالة ملفات بحقهم على التفتيش المركزي.

في معرض التبرير، ذكر باسيل أنّها لم تكن المرة الأولى التي يدخل فيها أمن الدولة إلى الوزارة، «طلبت منهم سابقاً التحقيق في قسم المصادقات حول موضوع سماسرة». فات باسيل أنّه شتّان ما بين التحقيق مع موظفي فئة رابعة، متورطين في ملف فساد وسمسرات، وبين سفراء لا يوجد دليل واحد على تسريب واحد منهم للمحاضر الدبلوماسية إلى «الأخبار». كما أنّه في العديد من الوزارات، «يستمع» عناصر من أمن الدولة إلى الموظفين في ملفات معينة، بهدوء ومن دون استعراضات، أو مصادرة هواتف واحتجاز لحرياتهم. و«بسّر» باسيل بأنّه يجب أن «نعتاد» مثل هذه التحقيقات، «ونحن بمناسبة الموازنة، نعمل من أجل أن يحصل ذلك أيضاً مع وزراء ونواب، يجب أن لا يكون أحد فوق القانون». قبل نحو عام، وصف باسيل رئيس مجلس النواب نبيه برّي بـ«البلطجي»، فاشتعلت جبهة لم تنطفئ إلا بصعوبة. وبناءً على ذلك، يُمكن تخيّل «فيلم التشويق» الذي سيحدث لو دخلت دورية من أمن الدولة للتحقيق مع الوزير يوسف فنيانوس أو الوزير علي حسن خليل أو سعد الحريري، مثلاً، بتهمة تسريب معلومات إلى الصحافة!

أكمل باسيل الدفاع عن واقعة 6 أيار، فسأل مستنكراً «ماذا يعني اقتحام وزارة؟ دخل رئيس جهاز أمني مهذب، برافقه عمداء. أبداً لم يكن هناك ملثمون. رأيت عناصر ولكن خارج الوزارة. في الداخل، لم يكن هناك أحد بالبذلة العسكرية أو مسلحون». سألت «الأخبار» مدير مكتب الوزير إن لم يكن قد رافقه إلى سيارته عناصر مسلحون، فردّ باسيل «عملوا معروف أنا عم بحكي». وهو زعم أنّه يملك فيديو يُظهر أنّ من دخل قصر بسترس، عناصر مدنيون. ماذا عن مرافقة الدبلوماسيين إلى الحمام؟ «اتعرفون لماذا؟ لأنّ البعض حاول تهريب هاتفه عبر الحمام». أجابه الرّميل آدم شمس الدين بأنّه ربما يحمل الدبلوماسي على هاتفه صوراً إباحية. «ربما»، قال باسيل، سائلاً «هل تعرفون ما المشكلة؟ أنني أعمل بهدوء. اتركوهم يخطئون، وسينكشف كلّ شيء». وماذا لو كنت أنت مخطئاً؟ «أنا مش مغلط. أنا مش متهم حدا. في اختلاف إنو التسريب صار من الوزارة؟». لماذا تستثني البعثة في واشنطن؟ «لم أقل لا. حتى مدير مكتبي لم أستثنيه. وهو أتى في اليوم التالي، طالباً مني هاتفه، فقلت له لا علاقة لي بالموضوع». بضحكة وصوت خافت، علّق مدير المكتب هادي الهاشم: «ومش رح سامحك عليها».

بعيداً عن «تنفيه» باسيل لخطورة دخول «أمن الدولة» إلى الوزارة، مخطئاً الأصول الإدارية، «تامرت» وزارة الخارجية مع جهاز أمن الدولة والعديد من وسائل الإعلام على تقديم السفير علي المولى «كمجرم الجمهورية»، حُكم عليه بأنّه هو المُسرّب، علماً بأنّ الادعاء لا يعني الإدانة. سُرّبت معطيات خاطئة، وأُهين الرجل، في مقابل تجاهل معطيات عديدة أبرزها أنّ الختم على الوثائق التي في حوزة «الأخبار» لونه أزرق، أي إنّها سُرّبت من البعثة في واشنطن قبل وصولها إلى الوزارة. ردّ باسيل على «الأخبار» بالقول إنّه «يكنّ الودّ للشخص المعني، ونحن لم نحكم عليه. كنت واضحاً جداً أنّه ممكن أن يكون هناك متهم ثان، وأنا أتمنى من كلّ قلبي أن يكون (المولى) بريئاً». أضاف: «هناك ادعاء أكيد صدر بناءً على مستندات. ولكن وكيله والجريدة («الأخبار») يقولان بوجود معطيات أخرى، وهي أكثر من يعرف. إن شاء الله تثبت براءته. الشيء الثابت وجود تسريب لمحاضر ويجب أن نعرف مَن» (هو المسرّب). هذا التسريب لم يكن الأول من نوعه، مثلاً أحد الدبلوماسيين في بعثة لبنان في أنقرة، كان ينشر كلّ تقرير يرسله إلى الوزارة حرفياً في جريدة «السفير». ما كان عقابه؟ رُفع وأصبح سفيراً. يُفرّق باسيل بين ما كان يحدث تاريخياً، «وتعمّد التسريب بهذا الشكل، ووضع صورة المحضر». وهو أكد أنّه لم يُفاتح برّي، أو أي مسؤول آخر بتحقيقات «الخارجية»، نافياً أن تكون زيارته إلى عين التينة متصلة بتزامنها مع الادعاء على المولى.

سُئل باسيل «المبسوط بان تُسجّل لي هذه السابقة لأن ما حصل مسّ بأمن الدولة»، عن التلهي بهوية المُسرّب عوض التحقيق في مضمون المحاضر، ولا سيّما تمسك الأميركيين بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ونائبه محمد بعاصيري، والتعبير عن الثقة بهما، وإمكانية تبادل معلومات لها طابع سري معهما. فاعتبر أنّ هذا «رأي دولة، مش شغلتي أنا وغير ملزم به. هناك طرفان، الأول الأجنبي، والثاني فريق سياسي لبنان، من حقه أن لا يتسرّب رأيه حتى ولو كنت مختلفاً معه».

أما في ما خصّ «الأخبار»، فاعتبر باسيل أنّها «بالنسبة إلي من المقرّبين، وليست وسيلة معادية. وقلت للمعنيين إنّ مشكلتي ليست مع الجريدة، فهي تقوم بشغلها»، مضيفاً أنّه لم يكن على علم بتوجه أمن الدولة إلى مبنى الصحيفة للاطلاع على كاميرات المراقبة. «عرفت لاحقاً. ولما سألت، متل ما قالولي إنو ما فاتوا عالجريدة، وشافوا كاميرا بغير مبنى ليجيبوا إثبات. يللي بدو يحقق بدو يجيب إثبات بإطار شغلو». يبدو أنّ جهاز أمن الدولة، الذي دخل المبنى حيث مكاتب «الأخبار» طالباً الاطلاع على أجهزة المراقبة فيه، كذب على باسيل تماماً، كما جرى تسريب «اعترافات» لم يُدلِ بها المولى.

في ختام «الدردشة»، أطلع الرّميل هاشم سيد حسن باسيل على تغريدات سفير لبنان في واشنطن غابريال عيسى، البعيدة عن أي لغة دبلوماسية، والتي يتهجّم فيها على الصحافيين. فاستنكر باسيل ما يقوم به عيسى، مؤكداً أنّه لم يكن على علم بذلك، وهو لا يسمح به. وطلب من مدير مكتبه توجيه تنبيه لعيسى (علماً بأنّ ذلك من صلاحيات الأمين العام)، و«إذا اقتضى الأمر أتواصل أنا معه»، قال باسيل.

باسيل: اتبعنا الأصول اللازمة للتحقيق

مديرة المراسم في وزارة الخارجية والمغتربين، نجلاء رياشي عساكر، «معجوقة» مع 24 دبلوماسياً. تطلب منهم تجنّب الفوضى والتنظيم. كانت تُمرّنهم على إلقاء قسم الانضمام إلى السلك الدبلوماسي. محظوظون هؤلاء مقارنةً بغيرهم. فلم يسبق أن حصل إلقاء قسم أمام وسائل الإعلام. خطوة وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل مقصودة، لتذكير الدبلوماسيين بقسَمهم «... ألا أذكر في ما أضع من مذكرات أو مقالات أو مؤلفات أو تصاريح أثناء وجودي فيها (الوظيفة) أو بعد اعتزالها، أموراً أكون قد اطلعت عليها أثناء قيامي بها». يُشكل هؤلاء الدورة الثانية من الدبلوماسيين، الذي قال باسيل إنها المرة الأولى التي يُقابلهم فيها، علماً بأن بعضهم، أو أقارب لهم، ينتمون إلى التيار الوطني الحر. ثم تحدّث الوزير، موزّعاً إرشاداته على الدبلوماسيين الجدد، ومُحدّداً مهامهم. انتقل بعدها إلى موضوع التسريبات، قائلاً إنّه «نبّه الشخص المعني مباشرة، ونبّهته مرة أخرى بطريقة غير مباشرة أمام زملائه، وبتنا نقرأ كل ما يحصل داخل الوزارة في الصحف. لكن أخيراً حصلت تسريبات لمحاضر واشنطن... وأنا التزمت الصمت، لأني كنت قد بدأت بالعمل الجدّي، وطلبت من مدير التفتيش ومن الأمين العام للوزارة والهيئة الادارية فيها القيام بتحقيق داخلي أفضى إلى ظن ليس مقروناً بالإثبات اللازم، في غياب الإمكانات». أوحى باسيل، زوراً، أنّه يعلم هوية مُسرّب «أخبار الوزارة» إلى الصحف، موجّهاً أصابع الاتهام في موضوع «واشنطن ليكس» نحو شخص واحد، خلافاً لكلامه، غير المسجّل، أمام وسائل الإعلام. الأزمة التي تسبّب فيها باسيل لنفسه كانت واضحة خلال تبريره أنّ «كل الاتهامات بالعسكريتاريا وإهانة السلك الدبلوماسي وقمع الحريات، فقط لأن وزيراً لجأ إلى القضاء ليحمي وزارته وهيبة الدولة وليحافظ على حرمة السلك الدبلوماسي ويوقف المس به بهذا الشكل. في ظل تبلغنا من دول معنية طلب عدم تضمين المحاضر للكلام الجدي في الاجتماعات. ما أود أن أؤكده أننا اتبعنا الاصول اللازمة للتحقيق، وبنتيجته حصل ادعاء من القضاء على أحد العاملين في الوزارة». وأضاف باسيل أنّه «في جميع الاحوال، حرية الصحافة بالنسبة إلينا مصونة ومحمية، والبرهان هو ردّ الفعل الذي حصل بمعزل عمّا يُكتب». منّذ الوزير الصحافة بأنّه «يسمح» لها بكتابة ما تريد، كما لو أنّه قدّم إليها امتيازاً ليس أصلاً من حقّها. وأشار باسيل إلى «أنه سمعت من الوسيلة الاعلامية («الأخبار») ومن وكيله (السفير علي المولى) المحامي أن هناك ما يثبت أن التسريب حاصل من مكان آخر، وهذا شيء جيد نتمنى أن يذكروه في التحقيق، بذلك نعرف الجهة الحقيقية المسرّبة إذا لم يكن الشخص المدّعى عليه، ونكون قد حققنا غايتين: تبرئة وزارة الخارجية أو أي عامل فيها، ووصلنا الى الحقيقة وكشفنا المسرّب».

المشهد السياسي

مجلس الوزراء يستمر في تضييع الوقت: لا اتفاق بعد على خفض العجز

لا تزال الأنظار تتجه الى الهبّة الاحتجاجية التي يشهدها الشارع، مقابل أسلوب تضييع الوقت الذي تعتمده الحكومة بانتظار التوصل الى تصور نهائي حيال البنود الساخنة لخفض العجز في الموازنة. مجلس الوزراء، شهد أمس جلسة تحولت الى منصة لهجوم الوزراء بعضهم على بعض، خلال مناقشة تخفيض مساهمة الدولة في الجمعيات، قبلَ أن يفجرها وزير الخارجية جبران باسيل بإعلانه «عدم موافقته على الموازنة المطروحة». الجزء الأكبر من جلسة مجلس الوزراء الثانية عشرة لمتابعة دراسة مشروع قانون الموازنة العامة تحول إلى «ساحة معركة» بين عدد من الوزراء.

مداولات الجلسة أظهرت مرة جديدة أن كل النقاشات التي تحصل ليست سوى «مضيعة» للوقت، بانتظار التوصل، خارج مجلس الوزراء، إلى اتفاق على البنود التي سيتم «القص» منها، لخفض العجز بنحو 500 مليون دولار إضافية. ويبدو أن الاتفاق لم يُنجز بعد، ولأجل ذلك تستمر المماطلة، رغم أن وزراء كانوا قد جزموا بالانتهاء من درس مشروع الموازنة يوم أمس. كلك لم تتضح وجهة خفض العجز بعد: أهي من خلال زيادة الإيرادات، أم من خلال خفض إضافي للنفقات، أو اقتطاع من رواتب الموظفين في القطاع العام. وبدا واضحاً أيضاً أن الحكومة التي تديره الوزارة بمبلغ 40 مليار ليرة، الأمر الذي استدعى تدخلاً من وزير البيئة متسائلاً لماذا هذا الملف موجود في عهدة وزارتها. كما حصل خلاف

> **ساترفيلد يزور بيروت قريباً للبحث في ملف الترسيم البحري**

بين وزير الدفاع الياس بو صعب ووزير المالية علي حسن خليل، عندما وصل النقاش الى بند قيام التفتيش المركزي بدوره في المدارس المجانية التي تحصل على مساعدات من الدولة. فحين بدأ البحث في إمكانية تخفيض مساعدات الدولة انتقل النقاش الى الإشراف على المدارس الذي يجب أن يكون من مهام التفتيش لا وزارة التربية كما قال بو صعب، «قبلَ أن يبدأ الصراخ بينهما». ويقول وزير الدفاع متوجهاً الى وزير المال «ما تعلي صوتك، أنا كمان بعرف علّي صوتي»، قبلَ أن يستقر القرار على إبقائها كما كانت، أي عند التفتيش المركزي.

كذلك اعترض باسيل على إنفاق وزارة الشؤون الاجتماعية على بعض المطروحة للتخفيض في عدد من الجمعيات باعتبارها «غير كافية». وقد افتتح السجال بين وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية مي شدياق ووزير البيئة فادي جريصاتي، حينَ بدأت الوزيرة بالحديث عن النفقات في وزارتها، لا سيما في ما يتعلق بمراكز فرز النفايات، وهو مشروع على بعض، خلال مناقشة تخفيض مساهمة الدولة في الجمعيات، قبلَ أن يفجرها وزير الخارجية جبران باسيل بإعلانه «عدم موافقته على الموازنة المطروحة». الجزء الأكبر من جلسة مجلس الوزراء الثانية عشرة لمتابعة دراسة مشروع قانون الموازنة العامة تحول إلى «ساحة معركة» بين عدد من الوزراء.

مداولات الجلسة أظهرت مرة جديدة أن كل النقاشات التي تحصل ليست سوى «مضيعة» للوقت، بانتظار التوصل، خارج مجلس الوزراء، إلى اتفاق على البنود التي سيتم «القص» منها، لخفض العجز بنحو 500 مليون دولار إضافية. ويبدو أن الاتفاق لم يُنجز بعد، ولأجل ذلك تستمر المماطلة، رغم أن وزراء كانوا قد جزموا بالانتهاء من درس مشروع الموازنة يوم أمس. كلك لم تتضح وجهة خفض العجز بعد: أهي من خلال زيادة الإيرادات، أم من خلال خفض إضافي للنفقات، أو اقتطاع من رواتب الموظفين في القطاع العام. وبدا واضحاً أيضاً أن الحكومة التي تديره الوزارة بمبلغ 40 مليار ليرة، الأمر الذي استدعى تدخلاً من وزير البيئة متسائلاً لماذا هذا الملف موجود في عهدة وزارتها. كما حصل خلاف

> **ساترفيلد يزور بيروت قريباً للبحث في ملف الترسيم البحري**

بين وزير الدفاع الياس بو صعب ووزير المالية علي حسن خليل، عندما وصل النقاش الى بند قيام التفتيش المركزي بدوره في المدارس المجانية التي تحصل على مساعدات من الدولة. فحين بدأ البحث في إمكانية تخفيض مساعدات الدولة انتقل النقاش الى الإشراف على المدارس الذي يجب أن يكون من مهام التفتيش لا وزارة التربية كما قال بو صعب، «قبلَ أن يبدأ الصراخ بينهما». ويقول وزير الدفاع متوجهاً الى وزير المال «ما تعلي صوتك، أنا كمان بعرف علّي صوتي»، قبلَ أن يستقر القرار على إبقائها كما كانت، أي عند التفتيش المركزي.

كذلك اعترض باسيل على إنفاق وزارة الشؤون الاجتماعية على بعض الجمعيات، قائلاً إن «نسبة التخفيض فيها غير كافية، وإذا لم تُخفّض أكثر فأنا لن أخفض النفقات في وزارة الخارجية». حينها تعهّد وزير الشؤون ريشارد قيومجيان بتقديم تقرير في جلسة اليوم يتضمن أرقاماً حول نوعين من الجمعيات التي تقوم بدور كبير في تقديم الخدمات بالنيابة عن الدولة، وهذه الجمعيات لا يُمكن أن تخفّض النفقات فيها»، وقد أيّده في ذلك الوزير وائل أبو فاعور، واعتبر أن بعض هذه الجمعيات «يجب أن نزيد نفقاتها».

كذلك حصل سجال آخر حول المجلس الأعلى اللبناني – السوري، بعد أن طالب وزراء «القوات» و«الاشتراكي» بتخفيض النفقات التشغيلية فيه، فأجاب وزراء «أمل» و«حزب الله» بعدم تحويل النقاش الى سياسي، لكن الوزراء أكدوا أن النقاش حول هذا الأمر هو «مالي بحت»، لكنهم عادوا وتراجعوا بعدَ أن أشار زملاؤهم إلى أن «الاعتمادات المرصودة هي رواتب للموظفين، وهم موظفو دولة». وحين سئل وزير العمل كميل بو سليمان عن مؤسسة التدريب المهني التابعة لوزارته، قال إنه «سأل السيد حسن نصر الله عنها وأكد أنها فعّالة»، الأمر الذي أثار استغراب البعض وسخريته، قبلَ أن يتبيّن أن «رئيس المؤسسة يُدعى حسن نصر الله».

في سياق آخر، وبعد الموقف اللبناني الموحد حول ترسيم الحدود البحرية الذي تبلغته سفيرة الولايات المتحدة الأميركية اليزابيث ريتشارد من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، علمت «الأخبار» أن نائب مُساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى دايفيد ساترفيلد سيزور لبنان قريباً، لاستكمال البحث في مسألة الترسيم والآلية المفترض اتباعها بوساطة أميركية.

(الأخبار)

في الواجهة

يوم قال البطريرك للرئيس: إرحل

علاقة بطريرك الموارنة، كل بطريرك، برؤساء الجمهورية لم تكن دائماً وديّة. لم يُكتب لها ان تكون حتى. مالت الى الاشتباك في معظم الاحيان. كلاهما افترض انه مصيب

نقولا ناصيف

أصاب البطريرك الماروني الراحل مار نصرالله بطرس صفير في علاقته باربعة رؤساء للجمهورية عاصروا حبريته، ما اصاب اسلافه: التفاهم حيناً والاشتباك مراراً. هو صاحب الحبرية الاطول (25 سنة) بين ثلاثة سبقوه منذ الاستقلال: انطون عريضة وبولس المعوشي وانطون خريش، مترجحة ما بين 11 سنة و20 سنة. تجاوز المعوشي الذي رافق اربعة رؤساء، لكن اقل من عريضة الذي حضر تعاقب 8 رؤساء من الانتداب الى ما بعد الاستقلال. بيد ان اياً منهم لم يُعط، كصفير، ان يكون صاحب كلمة مؤثرة في انتخاب رئيس، مثلما تحوّله مرتين الى مرجع مباشر لانتقال البلاد من شغور رئاسي طويل.

انضم عريضة الى تأييد تجديد انتخاب بشارة الخوري عام 1948 متأخراً، بعدما اضحى امراً واقعاً. ثم انضم الى حملة معارضيه من غير ان يدعم اسقاطه بالقوة، الى ان قرر الرئيس بنفسه التنحي. حين انتخب كميل شمعون عام 1952، ارسل اليه مع المونسنيور اغناطيوس كيروز

> **إبان الشغور الرئاسي مرتين، ملأ البطريرك الزعامة السياسية**

رسالة مقتضبة: «سيدنا يوصيك بلبنان». اشارة من سيد بكركي المتقدم في السن معبّراً عن خشيته من مغزى انتخاب «فتى العروبة الاغر».

من بعده، اصطدم البطريرك الخلف، المعوشي، بعنف مع شمعون حيال سياسته الخارجية، وانضم الى مناوئيه في «ثورة 1958»، وفتح صالون بكركي كي يؤم مشايخ مسلمين الصلاة في موعدها وكانوا لا يزالون فيه. وقف ضد محاولة تجديد انتخاب الرئيس، مع ان شمعون لم يجهر بها مرة. كان اقرب الى جمال عبدالناصر منه الى الرئيس اللبناني. بسبب صداقته معه، امكنه في ما بعد انقاذ قس في العراق من حبل المشنقة بحكم اصدره عبدالكريم قاسم، بناء على طلب من الزعيم المصري. فضّل المعوشي عام 1958 عودة الشيخ بشارة الى الرئاسة لخلافة شمعون بدلاً من قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب. أُرغم على الموافقة عليه، وارسى معه علاقة هادئة بالكاد عاشت سنتين، الى ان تحقق من ان النائب البطريركي المطران يوسف الخوري شهابي اكثر مما يحتمل البطريرك، فابعده الى كرسي صور والاراضي المقدسة واحل محله الكاهن نصرالله صفير الذي اضحى مطراناً ونائباً بطريركياً. مصادفة وضعت صفير على طريق التاريخ.

مذاك، الى ما بعد ولاية شهاب، الى ما بعد وفاته عام 1973، نشب عداء استحال رابه بين المعوشي وشهاب. عندما يزورهما اصدقاؤهما يسمعون البطريرك يتحدث عن هذا الذي «تحت» (جونيه)، والرئيس عن هذا الذي «فوق» (بكركي).

خلافاً لسلفه عريضة وخلفه خريش الوديعين، كان المعوشي صدامياً. يوم وفاة الرئيس السابق رفض ترؤس صلاة الجنازة، قبل ان يتراجع تحت ضغوط الزعماء المارونة والتقليد السائد. استكمالاً لعناده، طلب من صفير ان يكتب رقيماً ويقراه هو بنفسه في كنيسة مار جرجس المارونية. بعد سنوات طويلة، ادرج صفير الرقيم في كتابه «وغابت وجوه». شأن ما فعل مع شمعون، مانع المعوشي تجديد انتخاب شهاب، مع ان الرئيس رفضه سلفاً. على نقيض سلفه، لم يسع خريش، صاحب الحبرية الاصغر (11 سنة)، إلى الاضطلاع باي دور في انتخاب رئيس للجمهورية. سلّم بالياس سركيس مرشح سوريا والجبهة اللبنانية عام 1976، ثم سلّم مجدداً بانتخاب بشير وامين الجميّل عام 1982، ووقف عاجزاً امام الانقسام الدموي بين موارنة الجبل وموارنة الشمال.

تكاد تكون حبرية صفير، وعلاقته باربعة رؤساء عاصروه، عصارة كل ما مضى. بيد ان تجربته غير مسبوقة في الاشتباك مع رؤساء، او في تحوّله مرجع الاحتكام يوم اضحت البلاد بلا رئيس للدولة. اضحى الزعيم السياسي لمسيحيين بلا زعماء.

لم يختبر اي من اسلافه تجربة شغور رئاسي مرتين: اولى عام 1988 عندما دعاه الاميركيون الى وضع لائحة اسماء بمرشحين محتملين، وثانية عام 2007 عندما دعاه الفرنسيون الى لائحة مماثلة. في المرتين لم يؤخذ بهما. بانت ذريعة وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير اضعف من ان يصدقها البطريرك، يوم قال له انه لن يكرر تجربة 1988. حدّثه الوزير عن ضمانات اثبتت لاحقاً عجز حكومته عن ادارة الاستحقاق.

وخلافاً للمعوشي الذي ناوأ التجديد لرئيسين كرههما، وضع صفير حجة بليغة لموقف مشابه، من غير ان يضمر ضغينة. لم يتسامح حيال تمديد ولاية الياس هراوي عام 1995، ثم اميل لحود عام 2004 بمنطق واحد لم يتبدّل: ضد تعديل الدستور لمصلحة فرد. مع ذلك فرض السوريون التمديد. في كل مرة واجه الاستحقاق الرئاسي، امسك بالقاعدة الدستورية: نصاب انتخاب الرئيس هو الثلثان.

لم تكن لصفير الكلمة الفصل في رفض مخايل ضاهر مرشح سوريا لاستحقاق 1988 فحسب، بل كان احد ثلاثة فقط عارفين بالرئيس التالي للجمهورية ما ان ذهب النواب اللبنانيون الى الطائف، وقبل ان يصير الى انتخابه عام 1989: الاثنان الآخران هما الرئيس نفسه رينه معوض ورئيس البرلمان حسين الحسيني. سلّم بانتخاب هراوي، الا انه اهم المرحبين بانتخاب خلفه لحود. بسبب قناة ارساها معه القائد السابق للجيش هي العقيد جورج خوري، أُحيط باكراً علماً بنزوع سوريا الى انتخاب لحود، وكان ثمة ثمن سوري يتابيده. يومذاك بسبب ما عُرف عن قائد الجيش ودوره في اعادة بناء الجيش، وشاع ان اعادة بناء الدولة على صورة الجيش، وافق ورحب. في ما بعد، منذ نداء 2000، اضحى البطريرك في مقلب والرئيس في آخر. ساعات بعد اطلاق النداء، في الطائرة من ايران الى بيروت، اعد لحود الرد. في المطار، مستعجلاً، طلب توزيع المعادلة العجيبة آنذاك عن بقاء الجيش السوري في لبنان: «شرعي ضروري موقت».

لم يقل المعوشي باسقاط شمعون بالقوة ابان «ثورة 1958»، ورفض خريش الاستقالة على سليمان فرنجيه عام 1976، ثم من بعد المطالبة بتقصير ولاية امين الجميّل اكثر من مرة عامي 1984 و1986. كذلك فعل صفير عندما رفض اسقاط لحود بزحف شعبي تلاعب بمخيلة قوى 14 آذار عام 2005 على اثر اغتيال رفيق الحريري، في حقبة انقلاب توازن القوى رأساً على عقب، ومغادرة الجيش السوري لبنان.

بيد انه فعل ما هو ادهى في السنة التالية. قال له: إرحل.

في بيانه الشهري في 2 تشرين الثاني 2005، اعتبر مجلس الاساقفة الموارنة برئاسة صفير الجدل حول بقاء الرئيس او اعتزاله «ادخل البلد في وضع حرج، يوجب ان يُبقي مقام الرئاسة فوق هذا الجدل لئلا يفقد ما يحوط به من هالة وقار واحترام». كرر الموقف نفسه في بيان اول آذار 2006، داعياً الرئيس الى «تحمّل مسؤوليته امام الله والتاريخ». في المدة الفاصلة بين التاريخين، كشف البطريرك في 21 شباط 2006 تردّي هيبة الرئاسة، اذ لاحظ انها «اصبحت خالية تقريباً». لم يطل الوقت خطا علناً الى الامام في الخيار الذي بدا انه بات اكثر استعداداً للمضي فيه: حض الرئيس لاول مرة على تقدير الموقف الذي يقتضي اتخاذه: بقاؤه في المنصب او مغادرته.

قبل ان يلقي عظة الميلاد في حضور رئيس الجمهورية، مشاركاً في قداس بكركي، في 25 كانون الاول 2005، خاطبه بالقول: «انتم على رأس الدولة تقع مسؤولية قيادة لبنان إلى ما فيه طمأنينة ابنائه، والعمل على المحافظة على الدستور وتحقيق الوحدة الوطنية (...) في هذه الحال يبقى فخامة الرئيس الحكم ليرى ما اذا كان بقاؤه أو اعتزاله يفيد البلد أم يسيء الى مصالحه. التاريخ سيسجّل على فخامتكم او لكم الموقف الذي ستتخذون لإعلاء شأن الوطن الذي عملتم دائماً في سبيله قائداً للجيش ورئيساً للبنان».

كتب صفير هذا الموقف في الوقت القصير الفاصل عن موعد القداس في ذلك الصباح، بعدما اعدّ بنفسه العظة، ولم يُدرجه في متنها. تعمّد ان يتوجّه به علناً اليه في مقدّم الصفوف. منتصف تشرين الثاني 2006، اوفد نائبه البطريركي العام المطران رولان ابوجودة، مزوّداً كتاباً خطياً يدعوه فيه صراحة الى الاستقالة. الا ان لحود حمّل الاسقف الزائر جواباً شفوياً هو رفض الطلب، واصر على البقاء في منصبه حتى نهاية ولايته.

لم يُكشف عن هذه الخطوة الا متأخراً. الا انها مثّلت الموقف العلني الاول والصريح لبكركي بدعوة رئيس للجمهورية الى التنحي. فاجأ الكتاب الاساقفة الموارنة الذين، شأن قرارات اخرى مماثلة باهميتها، لم يُحاطوا علماً به.

في وقت لاحق، في 28 ايار 2007، عبّر البطريرك عن مرارة من عدم استجابة الرئيس طلبه بالاعتزال. قال: «ارسلنا اليه كتاباً ولم نلقَ جواباً. قلنا له ذلك عندما كان في القداس في بكركي، ثم ارسلنا اليه كتاباً. في المرة الثالثة ذهبنا اليه. لكننا رأينا أنه لا يمكنه ان يتخذ الخطوة التي عليه ان يتخذها لاسباب لا نريد ان نذكرها».

في تاريخ البطاركة والرؤساء القليل من الود والكثير من الاشتباك (هيثم الموسوي)

مقالة

Children of Men

فراس الشوفي

هل تنبّأ الكاتب البريطاني بي. دي. جيمس بالمستقبل، في روايته The Children of Men (1992)، حين رسم مشهداً قاتماً لأوروبا وبريطانيا، تغرق في العنف والاقتتال الداخلي تحت ضغط موجات من ملايين اللاجئين «السمر»؟

الرواية التي تحوّلت إلى فيلم سينمائي في العام 2006، من إنتاج أميركي ـ بريطاني للمخرج ألفونسو كورون وبطولة البريطاني كليف أوين بعنوان Children of Men، أي «أبناء الرجال» أو «أبناء البشر»، تحاكي أحداثها واقع اليوم في الدول الأوروبية الغربية، كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، حين استقبلت مئات آلاف اللاجئين الآتين من بقع الصراع التي غذّتها حكوماتها في الشرق، طمعاً بثرواتها وخيراتها، من أفغانستان إلى العراق وسوريا وشمال أفريقيا.

«متى سيحدث في أوروبا الغربية كما حدث في نيوزيلندا؟»، لا يتمهّل مصدر دبلوماسي أوروبي في الإجابة عن سؤال «الأخبار»، فيردّ سريعاً: قريباً جدّاً! فالنقاش الداخلي بلغ أوجه في الأشهر الماضية، لا سيما داخل الدولة العميقة في فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص، حول أخطار اللجوء على البيئة الاجتماعية الغربية بسبب تصاعد نزعات اليمين وجنوح حركات يمينية لاستخدام العنف والإرهاب ضد اللاجئين بذريعة الإرهاب الذي مارسه تنظيما «داعش» و«القاعدة» وتقاتم «رهاب اللاجئين» عند الشريحة «البيضاء».

وبدل أن تسعى تلك الدول إلى إنقاذ نفسها من تكرار مشهد الملايين المحمّلين بالمراكب الصغيرة في المتوسط التائقين للوصول إلى الشواطئ الباردة، تجد تلك الدول نفسها اليوم جزءاً من مشروع أميركي تدميري للشرق بأكمله، من أفغانستان إلى شمال أفريقيا مجدداً، تظهر أبرز معالمه في الضغط الاقتصادي الهائل الذي يمارس ضد سوريا وإيران وحتى لبنان. ولا يخفي أكثر من مصدر أمني ودبلوماسي أوروبي، استطلعت «الأخبار» آراءهم، مدى القلق الذي ينتاب دوائر الأمن والاستخبارات في الدول الأوروبية الغربية، من النتائج الكارثية للحصار الاقتصادي على سوريا، والذي من الممكن أن يفجّر موجات من اللاجئين الجدد، الآتين من سوريا ولبنان نحو أوروبا. أحد المصادر الأوروبية، يذهب بعيداً في توصيف ما يجري: الأميركيون هم المستفيد الوحيد من تفاقم الصراعات وموجات اللجوء، يفككون المشروع الأوروبي ويسعّرون حركات اليمين لمواجهة روسيا، ويضعون الدول الأوروبية تحت جناحهم!

في ألمانيا مثلاً، يجد فريق في الدولة أن الحلّ لتخفيف الأزمة هو في تخفيف العقوبات عن الشعب السوري وإعادة التواصل مع سوريا لإعادة حوالى 200 ألف نازح إلى بيوتهم، والإبقاء على نحو 600 ألف يمكن لسوق العمل الألمانية استيعابهم لما يملكون من حرف ومهن في القطاعات الانتاجية والعملية كافة. إلّا أن فريق المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل، المنسجم تماماً مع الإرادة الأميركية، يرفض أي بحث في إعادة التواصل مع الحكومة السورية، ويبرّر أمام منتقديه في الداخل أن الشارع الألماني قد تمت تعبئته ضد الرئيس السوري بشار الأسد، وليس سهلاً أن يتمّ التراجع عن هذه البروباغندا التي عملت على شيطنة الأسد، وأن الأمر يحتاج إلى سنوات عديدة، وأن أي تراجع الآن ستكون نتائجه كارثية على شعبية المستشارة.

وفي فرنسا، شهد الشهر الأول من العام الحالي صدور التقرير السنوي عن أجهزة الاستخبارات الفرنسية، والذي دعا بشكل واضح إلى ضرورة فتح علاقات مباشرة مع الأسد وتخفيف العقوبات، لتشجيع السوريين على البقاء في بلادهم وعدم تكرار موجات اللجوء. وكما ميركل، يقف فريق الرئيس إيمانويل ماكرون بالمرصاد، مكرراً معزوفات سلفيه هولاند وساركوزي. وتقول مصادر دبلوماسية روسية اطّلعت على النقاشات في قمّة باريس بين الرؤساء فلاديمير بوتين ورجب أردوغان وميركل وماكرون، إن الروس توصّلوا مع الفرنسيين والألمان إلى صيغة مقبولة للمساهمة في دعم إعادة إعمار مناطق في سوريا بهدف إعادة اللاجئين ودعم الاقتصاد السوري، خوفاً من انهيار شامل، إلّا أن الأوروبيين تراجعوا بعد أيام عن التزاماتهم تحت الضغوط الأميركية.

أما البريطانيون، فعلى الرغم من غرقهم في أزمة داخلية بسبب «بريكسيت»، فإن كل ما يفكر فيه هؤلاء هو البحث عن مصير العقوبات المفروضة على سوريا وكيفية تعاطي بريطانيا معها بعد خروجهم من الاتحاد الأوروبي. ولأجل ذلك يوفدون رجال الاستخبارات إلى دول محيط سوريا لاستطلاع مدى تأثير العقوبات عليها، للبحث فيما إذا كانت تلك العقوبات كافية أم يحتاجون إلى إصدار عقوبات بريطانية منفصلة عن العقوبات الأوروبية.

للمرّة الأولى، يُحذّر مسؤول لبناني الدول الأوروبية، بهذا الوضوح، من أن لبنان «لا يمكنه أن يستمر طويلاً في سدّ منافذ تسرب اللاجئين السوريين الى أوروبا». وللعلم، فإن تحذير وزير الخارجية جبران باسيل، خلال لقائه وزيري الخارجية اليوناني جورجيوس كاتروجاس والقبرصي نيكوس كريستودوليدس قبل أيام، وإن كان عفوياً، إلّا أنه يعكس أسئلة عميقة باتت تتردّد على ألسن مسؤولين لبنانيين وسوريين عن المخاطر المقبلة، مع اشتداد الحصار على سوريا وإمعان «المجتمع الدولي» في مخطط منع النازحين السوريين من العودة إلى بلادهم، وتوطينهم في لبنان والأردن، وتصاعد احتمالات الحرب في المنطقة.

هل يعتقد الأوروبيون بأن الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية ستمارس مهام خفر السواحل في حال تفاقم أزماتها الاقتصادية الداخلية وتمنع اللاجئين المحتملين، لبنانيين وسوريين وفلسطينيين، من الوصول الى أوروبا؟ ومن سيمنع اللاجئين الأفارقة من الغوص في البحر مع تفاقم الصراعات في شمال أفريقيا؟

ربّما بات على أوروبا «العنيدة» في تنفيذ مصالح أميركا، أن تفكّر في مصالحها، أو أن تستعد لملايين «الجنوبيين» الهاربين من الفقر والجوع والحروب!

تقرير

السبع يبتعد عن وادي أبو جميل؟

لم يعُد نائب رئيس تيار «المُستقبل» باسم السبع يُلمّح إلا نادراً في منزل رئيس الحكومة سعد الحريري في وادي أبو جميل، لكن من دون أن يقاطعه. وتكشف المعلومات أن اختلافاً في بعض وجهات النظر وقعَ بينه وبين الحريري بعدّ تأليف الحكومة، دفعه إلى أن يُعلنَ أمام المكتب السياسي لتيار المستقبل عدم رغبته الاستمرار في منصبه. أكثر من مصدر في تيار «المُستقبل» تقاطعت رواياتهم بشأن السبع، إذ أكدوا أن «القصة لها علاقة بتوزير النائب السابق مصطفى علوش». وعلى ذمة هؤلاء، فإن «السبع كان من أكثر الناس الذين طمأنوا علوش الى أن مكانه في الحكومة الجديدة محفوظ، وأنه يدعم قرار الحريري في ذلك». غير أن «قرار الحريري استبعاد علوش عن التركيبة الحكومية سعّر خلافاً بين علوش والسبع بعد أن اعتبر نائب طرابلس السابق أن السبع لم يصدُق معه، وبات يكرر هذه السالفة أمام من يلتقيهم، ما أثار حفيظة السبع»، مع العلم بأن «الأخير ليس هو المسؤول، بل رئيس الحكومة، لأنه هو من وعد علوش بالتوزير». وبحسب المعلومات، فإن «السبع استاء من الجوّ، وكان ينتظر موقفاً من الحريري، غير أن الأخير لم يتجاوب، وهو ما لم يقبله السبع الذي بدأ يشعر بتقلص دوره، مفضّلاً الابتعاد». ليست هي المرة الأولى التي يقع فيها خلاف مع السبع، فهو سبقَ أن اعتكف منذ ثلاث سنوات عن المشاركة في اجتماعات الحريري الضيقة، وقرر الاستقالة من منصبه نائباً لرئيس تيار المستقبل الذي عيّنه فيه الحريري بعد المؤتمر العام للتيار. ورفض السبع الرد سلباً أو إيجاباً على كل من يحاول الاستفسار منه عن هذه المعلومات، وهو الذي فضّل منذ سنوات الابتعاد عن الإعلام.

(الأخبار)

على الغلاف

ضرب على الأيدي والأقدام والوجوه بكابل كهربائي او بخرطوم مطاطي؛ شدّ الشعر وليّ الآذان وضرب الرؤوس بمكاتب الدراسة والإرغام على الركوع؛ كسر الأنوف والأسنان والتسبب بنزع الأظافر (...). هذه بعض الممارسات «التأديبية» التي تنتهجها مدارس في لبنان، والتي كشف عنها تقرير لمنظمة «هيومن رايتس وتش»، أشار الى «تاريخ» من العنف ضد الطلاب، والى غموض التشريعات التي تجرّمه. واللافت هو ما أشار اليه التقرير لجهة إفلات «المعتدين» من العقاب بسبب علاقاتهم الحزبية، فيما تغيب الشفافية عن آلية تعامل وزارة التربية مع الشكاوى التي تحال إليها

شتائم وصفع وضرب بالعصي والأسلاك الكهربائية

هكذا تعاقب المدارس أطفالنا!

هديل فرفور

«جرح الكابل الكهربائي يدي وبقيتْ أنزف لبضعة أيام»، قال الطفل غيث (12 عاماً) وهو يشرح «عملية» الضرب التي كان يتعرّض لها بشكل دوري في إحدى المدارس الحكومية في محافظة بعلبك - الهرمل قبل أن يترك المدرسة.

في مطلع شباط الماضي، هوت معلّمة في مدرسة حكومية في جبل لبنان بكتاب على رأس الطالب نور (الصف الثالث ابتدائي)، بسبب إلحاحه في طلب الذهاب الى الحمام، ما تسبب بكسر سنّيه الأماميتين. قبلها، خلال العام الدراسي 2017 - 2018، كسرت معلمة في مدرسة خاصة في محافظة جبل لبنان أنف شريل (10 أعوام) بعدما طلب منها التوقف عن ضرب زميله!

هذه الشهادات، وغيرها، وثّقتها منظمة «هيومن رايتس وتش» في تقرير أطلقته، أمس، بعنوان «ما بدي ابني ينضرب - العقاب البدني في المدارس اللبنانية»، في فندق «رادیسون بلو» في بيروت. التقرير وثّق 51 حالة عقاب بدني خلال العام الدراسي الجاري، في مدارس حكومية وخاصة في كل المناطق اللبنانية. وأوضح أن «العقاب الشائع يتضمن الإهانة، الشتائم، الصفع على الوجه أو الضرب على اليدين. كما ذكر بعض الطلاب أنواع إساءة أكثر قسوة، مثل الضرب بالعصي والأنابيب المطاطية والأسلاك الكهربائية. وفي بعض حالات التأديب المزعومة تفاقم الوضع ليصبح اعتداء خطيراً وبسبب الأذى». ولفت الى أنه «غالبا ما يرد مسؤولو المدارس شكاوى الأهل، وفي بعض الحالات عاود الأساتذة أو المديرون ضرب الطالب أو الطالبة مرة ثانية انتقاما»!

التقرير أشار الى 42 من حالات العقاب الموثقة (80%) طالت أطفالاً سوريين، وعزا ذلك الى أن هؤلاء «أكثر عرضة للانتهاكات في ظل جو سياسي مشحون بكراهية الأجانب»، وكذلك الى ارتفاع اعداد النازحين الملتحقين بالمدارس (التحق هذا العام 210 آلاف طفل سوري بالمدارس الحكومية ما يوازي الطلاب اللبنانيين، فيما التحق 65 ألفاً بالمدارس الخاصة مقابل 700 ألف لبناني). ولفت التقرير إلى أن «مدرستين حكوميتين في البقاع والشمال أصبحتا بلا طلاب سوريين بعدما امتنع الأهالي عن ارسال أولادهم الى صفوف بعد الظهر بسبب اعتداءات الموظفين». وكان تقييم لاحتياجات الأطفال النازحين في 2012 خلص الى أن المعلمين غير المؤهلين والاستخدام السائد للعقاب البدني كانا من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات ترك الدراسة وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الحكومي. كما بيّن مسح أجرته مجموعة من المنظمات غير الحكومية في تموز 2017 أن حوالي ثلثي الأطفال السوريين الذين اتصلوا بها لتعرضهم للاعتداء اللفظي او الجسدي في المدرسة تركوا الدراسة.

عنف «تاريخي»

ورغم أن وزارة التربية تحظر كل أشكال العقاب البدني للطلاب في المدارس الحكومية منذ عام 1974، بلفت التقرير إلى «تاريخ» من العنف على أيدي موظفي المدارس الإبتدائية والثانوية، مُشيرا الى أن المجلس الأعلى للطفولة وجد عام 1998 أنّ 40% من طلاب المدارس يعانون من أعمال عنف جسدي. وكانت المادة 186 من قانون العقوبات اللبناني تسمح، صراحة، باستخدام العقاب البدني من قبل الأهالي والمعلمين لتأديب الأطفال «في حدود العرف العام». ولكن، بعد عام 2014، عُدّلت المادة بعد انتشار فيديو على وسائل التواصل يظهر مدير مدرسة يضرب 3 اولاد بعصا لرسوبهم في الامتحان. ورغم ان المادة 186 لم تعد تعفي المعلمين من العقوبة الجزائية إلاّ أن «صيغتها المعدّلة لا تحظر بشكل صريح العقاب البدني في المدارس»، كما أن «القانون يواصل السماح للاهالي باستخدام التأديب البدني لأطفالهم».

> **لا آليات لمتابعة الشكاوى في الوزارة والتدخلات الحزبية تحول دون ردع المعتدين**

وفي عام 2001 أصدرت وزارة التربية تعميما مفصلا ينطبق على موظفي المدارس الحكومية والخاصة يحظر العقاب البدني والإساءة اللفظية، «ولكن، نظرا لانعدام تطبيق القوانين فإن الإساءات لا تزال واسعة النطاق» بحسب التقرير. فيما تعود قلّة تسجيل الإنتهاكات الى عدم تجاوب المعنيين في وزارة التربية مع الشكاوى التي تحال اليها، والى عدم اعتماد الوزارة الشفافية في آلية المتابعة. ولفت إلى أن بعض الأهالي كانوا يعمدون إلى الملاحقات الجزائية نتيجة عدم ثقتهم بالوزارة. اللافت هو ما أورده التقرير عن أن «بعض المعلمين يفلتون فعليا من العقاب بعد تدخلات سياسية». وأشار الى أن معلماً طرد بسبب اعتدائه جسديا على طالب، «ولكن اعيد تعيينه في اليوم التالي بسبب علاقاته الحزبية».

ومن الأمثلة الفاقعة على غياب الرقابة، يشير التقرير الى أنه تمت إحالة مدرسة حكومية بالكامل في جنوب بيروت الى وزارة التربية، بسبب تعرّض 11 طفلا للضرب «لكن لم تتخذ اي خطوات حتى أيلول 2018». كما أفلتت معلمة في مدرسة ابتدائية حكومية في محافظة الشمال من العقاب على الانتهاكات «الروتينية» التي كانت تقوم بها، كجعلها الطلاب يرفعون أصابعهم عاليا وضربهم بالمسطرة على أطراف أصابعهم. ونقل التقرير عن زميلتها ان طلابها كانوا «يأتون الي واظافرهم مقلوعة. إنها تقنية تجعلهم لا ينسون الالم حتى في المنزل»، لافتةً الى أنها ابلغت هيئة المنطقة التربوية في محافظة الشمال، ولكن من دون أي نتيجة.

لا إجراءات ضد المعتدين

في تشرين الثاني 2018، ضربت معلمة في مدرسة حكومية في محافظة الشمال الطالبة نور بعدما اتهمتها باستخدام آلة حاسبة لحل مسألة رياضية. والد الطالبة، أحمد، أكد أن ابنته «موهوبة في الرياضيات وعلاماتها وتقاريرها المدرسية كلها جيدة مع تعليقات ايجابية حول سلوكها، ومع ذلك عندما حلت العادلة بسرعة اتهمتها المعلمة بالغش، وشدت شعرها وقرصتها. كما أن المديرة التي حضرت الى الصف شاركت في الضرب». الوالد أكد ان الطفلة عندما عادت الى المنزل «كان وجهها منتفخا وشديد الحمرة. لم تكن مجرد صفعة بل ضرباً قوياً». بعد ثلاثة اسابيع ورغم الشكاوى التي تقدم بها الوالد الى المنطقة التربوية، لم تتخذ اجراءات بحق المعلمة او المديرة، فعمد الى نقل الطفلة الى مدرسة اخرى.

العنف يرفع منسوب التسرب

تنسجم خلاصات التقرير مع نتائج مسوحات أجريت في السنوات الأخيرة تؤكد أن العنف البدني يمارس في المدارس اللبنانية على نطاق واسع. ففي عام 2011، مثلاً، أظهر مسح أجرته جامعة القديس يوسف وشمل مختلف المناطق أن 76% من تلامذة المدارس قالوا إنهم تعرّضوا لعنف جسدي من المعلمين والإداريين في المدارس (العينة شملت 1177 تلميذًا). وشمل العنف أعمال الصفع على الوجه او الرأس، ليّ الآذان، شد الشعر، الضرب بمسطرة، الركل، الإرغام على الركوع في وضع مؤلم او الربط بحزام او بحبل. وفي العام نفسه، قال نحو 94% من الأطفال الذين شاركوا في مناقشات جماعية مركزة مع منظمة إنقاذ الطفولة إنهم تعرّضوا للعقاب البدني او المعاملة المهينة من الاداريين في المدرسة، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لانخفاض معدلات التسجيل وارتفاع معدلات ترك الدراسة.

إلى ذلك، بيّن مسح أجرته اليونيسف عام 2016 ان 65% من الأطفال السوريين و82% من الاطفال الفلسطينيين و57% من الاطفال اللبنانيين الذين تقل اعمارهم عن 14 سنة تعرّضوا للعنف في المدرسة والمنزل. كما خلصت دراسة أجرتها اليونيسف وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في 2017 وشملت 353 اسرة لبنانية و 340 اسرة غير لبنانية في حي التبانة في طرابلس ان 33,6% من الأطفال حتى سن الـ 17 تعرضوا لنوع من التأديب العنيف في المدارس بما في ذلك العقاب البدني الشديد وأشكال اخرى من الاعتداء النفسي.

بيئة

اليوم العالمي للطيور المهاجرة... بماذا نحتفل؟

رياض صادق *

يصادف السبت الثاني من شهر أيار «اليوم العالمي للطيور المهاجرة»، وهو يوم بدأت الولايات المتحدة الاحتفال به عام 2006، وبات تقليداً سنوياً عالمياً (تحييه أميركا الوسطى والجنوبية في تشرين الاول). في تلك البلدان، ترافق هذا اليوم نشاطات تعليمية في المدارس والجامعات وسائر القطاعات للتعريف بأهمية الطيور، خصوصاً المهاجرة منها، وأهمية المحافظة عليها وعلى مواطنها البيئية. أما في لبنان، فكاد أن يترافق اطلاق طوابع «الطيور المهاجرة» في القصر الجمهوري أمس، مع اعلان «افتتاح موسم الصيد»، لولا أن «تدارك» وزير البيئة الامر، فافتتح الموسم منذ شهر تقريباً! (في الشكل، على الأقل، يكفي اعلان السماح بالصيد في موسم معين بدل هذا «الافتتاح» المستهجن). ولا أعجب إذا ما كان بين الحضور تجار السلاح والخرطوش ونوادي الصيد وجمعيات بيئية تتفانى في تنظيم دورات في «أصول الصيد النبيل» الذي يعشق بعض «الخبراء» الكلام عنه.

قد يستهجن البعض هذه الملاحظات. لكن، هنا مكمن الخلل الكبير في قانون الصيد البري. وهذا ما يحتم العمل على تغييره، كأولوية قصوى، وأهم بنوده مكوّنات «المجلس الأعلى للصيد البري» الذي يتستر الوزير به عند اتخاذ القرارات. إذ كيف يعقل أن يتمثل في هذا المجلس تجار السلاح والذخيرة والاتحاد اللبناني للرماية والصيد؟ تخيلوا، مثلاً، أن تنشئ وزارة الصحة مجلساً لمكافحة التدخين يضم ممثلين عن شركات التبغ ومزارعيه وأصحاب المطاعم والمقاهي، وممثلاً عن المدخنين وآخر عن المتعاطين، ثم تغطي هذا كله بأخصائي في الصحة العامة. وهذا يشبه وجود «اخصائي بيئي» واحد في مجلس يضم 12 عضواً قد يكون معظمهم (وبينهم الوزير أحياناً) من هواة الصيد، ناهيك عن الضغوط التي مورست وتمارس على بعض أعضائه. وضع مجلس الصيد أسوأ من هذه الصورة السوريالية لمجلس مكافحة التدخين، لأنه لا يهدف إلى مكافحة الصيد بل إلى تنظيمه... وحتى تشجيعه! ولا عزاء لنا بوجود ممثل عن الجمعيات البيئية، لأن بعضها يدير دورات للصيادين، وكثير منها تحوّل الى مؤسسات أعمال لاستجلاب التمويل لمشاريع لا تنتج بيئياً بقدر يوازي المال الذي تحصل عليه من المؤسسات الدولية.

وحتى وجود الخبير البيئي في المجلس تعتريه شكوك وعيوب. هل يسأل وزير البيئة «خبراءه»، مثلاً، عن وجود دراسات احصائية موثوقة وحديثة تعطي تقديرات لأعداد الطيور او الثدييات من كل نوع، كما تطلب المؤسسات المشابهة في دول العالم؟ وهل لديهم تقديرات لأعداد الطيور التي تم اصطيادها الموسم الماضي؟ وهل جرى تقييم جدي لمدى تطبيق قانون الصيد في ذلك الموسم؟ وبالمناسبة، تتوجب ملاحظة أن تقديرات أعداد الحيوانات ومراقبة أوضاعها أعمال لا تحصل في لبنان، ولا حتى في المحميات الطبيعية التي تصب اهتمامها على الموارد المالية والسياحة البيئية لتأمين كلفة تشغيلها. فيما كل الدراسات تقريباً، لا تتعدى كونها لوائح تسجيل للانواع الموجودة، وهذ غير كاف لاتخاذ أي قرار مسؤول يتعلق بالسماح بالصيد. أما معظم ادعاءات نشاط المراقبة المستمرة فواهية، ولا تستند الى وثائق، وقد يقوم بها هواة ومتطوعون وينقصها كثير من الدقة والصدقية العلمية. وهذا ما يفترض بوزارة البيئة الاهتمام به بدل افتتاح مواسم الصيد.

> **هل جرى تقييم جدي لمدى تطبيق قانون الصيد في الموسم الماضي؟**

كما أن من مهماتها الأساسية القيام بمشروع طارئ لتحديد الانواع المعرّضة للانقراض في لبنان، وانشاء لوائح حمراء على مقاييس وطنية كمرادف IUCN. وأتوقع أن يظهر عندها مدى تعرض معظم أنواع الحيوانات التي يسمح بصيدها للانقراض على المقياس الوطني، فينتهي التستر وراء اللوائح الدولية.

نحن من دعاة تطبيق المنع الكامل للصيد البري الذي سيكون تطبيقه أسهل من تطبيق القانون الحالي. ولكن لا أوهام لدينا في هذا المجال لأن لبنان في مجال تطبيق القوانين ليس ذا سمعة حسنة بتاتا. تطبيق القانون في الموسم الماضي كان مدعاة للسخرية اذ لم يجر حتى ضبط الصيد داخل البلدات والقرى، فكيف في التلال والوديان؟ كما لم نسمع بإدانة أي مخالف أو مرتكب. وليس لنا عزاء في قرار وزارة الداخلية تسيير دوريات اثناء الموسم لمراقبة الصيادين وصيدهم، فيما هي عاجزة عن قمع أبسط مخالفات السير على الطرقات العامة. ولا نرى في قرار وزارة الداخلية الا تضليلا يهدف الى تزكية الوهم بأن تطبيق مراسيم الصيد ممكن، كمبرر للاستمرار في السماح بصيد «منظم» أو «مسؤول»، كما يشيع البعض.

لذلك نعتبر أن الخصم الأساس الذي يجب مواجهته ومكافحته وابادته في هذا البلد هو ثقافة الصيد والقتل العبثي العشوائي للحيوانات، لا التعايش مع ثقافة كهذه كأمر واقع وقدر محتوم. فليقل لنا وزراء الصيد والجمعيات البيئية والنوادي وكل الهيئات والوزارات: ماذا فعلتم وتفعلون على صعيد محاربة هذه الثقافة خصوصاً بين الأجيال الصاعدة؟ لا شيء! ماذا ستفعلون في يوم الطيور المهاجرة على هذه الصعيد؟ لا شيء! في الواقع، لا أمل في مكافحة هذه الثقافة المناقضة لأي شرعية أخلاقية ودينية وعلمية وبيئية، طالما أن وزارة البيئة تفتتح «موسم الصيد» كل سنة فتؤمن بذلك استمرارية هذه الثقافة البائسة وتوارثها بدل رفع مستوى الوعي والضمير البيئيين والممارسات البيئية الصحيحة عند النشء الجديد.

اذا أردنا أن نواجه ما ينتظرنا من مصاعب وكوارث بيئية ناتجة عن تدهور أوضاعنا البيئية وتقلص المواطن البيئية للطيور وغيرها من الكائنات، والتي سببها مجتمعنا المدني والسياسي، وما ستفاقمه من دون شك التغيرات المناخية العالمية والمحلية، ليس أمامنا - الآن ولا مستقبلا - ترف التفكير أو الممارسات او بناء استراتيجيات بعقلية تعود الى سنوات مضت كما هي الحال في موضوع مثل الصيد البري. وفيما تعلن دول عدة حالة طوارئ بيئية ومناخية، لا يجوز لبلدنا أن يستمر بممارسات تمعن في العداء للبيئة ومكوّناتها.

* أستاذ علوم البيولوجيا في الجامعة الاميركية في بيروت.

كاد الاحتفال يتزامن مع اعلان «افتتاح موسم الصيد»! (دالاتي ونهرا)

تقرير

روائح «كوستابرافا» تتمدّد

رحيل دندش

مع إنشاء مطمر «كوستابرافا»، عقب إغلاق مطمر الناعمة وأزمة النفايات عام 2015، باتت «الكمامة» رفيقة كثيرين في المناطق المحيطة بالمطمر الذي ينشر في أجوائها روائح نتنة. انتشار الروائح تفاقم مع إقفال مسلخ بيروت وانتقال المسالخ إلى مدينة الشويفات، حتى باتت الطرق المحيطة بالمطار، سواء عبر الأوزاعي أو عبر نفق المطار، مناطق منكوبة بيئياً. ومع ارتفاع درجات الحرارة، بدأت الروائح بالانتشار إلى مناطق جغرافية أوسع لتعمّ الضاحية الجنوبية، وصولاً إلى مرتفعات مدينة عاليه.

وزير البيئة فادي جريصاتي، زار «كوستابرافا» قبل نحو عشرة أيام، واعداً بحلّ لمسألة انتشار الروائح، إلا أن «الحلول لم تأتِ» بحسب رئيس لجنة الأشغال في بلدية الشويفات هشام الريشاني، «بل تبقى في خانة الوعود فيما الناس تختنق بالرائحة»، لافتاً إلى أن سكان منطقة الشويفات وجوارها «يتنفسون الهواء النتن والملوّث في كل أوقات السنة». الريشاني حدّد ثلاثة مصادر للروائح، أولها مطمر «كوستابرافا» وعمليات النفايات التي «تتخمر» مع ارتفاع الحرارة باعثة رائحة كريهة، وثانيها نهر الغدير وما يحمله من نفايات صناعية وفطائس ومحطة التكرير الخاصة به «وهي لا تكرّر شيئاً، بل عبارة عن دشاشات لمياه المجارير إلى البحر»، وثالثها المسالخ التي «يبلغ عددها في الشويفات اليوم 14 مسلخاً».

قبل عام ونصف عام، مع استفحال مشكلة الروائح، أعدّت بلدية الشويفات مشروعاً لإقامة معمل لمعالجة بقايا الذبائح، بتمويل قيمته أربعة ملايين يورو قدّمها الاتحاد الأوروبي، «لكن الدولة عاجزة حتى الآن عن إيجاد أرض بمساحة 10 آلاف متر لإقامة المعمل عليها، علماً أننا سنخسر التمويل إن لم نجد الأرض بحلول نهاية حزيران».

رئيس مطار بيروت الدولي فادي الحسن، أوضح لـ«الأخبار» أنه توجّه منذ بداية الأزمة بكتب إلى الوزراء المعنيين وإلى محافظ جبل لبنان «لحل المشكلة الكبيرة والمعيبة التي تستقبل المسافرين من مواطنين وسائحين، لكن لم يأتنا أي رد حتى اللحظة».

■ شركات

Areeba تحصد جائزة «سيملس»

فازت شركة areeba المتخصّصة في التكنولوجيا المالية بجائزة سيملس «Best Techno-logical Innovation in Payments, B2C-Vendor» بفضل بطاقتها البيومترية، خلال حفل نُظّم على هامش معرض سيملس الشرق الأوسط. وكانت areeba دخلت في شراكة مع شركة «جيمالتو» الرائدة في الأمان الرقمي وشركة «زواريب» العاملة في التكنولوجيا البيومترية، لإطلاق أول بطاقة دفع فيزا بيومترية تجريبية مزدوجة الواجهة، ولا تحتاج إلى بطارية (تعمل برقاقة ومن دون لمس) في الشرق الأوسط. وذلك بهدف استبدال الرمز السري أو التوقيع بطريقة أكثر أماناً وراحة، وهي بصمة الإصبع للتأكد من هويّة صاحب البطاقة خلال إجراء عمليات الشراء.

واعتبر رئيس areeba التجاري رمزي الصبوري أن هذه الجائزة تأتي كتقدير «لجهود areeba والتزامها بالاستثمار المستمر في تقنيات جديدة تؤمّن طرق دفع أسرع، وأسهل، وأكثر أماناً».

قادة الإعلانات حول العالم في بيروت

عقدت وكالة TBWA/RAAD للإعلان وشركاؤها في المجموعة العالميّة ومقرها نيويورك مؤتمرهم الإقليمي في لبنان بين 7 و10 أيار الجاري في حضور أكثر من 60 مشاركاً من أبرز قادة الإعلان من الولايات المتحدة وبريطانيا وإيرلندا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والنروج وهولندا وسويسرا وروسيا وسلوفينيا وتركيا وجنوب أفريقيا والجزائر والإمارات.

واعتبر رمزي رعد، رئيس مجلس إدارة مجموعة TBWA/RAAD أن الهدف من هذه المبادرة هو «تشجيع باقي الشركات اللبنانيّة على المساهمة في إبراز صورة لبنان على أنه العاصمة الجديدة للمؤتمرات في منطقة الشرق الأوسط».

■ عقارات

سياسة إسكان قريباً؟

أعلن وزير الشؤون الاجتماعية ريشار قيومجيان أن الوزارة أنجزت، بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان، «الخطوط العريضة للسياسة الإسكانية. ونضع اللمسات الأخيرة عليها قبل إرسالها إلى مجلس الوزراء لإقرارها. ولا أبالغ إن قلت إنها ستكون أول سياسة إسكانية شاملة في تاريخ الجمهورية اللبنانية».

كلام قيومجيان أتى خلال لقاء نظمته نقابة الوسطاء والاستشاريين العقاريين REAL في لبنان، وجمع ممثلين عن القطاعين العام والخاص في فندق مونرو في بيروت. رئيس النقابة وليد موسى لفت الى أن مشروع قانون تنظيم المهنة لا يزال في الادراج، متسائلاً عن الأسباب التي تحول دون «اتخاذ القرارات اللازمة أو فرض شروط صارمة لحماية حق شاري الشقق قيد الإنشاء من خطر تعثر المطور؟».

■ سيارات

إطلاق نادي «فورد موستانغ» في لبنان

لمناسبة العيد 55 لسيارة «موستانغ» العريقة، أطلقت شركة أ. ن. بو خاطر نادي «فورد موستانغ» الرسمي في لبنان في صالة عرض فورد المستقبليّة على طريق جل الديب البحرية، حيث عرضت مجموعة واسعة من سيارات «موستانغ» الكلاسيكية والحديثة. وأكد المدير التنفيذي لشركة أ. ن. بو خاطر، أنطوني بو خاطر، دعم الشركة القوي للنادي الرسمي من حيث خدمة ما بعد البيع، فيما أعلن رئيس النادي نبيل مصطفى عن قوانين الانتساب للنادي، وروزنامة الفعاليات، والخطط المستقبلية التي يتوقع أن تجعل من النادي أحد أبرز النوادي على مستوى العالم.

منتجات

الهواتف القابلة للطي
هل يُنصَح بشرائها؟

علي عوّاد

شهدت سوق الهواتف الذكية أخيراً نقلةً نوعية عبر تكنولوجيا الشاشات القابلة للطي، القادرة على تحويل الهاتف الذكي إلى ما يشبه اللوح بما يمكّن المستخدم من أداء نشاطات مختلفة على كل من الشاشتين. يُروَّج لهذه التقنية على أنها ثورة جديدة في عالم الهواتف الذكية. وبأن ما قبلها لن يكون كما بعدها. نظراً لفرادة التجربة التي توفرها للمستهلك. لكن، بعيداً عن الحملات الترويجية والتسويقية للشركات، فإن السؤال هو: هل تقدم هذه الهواتف اي جديد يذكر غير قابليتها للطي؟ وهل يمكن الاعتماد على هذه التقنية حالياً في ظل ما يحكى عن أخطاء في تصنيعها؟ والأهم، هل من المجدي دفع مبلغ ضخم للاقتناء هذه الهواتف، أقله في الوقت الراهن؟

حتى الآن، إن شركتي «سامسونغ» و«هواوي» هما الأكثر استثماراً في هذه الهواتف، وهما متفوقتان على سائر الشركات الأخرى بسرعة اعتمادهما لهذه التقنية التي يتوقع أن تصبح متوافرةً في الأسواق بدءاً من منتصف العام الجاري.

لكن، بعد التمعن في مواصفات الهاتفين اللذين يرتقب أن تطرحهما الشركتان في الأسواق، يتبيّن أنهما لا يختلفان عن أي هاتف ذكي آخر عالي الجودة من إنتاجهما، إلا من جهة السعر الباهظ. إذ يتوقع أن يبلغ سعر هاتف «غالاكسي فولد» من «سامسونغ» نحو ألفي دولار، وسعر «مايت إكس» من هواوي نحو 2600 دولار (انظر الجدول).

رغم ذلك، لا تقتصر المشكلة على السعر. فبعد عرض اللقطات

> عند تلقي هذه الهواتف يظهر تجعّد في منتصف الشاشة

التروبجية للهاتفين، اكتشف المستخدمون الذين حظوا بفرصة تجربته قبل عرضه في الأسواق ظهور تجعد في منتصف الشاشة عند ثنيها (الصورة)، وهو ما ربطه خبراء باستعجال الشركتين في إصدار هذا النوع من الهواتف قبل الأخرى، فيما لا تزال التقنية جديدة وتتطلب أبحاثاً وتجارب أكثر قبل أن تصبح في متناول المستهلكين. وقد دفعت هذه المشكلة «سامسونغ» إلى تأجيل إطلاق «غالاكسي فولد» أسابيع عدة لحين معالجة المشكلة في التصميم.

أما سبب العجلة، فيكمن في حالة الركود التي تعاني منها سوق الهواتف الذكية حول العالم. إذ تشير الدراسات الى أن المستهلكين باتوا يقضون وقتاً أطول قبل استبدال هواتفهم بأخرى أجدد، نظراً لأن الإصدارات الحديثة لا تقدم جديداً مختلفاً كلياً عن النسخات الأقدم. من هنا، إن السرعة في إطلاق الهواتف القابلة للطي تهدف إلى تحريك المياه الراكدة في سوق الهواتف الذكية ورفع المبيعات من خلال القول للمستهلكين إن منتجاً مختلفاً جذرياً عما عرفوه بات في المتناول.

لذلك، يمكن القول إن الجديد الذي ستقدمه هذه الهواتف لن يتعدى الإحساس بالتباهي بامتلاكها، فيما هي لا تختلف، لجهة المواصفات، عن تلك غير القابلة للطي... حتى الآن.

	Huawei Mate X	Huawei P30 Pro
نظام التشغيل	Android 9,0 (Pie)	
الشاشة	8 إنشات حين يصبح لوحاً	6,47 إنشات
الذاكرة	512 غيغا بايت	
ذاكرة عشوائية	8 غيغا بايت	6 غيغا بايت
كاميرا رئيسية	أربع كاميرات رئيسية بدقة وضوح تصل الى 40 ميغا بيكسل	
كاميرا ثانوية	لا يوجد، لصور السلفي تستعمل الكاميرات الرئيسية	كاميرا واحدة
منظومة الاتصال	قادر على الاتصال بمنظومة الجيل الخامس للاتصالات اللاسلكية	LTE
السعر	بدءاً بـ 2600$	1200$

	Samsung Galaxy Fold	Samsung Galaxy S10+
نظام التشغيل	Android 9,0 (Pie)	
الشاشة	7,3 إنشات حين يصبح لوحاً.	6,4 إنشات
الذاكرة	512 غيغا بايت.	
ذاكرة عشوائية	12 غيغا بايت.	
كاميرا رئيسية	ثلاث كاميرات رئيسية بدقة وضوح تصل الى 16 ميغا بيكسل.	ثلاث كاميرات رئيسية بدقة وضوح تصل الى 16 ميغا بيكسل
كاميرا ثانوية	ثلاث كاميرات.	اثنتان
منظومة الاتصال	LTE، بعض النسخ ستكون قادرة على الاتصال بمنظومة الجيل الخامس للاتصالات اللاسلكية.	LTE
السعر	بدءاً بـ 2000$.	1250$

مؤشر

الشركات تخفض أعداد موظفيها

ارتفع مؤشر PMI «بلوم لبنان» من 46,3 نقطة في آذار الماضي إلى 46,7 نقطة في نيسان الماضي، ما يشير إلى استمرار تدهور الظروف التشغيلية في القطاع الخاص، ولكن بمعدل تراجع أبطأ. وبحسب مؤشر مديري المشتريات™ الرئيسي «بلوم» لشهر نيسان، فقد بقي التدهور حادًا بشكل عام رغم تراجعه، أما تردّي الظروف التشغيلية فيعود إلى استمرار الانكماش في الإنتاج خلال نيسان.

وكشف المؤشر أن تباطؤ الطلب ظهر جليًا في نيسان. إذ انخفضت مبيعات شركات القطاع الخاص اللبناني شهرياً بدءاً من حزيران 2013. ومع أن معدل الانكماش سجل تراجعاً بشكل طفيف عن آذار، إلا أنه ظل مرتفعًا وحادًا نسبة الى الاعوام المنصرمة. امّا التراجع في الأعمال الجديدة فينسب جزئيًا الى استمرار تراجع المبيعات العالمية، فيما أشارت بعض الشركات الى أنّ عدم استقرار الأوضاع الإقليمية عزز أيضًا هذا الانخفاض. ومع ذلك، كان الانكماش الأخير في الصادرات هامشيًا وأقل حدّة خلال العام الأخير.

وبيّن المؤشر أن شركات القطاع الخاص استمرت في خفض عدد موظفيها في بداية الربع الثاني من العام تماشيًا مع انخفاض مستوى الأعمال الجديدة. لكن معدل خفض الموظفين كان هامشيًا مقارنة بمعدّل آذار. وفي الوقت نفسه، سعت الشركات إلى الحد من القدرات تماشيًا مع انخفاض مستوى الطلب في نيسان. كما تراجع حجم الأعمال المتراكمة للشهر السادس والأربعين على التوالي، ومع ذلك، توقف معدل الانخفاض عند أدنى مستوياته خلال العامين الأخيرين.

وعلى صعيد الأسعار، ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل طفيف خلال نيسان، ونتج ذلك المدير العام لـ«بنك بلوم إنفست» فادي عسيران علّق على النتائج بأن «الاقتصاد لن ينتعش إلّا من خلال موازنة حكومية مبنيّة على الإصلاحات، ويتعين خفض العجز فيها بشكل كبير لتتمكّن الحكومة من الاستفادة من القروض الميسّرة التي وعدت بها الجهات المانحة في مؤتمر سيدر، لبناء البنية التحتية المتهالكة وإعادة ثقة المستثمرين».

ارتفاع الطلب على الوحدات السكنيّة!

سجّل مؤشر بنك بيبلوس للطلب العقاري في لبنان ارتفاعاً بنسبة 9,6% في الفصل الأول من العام الجاري مقارنةً بالفصل الرابع من العام الماضي، متأثراً بإطلاق مصرف لبنان «الرزمة التحفيزية للاقتصاد اللبناني للعام الجاري 2019 بقيمة 1,1 مليار دولار أميركي، والتي تضمنت 790 مليار ليرة لبنانية، أو حوالى 524 مليون دولار، للقروض السكنية المدعومة»، بحسب كبير الاقتصاديين ورئيس مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس نسيب غبريل. الأخير أوضح أنه «سيُخصص مبلغ 490 مليار ليرة لدعم القروض السكنية التي كانت قد دعمتها المصارف التجارية من أموالها الخاصة عام 2018، في حين أن الـ 300 مليار المتبقية ستساهم في دعم القروض السكنية الجديدة هذا العام. نتيجة لذلك، بدأت المصارف في استخدام هذه التسهيلات التي تلبي جزءاً من الطلب على الشقق السكنية. كما تتضمن الرزمة التحفيزية مبلغاً إضافياً مخصصاً للقروض السكنية المدعومة للمغتربين».

وأشارت إجابات المستطلعين على أسئلة المسح الخاص بالمؤشر في الفصل الأول من العام 2019 إلى أن 6,3% من المواطنين ينوون شراء أو بناء وحدة سكنية في لبنان في الأشهر الستة المقبلة، مقارنة بنسبة 5,8% في الفصل الرابع من العام 2018 ونسبة 3,75% في الفصل الأول من العام 2018. وفي المقارنة، أفاد 6,7% من المواطنين بأنهم يخططون لشراء أو بناء وحدة سكنية في لبنان بين تموز 2007 وآذار 2019، مع بلوغ النسبة الأعلى وهي 15% تقريباً في الفصل الثاني من العام 2010.

وأظهرت نتائج المؤشر في الفصل الأول من العام الجاري أن معدل الطلب على الوحدات السكنية كان الأعلى من قبل المقيمين في جنوب لبنان. إذ أشار 10,9% من المقيمين في هذه المنطقة إلى أنهم يخططون لبناء أو شراء منزل في الأشهر الستة المقبلة، مقارنةً بـ 9,2% في الفصل الرابع من 2018. وتبعه معدل الطلب من قبل المقيمين في البقاع، حيث أعلن 8,5% منهم أنهم ينوون بناء أو شراء شقة سكنية في الأشهر الستة المقبلة، بانخفاض عن نسبة 9,1% في الفصل السابق. كما أبدى 5,7% من المواطنين في شمال لبنان رغبتهم في شراء أو بناء منزل في المدى القريب، مقارنة بنسبة 6,3%. أما في جبل لبنان، فأشار 4,9% إلى أنهم يخططون لبناء أو شراء شقّة سكنية، بارتفاع عن 3,77% في الفصل السابق، في حين قال 3,8% من السكان في بيروت إنهم ينوون بناء أو شراء وحدة سكنية في الأشهر الستة المقبلة، بارتفاع عن نسبة 3% في الفصل الرابع من 2018. إلى ذلك، ارتفع الطلب على الشقق السكنية في فئات الدخل كافة في الفصل الأول من العام 2019.

مصارف

«قاعة عدنان وعادل القصار» في مستشفى المقاصد

افتُتحت في مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت «قاعة عدنان وعادل القصار» التي جرت توسعتها وإعادة تأهيلها على نفقتها الخاصة، إسهاماً منهما في تطوير المستشفى وتحديثه، وذلك بحضور الرئيس فؤاد السنيورة والوزير السابق عدنان القصار وشقيقه عادل وعائلتيهما ورئيس جمعية المقاصد فيصل سنو، وأعضاء مجلس أمناء المقاصد والجسم الطبي والإداري في المستشفى.

وشكر القصار القيّمين على المستشفى والجمعية على إطلاق اسمه واسم شقيقه على القاعة، مشدداً على أنّ «لهذه المنطقة البيروتية العريقة معزةً خاصة في قلبي وقلب شقيقي عادل. فقد قضينا طفولتنا هنا، وتحديداً بجوار هذا المستشفى، وشهدنا على مراحل تطوره، ثم تشاء الأقدار أن تأتي بادرتكم اليوم بعد كل هذه السنين وتعود بنا إلى حيث نشأنا وترعرعنا. نثمّن لكم بادرتكم، وسعداء بأننا وإياكم نحتفل بافتتاح القاعة، تزامناً مع بدء شهر رمضان المبارك».

«كارت بلانش» للسيدات من «الموارد»

أطلق بنك الموارد «AM BANK» بالتعاون مع «ماستر كارد» العالميّة بطاقة مصرفية خاصة بالمرأة صاحبة الإنجازات في مجالها. وأعلن عن بطاقة «كارت بلانش» في مؤتمر صحافي في فندق «فور سيزنز» في بيروت، حضره نائب المدير العام للمصرف نهلة خداج بو دياب، ونائب رئيس المبيعات في «ماستر كارد» ماريا ميدفيديفا والمدير الإقليمي رمزي العمري وشخصيات اقتصادية وإعلامية. و«كارت بلانش» بمثابة هُوية تعرّف عن حاملتها، وهي مخصصة للسيدات المؤثرات في المجتمع. ولفتت بو دياب إلى أن «هذه البطاقة ستُقدّم عن طريق الدعوة من البنك إلى سيدات حققن إنجازاتٍ على الصعد كافة، وهي وسيلة للقيام بنشاطاتٍ أكبر على الصعيدين الإنساني الاجتماعي».

BLC لدعم قدرات المرأة

«خطوة نحو المساواة» هو عنوان مؤتمر نظّمه البنك اللبناني للتجارة (BLC)، في إطار مبادرته We Initiative لدعم قدرات المرأة. عُقد المؤتمر برعاية وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش، في فندق كمبينسكي سمرلاند، وتوزّع على جلساتٍ عدّة تناول كلّ منها قضية مهمّة مثل الأعمال العائلية وانعكاساتها على النساء، وريادات الأعمال وصعوبات الحصول على تمويل لمشاريعهنّ، والخلل الكبير في تمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات اللبنانية. إذ تشير الإحصاءات إلى أن 4,4% فقط من الشركات اللبنانية تضمّ نساء في مجالس إداراتها. الرئيس التنفيذي لـ BLC بسام حسن أكد أن لدى المصرف «قناعة راسخة بأنّ تحقيق المساواة جزء، لا يتجزّأ من طريق الوصول إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة».

جمّال ترست بنك يثقّف آلاف الطلاب مالياً

في إطار مبادرته للتثقيف المالي، أنجز جمّال ترست بنك ش.م.ل. بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، ورشة للتثقيف المالي والمصرفي شملت أكثر من 10,000 طالب وطالبة في مختلف المدارس الرسمية. ودعا البنك 896 طالبًا وطالبة الى فرعه في بلدة سحمر البقاعية للتعرف الى الخدمات التي يقدمها، والاطلاع على حقوقهم وواجباتهم المصرفية. وتخلل الزيارة عرض إعلان المصرف الجديد «شو اسمك»، وفيلم وثائقي شرحت فيه مديرة الخدمات المصرفية الاستهلاكية وشبكة إدارة الفروع كارلا واكيم حبيش أهمية استفادة شرائح المجتمع كافة من الخدمات المصرفية.

BBAC يدعم ماراثون الجبل

للعام التاسع على التوالي، دعم بنك بيروت والبلاد العربية BBAC ماراثون الجبل كراع رئيسي. الماراثون انطلق من باتر وصولاً إلى جزّين تحت عنوان «وحدتنا بتّحمي بيئتنا»، بمشاركة متسابقين من المناطق كافة ومن فئات عمريّة مختلفة. مساعد المدير العام للائتمان والصيرفة في المصرف، نديم حمادة، قال إنه «انطلاقاً من شعارنا «الاهتمام بالفعل»، الذي يتضمّن دعمنا للشباب أيضاً، ارتأينا أن نشارك للمرة التاسعة في هذا الحدث الذي يتمحوّر هذه السنة حول وحدة اللبنانيين عامةً والشباب خاصةً للحفاظ على البيئة. ونحن نسعى لدعم طموحات شبابنا في المشاركات كافّة، لأن الاستثمار الأكبر يكون في أجيال المستقبل».

نفط

IPT تفتتح أول محطة صديقة للبيئة في لبنان

برعاية وحضور وزير البيئة فادي جريصاتي، أقامت شركة «أي بي تي» في مقرّها الرئيسي في عمشيت، طاولة حوار ضمت ثلاثين شخصية لمناقشة تقرير المسؤولية الاجتماعية لعام 2018 ولافتتاح محطتها الجديدة المستدامة والصديقة للبيئة، والتي حوّلت مفهوم محطات الوقود من مصدر للمواد الملوّثة إلى محطة لإعادة التدوير وخفض منسوب البقايا الملوّثة في الهواء والأرض.

تتميّز المحطة بمنتجاتها النظيفة والصديقة للبيئة من البنزين العصري كوانتوم والديزل البيولوجي وجهاز تعبئة الإطارات بالنيتروجين، إضافة إلى أنظمة تخزين الطاقة من نظام الطاقة الشمسية ونظام شحن كهربائي للسيّارات ونظام استعادة البخار ونظام غسيل السيارات بتقنية اليزر المجهز بنظام VNR لتوفير الطاقة.

وفي المحطّة أيضاً نظام إضاءة ذكي قادر على خفض استخدام الطاقة بنسبة 80% ونظام تهوئة بتقنية a134R، وتتمتع بنظام تفريغ عن بُعد ونظام التعرّف التلقائي على الآليات والسيارات. وهي مجهّزة بمكنسة كاملة مرتبطة بغرفة قيادة رئيسية في مقر الشركة. وللتخلّص من النفايات ومنع أيّ تسربات، تضم المحطّة خزاناً مزدوج الجدار مع نظام لكشف التسرّب ومحلل للنبعاثات وأنابيب بولي إثيلين مزدوجة الجدار لمنع التسرّب وجهاز فصل المواد النفطية عن المياه.

كما يتوفر في المحطة نظام خاص لمعالجة المياه، يعمل على إعادة التدوير، ما يخفض الهدر بنسبة 65%. كذلك تستخدم مواد كيميائية قابلة للتحلل في المغاسل. وحفاظاً على الصحة والسلامة تتوزع في المحطة طفايات حريق بالإضافة إلى الرمل وعلامات السلامة ومزيل الرجفان الخارجي الآلي (AED).

وأكد نائب رئيس مجلس الإدارة في أي بي تي طوني عيسى أن «المحطة التي نفتتحها هي تنفيذ لمضمون تقرير أعددته لنا وكالة التمويل الدولية حول كيفية بناء المحطة المستدامة الخضراء والصديقة للبيئة، وهي ترجمة عملية لرؤية أي بي تي واستراتيجيتها الراسخة في موضوع الاستدامة والممارسة المسؤولة للأعمال».

الكرة الفرنسية

معسكرات وانقسامات داخل بطل فرنسا

بداية النهاية في باريس سان جيرمان؟

من بين كل الفرق التي احرزت او ستحرز اللقب في البطولات الاوروبية الوطنية، يعدّ باريس سان جيرمان صاحب الموسم الافشل، إذ يبدو جلياً ان المشروع الكبير للنادي الفرنسي مرّ باسوأ فترة له لدرجة حكت وسائل الإعلام الفرنسية عن انهياره بفعل الخيبات والخضات الكثيرة التي عرفها هذا الموسم

يعتبر نيمار احد مشكلات الفريق (جان فرانسوا مونيه ـ افب)

شربل كريّم

لم يكن الإيقاف الأخير لثلاث مباريات محلية، الذي تعرّض له نجم باريس سان جيرمان البرازيلي نيمار بعد ضربه لأحد المشجعين، هو المؤشر الوحيد عن عمق المشكلات الموجودة في نادي باريس سان جيرمان. جولة سريعة على وسائل الإعلام الأوروبية، وخصوصاً الفرنسية، تترك انطباعاً واضحاً حول عددٍ من المطبّات التي عرفها الباريسيون والتي أرخت بظلالها على الموسم، ولا شك في أنها تهدّد مستقبل مشروع النادي الطامح إلى أعلى المراتب، لكنّ الواقع أن المشروع الخاص بالموسم الحالي انهار، فمن هو المسؤول؟

الواقع أنه لا يمكن تحميل المسؤولية لجهةٍ واحدة أو لعنصر واحد، بل إلى الجو العام الذي لا يتلاقى أبداً مع ما رُسم من قبل القيّمين على النادي، وتحديداً رئيسه ناصر الخليفي الذي، ومنذ وصوله، صرف مبالغ ضخمة للتعاقد مع أسماء كبيرة في عالم اللعبة، وذلك بهدف السيطرة على الكرة الفرنسية وتالياً الأوروبية.

الهدف الأول تمّ تحقيقه، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى فارق الإمكانات المادية والفنية بين فريق العاصمة وبقية فرق الـ«ليغ 1». أما الهدف الثاني فهو بعيد كلّ البعد عن أبناء الـ«بارك دو برينس» الذين يحتاجون إلى أكثر من المال ليصبحوا فريقاً حقيقياً. المشكلة الجوهرية في PSG ترتبط بالعقلية الإدارية السائدة، وتلك الخاصة باللاعبين، حيث تسقط في أماكن عدة الأصول الانضباطية الموجودة في الأندية الأخرى، ويفلت اللاعبون من العقاب مهما بلغ حجم أخطائهم، إذ وحده لاعب الوسط أدريان رابيو كان «كبش الفداء» من دون أن ينعْط أحدٌ من الدرس الذي حاولت الإدارة تركه للاعبيها.

لا يجب نسيان أن النادي خرج من دوري أبطال أوروبا أمام مانشستر يونايتد الذي واجهه بفريق رديف إلى حدّ كبير، بعدما خسر نهائي مسابقة كأس فرنسا أمام رين بطريقة كارثية بعدما كان متقدّماً بهدفين. كما تخبّط في الدوري رغم حسمه للقب، مستفيداً من النقاط التي جمعها في المراحل المبكرة من الموسم، وطبعاً من تعثّر ملاحقه المباشر ليل.

كل هذه المؤشرات الفنية السيئة إذا ما دلّت على شيء فهو على مرحلة ضبابية لا بل سوداء عاشها باريس، ما قد يؤثر على مستقبل مشروعه وخصوصاً في ظلّ تفزع المشكلات، وذلك في موازاة عدم وجود استراتيجية واضحة، وهو أمر يظهر أحياناً من خلال سياسة التعاقدات العشوائية حيث تُصرف المبالغ الكبيرة على لاعبين لا يستحقونها أو يتمّ التعاقد مع لاعبين لا حاجة لهم في التشكيلة. المشكلة الأساسية التي حكت عنها وسائل الإعلام المختلفة هي في انضباط اللاعبين، إذ بسبب هالة النجومية غير الطبيعية التي أحيطوا بهم بات معظمهم يتصرّفون من دون أيّ اكتراث للجوانب الاحترافية، على غرار ما فعل كيليان مبابي عشية المباراة أمام الغريم مرسيليا حيث تأخر عن التمارين،

> **المشكلة الجوهرية في PSG ترتبط بالعقلية الإدارية السائدة وتلك الخاصة باللاعبين**

ما أبعده عن التشكيلة الأساسية. أما الأخطر فهو ما تمّ ذكره عن معسكرات داخل غرف الملابس، بحيث ينقسم الفريق إلى ثلاثة أقسام: اللاعبون الفرنسيون، اللاعبون الأوروبيون وأولئك القادمون من أميركا الجنوبية، وهؤلاء اللاعبون لم يتوانوا عن انتقاد بعضهم البعض علناً، على غرار ما فعل نيمار بتوجيهه الأسهم باتجاه اللاعبين الشبّان، معتبراً أنهم دون المستوى المطلوب.

النجم البرازيلي أصلاً هو أحد مشكلات الفريق بدلاً أن يكون حلّاً، فهو أيضاً أوقف لثلاث مباريات أوروبياً بسبب تعرّضه للحكام، ناهيك عن كلام حول عدم انضباطه التكتيكي على أرض الملعب. بطبيعة الحال، خلق البرازيليون إزعاجاً كثيراً، إذ إن دائي الفيش مثلاً، لم يتردّد في انتقاد الإدارة علناً لعدم إنصاتها إليه على اعتبار أنه صاحب خبرة. أما تياغو سيلفا فهو بالتأكيد ليس القائد الذي يستحق حمل الشارة وقيادة مجموعة من أصحاب «الرؤوس الحامية» على أرضية الميدان بحُكم شخصيته الضعيفة أو إذا صح التعبير التي لا تصل إلى مستوى شخصية بعض زملائه.

كلّ هذا يترافق مع عدم منح صلاحيات مطلقة للمدرب الألماني توماس توخيل، رغم أنه كان على قدر عالٍ من المسؤولية وعرف كيفية إيجاد التوازن في تشكيلته لناحية إشراكه لجميع نجومه من دون أن يلقى اعتراضاً من أحد. هو بحسب ما يُشاع كان ضد «تدمير» رابيو، لكن الجناح الإداري القوي كسر قراره وأبقى على «سجن» لاعب الوسط الذي سيترك الفريق نهاية الموسم، بعد انتهاء العقد الذي عوقب بسبب رفض تمديده. توخيل أيضاً كان السبب في الدفع بوجوهٍ شابة عدة في مستهل الموسم، والتي أثبتت أحقيتها في الوجود مع الفريق الأول، لكن مرة جديدة كان هناك تيار أقوى من أفكاره، فانكفأ مجدداً. ويرجّح أن يكون قائد هذا التيار المدير الرياضي البرتغالي أنتيرو هنريكه، الذي على ما يبدو يسعى لأن يكون صاحب الكلمة الأعلى في سياسة الانتقالات، والدليل أنه لم يحقّق طلب المدرب باستقطابه لواحدٍ من لاعبي الوسط الثلاثة الذين وضعهم هدفاً له في سوق الانتقالات الشتوية لتعويض رابيو. يبدو الفريق الباريسي أشبه بتجمّع للنجوم أصحاب الأرقام المميزة أكثر منه فريقاً جماعياً. لذا يبدو من السهل سقوطه أمام فريق آخر يؤمن بروح المجموعة، تماماً كما حصل عندما أقصي أمام اليونايتد، فكان الفصل الأول من النهاية الدراماتيكية للموسم الأسود على حدّ وصف إحدى الصحف الفرنسية، والتي ترى بأن الفوز بلقب الدوري لا يعني شيئاً، بل هو أمر روتيني بالنسبة إلى فريق مثل PSG، والذي بات يحتاج إلى أكثر من تجميع النجوم لاستنهاض مشروعه قبل أن تظهر بوادر انهيار فني بعد الانهيار الذهني لدى عددٍ كبير من الحرس القديم بسبب رواسب قديمة، فكان بالتالي مسلسل الخيبات المتتالية.

فبعد أسابيع فقط، ضم كيليان مبابي في صفقة قُدرت بنحو 180 مليون يورو، ليبرم النادي أكبر صفقتين في تاريخ كرة القدم في أقل من شهر.

هذه الصفقات إلى جانب أخرى من العيار الثقيل، أراد من خلالها الخليفي خطف الكأس التي لم تعرف طريقها يوماً إلى خزائن الفريق، إلا أنها جعلت من النادي قبلةً للنجوم الذين يسعون لجمع الأموال وكسب الشهرة، لا حباً بالنادي وإيماناً بمشروعه. نتائج الفريق أثبتت أنّ إغداق النادي بالأموال دون سياسة مدروسة وقيادة حازمة غير كافية لتحقيق الهدف المنشود. فشلت الاستراتيجية القطرية بعد عجز النادي الباريسي في تجاوز دور الستة عشر من دوري أبطال أوروبا خلال المواسم الثلاثة الأخيرة، ولا سيما خسارته هذا الموسم في مباراة الإياب بثلاثية من مانشستر يونايتد (المتواضع) رغم تقدمه في الذهاب بهدفين نظيفين على ملعب «الأولد ترافورد». والأمر لم يقتصر على هذا الحد، فبحسب الصحيفة الفرنسية، بدأت المؤسسة القطرية تشعر بنوع من «نكران الجميل» من قبل فرنسا، التي لم يتوقف إعلامها وجماهيرها عن انتقاد سياسة النادي، إذ إنّ المشروع القطري في فرنسا دائماً ما يتعرض للانتقادات والضغوطات، رغم نجاحه بتحويل النادي إلى علامة تجارية كبرى،

خطط للإستثمار خارج فرنسا

قطر «تسحب يدها» من المشروع الباريسي!

زهراء رمّال

عندما يتعلق الأمر بأندية كرة القدم غير المحبوبة جماهيرياً في أوروبا، فلا شك أنّ نادي باريس سان جيرمان يعتلي صدارة هذه القائمة. النادي الفرنسي الذي فاقت قيمة إنفاقه المليار يورو (منذ 2011) أملاً بالتتويج ببطولة دوري أبطال أوروبا، بقي قطافه الأوروبي صفراً بعد 8 أعوام من انتقاله إلى طاعة القطريين. لم ينجح الفريق في إرضاء جمهوره رغم سطوته على الألقاب المحلية في السنوات الأخيرة، إذ إنّ هذا الأمر لم يكن كافياً لتخطي مرارة العقم الأوروبي.

إلا أنّ الجمهور ليس الطرف الوحيد غير الراضي عن أداء الفريق. فقد أكدت تقارير صحافية فرنسية أنّ شركة قطر للاستثمار الرياضية، والتابعة لجهاز قطر للاستثمار المملوكة للدولة، تفكّر جدياً في فكّ ارتباطها بالنادي، خاصة أنّ الأخير لم يحقق أي تقدم ملحوظ في بطولة دوري أبطال أوروبا خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى خسارة بطولة كأس فرنسا في الموسم الحالي. وجاءت هزيمة الفريق لنهائي كأس فرنسا أمام نادي رين («المتواضع»، لتؤكد وجود أزمة حقيقية في صفوف النادي، الذي لم تشفع له ملايين الدولارات لتحقيق الخطة المرسومة له.

وأشارت صحيفة «لو باريزيان» في تقرير لها، إلى أنّ قطر تدرس سحب التمويل المادي لباريس سان جيرمان، معتبرةً أنّ المؤسسة القطرية «نفد صبرها» من إخفاق المشروع الكروي الباريسي، الذي أثّر على سمعة دولة قطر بشكل سلبي، وجذب الانتقادات لها. بحسب الصحيفة، فإنّ الرئيس الحالي لدولة قطر تميم بن حمد آل ثاني إلى جانب مستثمرين آخرين شعروا بخيبة أمل من التقدم الذي أحرزه الفريق منذ استثمارهم في النادي عام 2011 («النادي سيطر محلياً ولكن أوروبياً نتائجه لم تكن مرضية). خطوة الاستثمار في النادي الفرنسي حينها وتعيين ناصر الخليفي على رأس النادي كانت تهدف إلى جعل باريس سان جيرمان عملاقاً أوروبياً ينافس كبرى الأندية مثل ريال مدريد، برشلونة، بايرن ميونيخ ومانشستر يونايتد. وقد نجح النادي بالفعل في فرض اسمه بين الكبار خلال سنوات قليلة.

أنفق الخليفي الملايين على صفقات ضخمة، أبرزها ضمّ البرازيلي نيمار من برشلونة لقاء مبلغ خيالي بلغ 222 مليون يورو، جعل منه أغلى لاعب في تاريخ كرة القدم، بقيمة مضاعفة تقريباً للمبلغ الذي أنفقه مانشستر يونايتد الإنكليزي في صيف عام 2016، لضم الفرنسي بول بوغبا من يوفنتوس الإيطالي. لم يتوقف سان جيرمان عند هذا الحد.

> **تشير تقارير صحافية إلى أنّ هيئة قطر للاستثمار تفكر في شراء احد ناديي روما او ميلان الإيطاليين**

انفق الخليفي مئات الملايين (عن الويب)

كاس الإتحاد الآسيوي

العهد يُنجز مهمّته الآسيوية:

حُلم الثلاثية قائم

العهد مطالب بتقديم اداء افضل (عدنان الحاج علي)

علي زين الدين

نجح نادي العهد اللبناني في مهمّته الثالثة وتأهّل إلى نصف نهائي كأس الاتحاد الآسيوي عن منطقة غرب القارة، متصدراً المجموعة الثالثة بأربعة انتصارات وتعادلين، بعد فوزه الأخير على ضيفه المالكية البحريني (2-1) على ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية، «الأصفر» الذي حافظ على لقب الدوري، كان تأهّل أيضاً إلى نصف نهائي كأس لبنان، وفرصة تحقيق الثلاثية قائمة بالنسبة إلى المدرب باسم مرمر ولاعبيه.

خلال 34 دقيقةً بدا أن حلم العهد الآسيوي تبدّد. الفريق لم يكن بحاجةٍ سوى إلى نقطةٍ واحدةٍ للتأهّل إلى نصف النهائي، لكنه بات متأخّراً بالنتيجة بهدفٍ واحد. على الرغم من ذلك، حافظ اللاعبون على هدوئهم حتّى سجّل أحمد زريق هدف التعادل. فرصتان سنحتا للاعب عينه لتعزيز النتيجة في الشوط الأول، لكن ذلك لم يحصل. العهد عاد إلى صدارة المجموعة لكن الأمور لم تُحسم حتّى سجّل خليل خميس هدفاً ثانياً، هو الأول له بعد 38 مباراة. صانع الهدف كان الظهير حسين دقيق، واحدٌ من أكثر خمسة لاعبين لعباً للكرات العرضية في المسابقة الآسيوية.

صحيحٌ أن العهد لم يكن بحاجةٍ إلى أكثر من التعادل، لكن الأداء الذي يُقدّمه، خاصة في المباريات القارية، لا يُشبهه. المالكية بطل الدوري البحريني في الموسم الماضي، هكذا تأهّل إلى المسابقة الآسيوية، لكنه سقط إلى الدرجة الثانية هذا الموسم. وبالتالي فإن مستواه متواضع. في الواقع، العهد قدّم أداءً أفضل في البحرين مما فعل في بيروت. رُبما هذا ما يتكلّم عنه لاعبو العهد ومدربهم، حين يُشيرون إلى أن الفريق يلعب بطريقةٍ أفضل خارج أرضه بسبب الملاعب. على الرغم من ذلك، يتحتّم على «الأصفر» أن يكون جاهزاً أكثر للمواجهات المقبلة. هوية الفريق المنافس في نصف النهائي قد تكون من سوريا، عبر الجيش الذي فاز بلقب الدوري، أو الأردن، عبر الجزيرة الوصيف، أو الوحدات الثالث، وربما الكويت بطل الدوري أيضاً. وبالتالي فإن المهمّة ستصبح أصعب، فحتّى السويق العماني الذي واجه العهد في دور المجموعات يقبع في المركز السابع، في حين حلّ القادسية وصيفاً في الدوري الكويتي.

عموماً، هويّة الفريق الذي سيواجه العهد تُكشف اليوم. الفريق الذي سيتأهل كصاحب أفضل مركز ثانٍ سيلعب دوره في تحديد المتنافسين في نصف النهائي، وهذا المتأهل سيكون حتماً من إحدى المجموعتين الأولى أو الثانية. ففي حال كان المتأهل من أول مجموعة، يلعب بطل هذه المجموعة (بين الوحدات الأردني، والجيش السوري وهلال القدس الفلسطيني) مع العهد، وفي حال كان من المجموعة الثانية، يلعب «الأصفر» مع وصيف المجموعة الثانية، أي أحد فريقي الكويت الكويتي أو الجزيرة الأردني.

واحدة من الإحصائيات المُسجّلة تدعم الحديث عن الأداء. العهد بات ثاني أكثر فريقٍ لعباً للتمريرات في المسابقة القارية (2803)، مؤقتاً قبل المواجهات المتبقيّة اليوم، وبدقّةٍ بلغت 81%. سيطرةٌ تُرجمت إلى نتائج إيجابية، لكنها لم تُشكّل خطورةً كبيرةً، فحتى مع لعبه مباراة زائدة عن جميع الفرق في المجموعتين الأولى والثانية، لم يدخل العهد بين أكثر عشرة فرق تسديداً للكرات، لكنه بات العاشر في عدد التصويبات على المرمى التي بلغت 25، مُسجّلاً ثمانية أهداف، أي إن متوسّط التسديد على المرمى في المباراة الواحدة بلغ نحو 4 تسديداتٍ فقط، هذا على اعتبار أن الفارق في المستوى بين العهد واثنين من منافسيه، يُعدّ كبيراً. كما أن «الأصفر» حصل على 36 ركنية، وهو الثالث في عدد الركنيات التي حصلت الفرق عليها.

في المقابل، يقدّم العهد أداءً دفاعياً عالياً. مدافعه خليل خميس هو الأكثر تخليصاً للكرات (40) بين جميع مدافعي الفرق، والفريق في المرتبة الرابعة على هذا الصعيد، والثالث عن منطقة غرب آسيا، بعد المالكية ضمن مجموعته، والنجمة البحريني. حارس الفريق مهدي خليل حافظ على نظافة شباكه أربع مرات، وهو في الصدارة بالشراكة مع حارس الجزيرة الأردني أحمد عبد الستار.

في كل الأحوال، سيكون أمام العهد نحو شهر من الإعداد للمواجهة المقبلة آسيوياً، سيلعب خلالها مباراةً واحدةً على الأقل، حين يلتقي الراسينغ ضمن نصف نهائي كأس لبنان الذي يُدافع فيه عن لقبه.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر الحسنوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15 ـ 01/666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل: /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

الجامعة اللبنانية - مجمع الحدث (مروان بو حيدر)

رسالة مفتوحة من الجامعة إلى أهل الحكم والسلطة

غسان ملحم *

لما كانت الجامعة اللبنانية منتدى للحوار الوطني وصرحاً للوحدة، لكونها المؤسسة الجامعية الرسمية أو الحكومية الوحيدة، التي تتجسّد أو تتمثّل بها مقولة العيش المشترك والسلم الأهلي، وبما أن الدولة أو الحكومة، أو بالأحرى «أهل الحكم والسلطة» أو «أهل القرار»، قد قصّروا في تحمّل المسؤولية الوطنية والتاريخية في إنقاذ الجامعة، وحيث إن مسؤولية «أهل الجامعة»، أساتذة وطلاباً وموظفين، تبقى في الدفاع عن هذا الصرح الكبير وهذه المؤسسة الوطنية بامتياز، فقد بات لزاماً على جميع أولئك الذين يؤمنون بهذه الرسالة الوطنية، ذلك أنهم ينتمون قبلاً إلى هذا الوطن، ويتبعون تالياً الدولة القائمة على أرضه وترابه، ويخضعون أيضاً لدستورها وقوانينها النافذة وأنظمتها المرعية الإجراء، التصدّي لتلك المؤامرات وتلك المحاولات للعبث بالجامعة أو معها، ورفع سطوة الأحزاب والقوى السياسية عنها، ووقف التدخّلات الخارجية فيها والضغوطات السياسية عليها، أو أقلّه الحدّ منها.

هناك مجموعة من الملفات المتراكمة أو المتأخرة، والتي تنتظر البتّ بها أو اتخاذ القرار بشأنها. من ملف تعيين العمداء ومفوضي الحكومة في مجلس الجامعة، حيث انتهت ولاية أو مدّة العمداء الذين يستمرون في مكاتبهم وفي عماداتهم على قاعدة تسيير الأمور الإدارية، الملحّة أو المستعجلة، وتأمين استمرارية العمل الإداري؛ إلى ملف إدخال الأساتذة المتفرغين في الملاك، حيث يفترض رفع هذا الملف من مجلس الجامعة إلى مجلس الوزراء؛ إلى ملف التفرغ، بمعنى تفريغ الأساتذة المتعاقدين مع الجامعة، وهو الأمر الذي يفترض أن يتمّ دورياً، كل سنتين، بحسب قانون التفرّغ، حيث يفترض أيضاً رفع هذا الملف من مجلس الجامعة إلى مجلس الوزراء، مع العلم أن التقرير في هذا الشأن، أي انتقال أو نقل الأستاذ في الجامعة من حالة التعاقد بالساعة إلى مرحلة التعاقد بالتفرغ، هو من اختصاص أو صلاحية مجلس الجامعة، بحسب قانون التفرّغ، وليس مجلس الوزراء، كما ورد في المرسوم المخالف للقانون؛ كلّ هذه الملفات لا تحتمل التأجيل أو التسويف أو المماطلة أو المراوغة، وذلك لاعتبارات عديدة، غير أكاديمية، بل سياسية وطائفية ومذهبية وحزبية ومناطقية، على حساب مبادئ أو معايير الكفاءة والجدارة والاستحقاق العلمي، كما حاجة الجامعة أيضاً.

ومن أبرز مطالب الأساتذة في الجامعة المحافظة على صندوق تعاضد أساتذة الجامعة أو أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة، حيث تتجه الحكومة إلى إلغائه، كما سواه، بذريعة توحيد التقديمات الاجتماعية بين مختلف القطاعات والأسلاك، في حين أن إنشاء هذا الصندوق كان حصيلة ونتيجة نضال الأساتذة الجامعيين على هذا الصعيد، ناهيك عن أن الأستاذ في الجامعة يشارك ويساهم في تمويل هذا الصندوق، بينما جاء دعم الدولة أو الحكومة له بدلاً من رفع معاش أو راتب أستاذ الجامعة؛ ومن هذه المطالب أيضاً بند إقرار الدرجات الثلاث الاستثنائية، أسوة بالقضاة وأساتذة المدارس، وبند إقرار احتساب السنوات الخمس عند التقاعد، بالنظر إلى تأخّر الأستاذ في الجامعة في انخراطه المهني، وبالتالي احتساب سنوات الخدمة في التدريس الجامعي أو التعليم العالي والبحث العلمي، على أرضية أو خلفية متابعة واستكمال تحصيله العلمي ودراسته التخصصية؛ وكذلك مطلب العدول من جانب الحكومة عن فكرة أو خيار تصحيح أو تخفيض رواتب الأساتذة الجامعيين واقتطاع نسبة منها وحسم أو تقليص مختلف التقديمات والتعويضات...

كذلك، يُضاف إلى كلّ هذه المشكلات المتفاقمة الحديث عن احتمال أو إمكانية تخفيض موازنة الجامعة، وهو أمر في غاية السوء والخطورة على السواء. فالجامعة اللبنانية، بمختلف الوحدات، أي الكليات والمعاهد، والفروع أيضاً، تعاني من العديد، بل الكثير، من المشاكل في الأبنية، المستأجرة أو المملوكة والعائدة للجامعة، والتجهيزات، وغيرها من مقتضيات أو مستلزمات استمرار العملية الأكاديمية ونجاحها، والتي تقتضي، كلها، توافر وتحقق الاعتمادات والأرصدة والموارد المالية اللازمة لتأمينها وتطويرها، كما لتغطية نفقات أو تكاليف أعمال الصيانة والإصلاح والترميم وهي مشاكل مزمنة ومستفحلة، من غير المعقول ومن غير المقبول أيضاً أن يصار إلى تجاهلها، أو حتى إغفال مضاعفاتها، وبالتالي التقاعس عن إدراجها على جدول أعمال الحكومة، كما اعتبارها من بين الأولويات المفترضة أو المعروفة لما يتصل بقطاع التربية والتعليم، ولا سيما التعليم العالي. فليست مشكلة الجامعة أصلاً إيجاد الحلول أو مقترحات الحلول لتخفيض المالي والاقتصادي، المتأزم أو المتردّي، في البلد، وإنما هي مسؤولية الدولة والحكومة القائمة فيها أو السلطة السياسية، كما أنه من غير المعقول ومن غير المقبول أيضاً أن يُصار إلى البحث في مثل هذه الحلول أو سلوكها من دون مراعاة مصلحة الجامعة وأهلها، بل أكثر من ذلك، على حساب صورة الجامعة وموقعها، ومدى قدرتها على الاضطلاع بدورها الرسالي، كما أمن واستقرار الأستاذ في الجامعة المالي والاقتصادي والاجتماعي. والأولى والأجدى أن تتحمّل هذه السلطة السياسية مسؤوليتها في المشاركة أو المساهمة السياسية والمالية، وربما سواهما أيضاً، في عملية تطوير العمل الأكاديمي، كأولوية وطنية واستراتيجية، وتأمين العمل على الالتزام، بالنسبة إلى الجامعة اللبنانية، بمعايير الجودة العالمية في التعليم العالي للمحافظة على حضورها ومكانتها، بوصفها، أي هذه الجامعة بالتحديد، ودون سواها، مؤسسة رسمية أو حكومية، بمعنى أنها جامعة الدولة الوطنية، فضلاً عن ضرورة أو أولوية استكمال عملية بناء أو إنشاء المجمّعات الجامعية في زحلة وفي مختلف الفروع الإقليمية، والخروج من هذه الحلقة المفرغة للحالة السلبية والسيئة التي تسبّبها وضعية التباطؤ أو التلكؤ أو التخاذل المقصود والمتعمّد في إنجاز هذا الهدف أو المقصد الجامعيين والأكاديميين.

ما يجري راهناً أو مؤخّراً على صعيد العلاقة بين الحكومة من جهة، أو السلطة السياسية في هذا البلد، وأساتذة الجامعة وأهلها من جهة أخرى، بالنظر إلى تعنّت الجهة الأولى، والتصعيد من قبل الجهة الثانية، هو، بالتأكيد، أبعد من استحقاق الموازنة ومطالب الأساتذة المادية. المسألة تتّصل، أولاً، بنظرة الدولة، أو بالأحرى الحكومة، إلى الجامعة، أو موقف الأولى من الثانية؛ وتحيلنا، ثانياً، على كيفية تعاطي أو تعامل «أهل الحكم»، أو لنقل «أهل السلطة» مع «أهل الجامعة». لقد أمعنت الطبقة السياسية في إهمال الجامعة والتقصير بحقّها، وأساءت التصرّف معها أو حيالها؛ وهو ليس بالأمر الجديد أو المستجد؛ فهذا الأسلوب أو النمط التاريخي أو المزمن في الأداء أو السلوك الحكومي، تجاه الجامعة وأهلها، لم يتغيّر قيد أنملة، ولم يتطور حتى، ولم يتحسّن أبداً، طوال السنوات بل العقود المنصرمة. السلطة السياسية تبدو وقحة، وغير مسؤولة بطبيعة الحال، في معالجة هذا الملف؛ وهي ساقطة بميزان الشرعية السياسية أو الشعبية، كما بميزان المعايير الأخلاقية.

> ليست مشكلة الجامعة أصلاً إيجاد الحلول للوضع المالي والاقتصادي، المتأزم أو المتردّي وإنما هي مسؤولية الدولة والحكومة

* أستاذ العلوم السياسية والإدارية والعلاقات الدولية والدبلوماسية في الجامعة اللبنانية

أصواتٌ من عالمٍ ينهار

عامر محسن

«لأكثر من سبعين سنة، قالوا لنا إنّ المال ليس هو السعادة. إنّ أفضل الأمور في الحياة مجانيّة. الحبّ، مثلاً. ولكن، في اللحظة التي وقف فيها أحدهم على منبر وقال: «بيعوا وازدهروا!»، رُمي بكلّ ذلك من النافذة». «الكلّ يبحث عن جذوره الأرستقراطيّة. هذه هي الموضة الآن! أمراء وكونتات يخرجون من الظلال. في الماضي، كان الناس يفتخرون بأنّهم ينحدّرون من سلالة طويلة من العمّال والفلّاحين. اليوم، الجميع يرسم إشارة الصليب ويلتزم بالصيام. يخوضون نقاشات جديّة عمّا إذا كانت الملكيّة هي ما سينقذ روسيا. إنّهم يعشقون قيصراً كانت بنات الجامعات تسخر منه عام 1917. هذا البلد غريبٌ عليّ، إنّه بلد أجنبيّ».

«أنا سوفياتيّة وأمّي مثلي. كنّا نعمل من أجل بناء الاشتراكية والشيوعيّة. كان الأطفال يلقّنون أن البيع هو أمرٌ مخزٍ وأنّ المال لا يشتري السعادة. عِش بنزاهة وابذل حياتك في سبيل وطنك - أغلى ما نملك قاطبةً. طوال حياتي، كنت فخورة بكوني مواطنة سوفياتيّة، ولكنني اليوم أشعر بشيءٍ من الإحراج بسبب ذلك. كانّي كنت غبيّةً لأنّي آمنت بهذه الأمور».

(من الشهادات في كتاب سفتلانا الكسيفيتش، «زمن مستعمل»، ترجمة بيلا شايفيتش، راندوم هاوس، 2017).

من الأمور التي لا قيمة سياسية لاستعادتها اليوم، ولكنها مهمّة بالمعنى التاريخي، فكرة أنّ السقوط الكامل والصاعق للاتحاد السوفياتي لم يكن «حتميّاً» أو«مقدّراً» - كما يعتقد الكثير من الناس اليوم. المؤرّخ المحافظ نيال فيرغسون يقول إنّه، حتى سنة 1987، لم يكن أحدٌ من المراقبين يرى الاتحاد السوفياتي في طريق السقوط أو يتخيّل أنه سيتفكّك خلال سنواتٍ قليلة. الانهيار حصل بسرعةٍ مدهشة؛ خلال أقلّ من عامين على إطلاق «بريسترويكا»، كان الاقتصاد السوفياتي مشلولاً وفي حالة انهيار، وماليّة الدولة في عجزٍ هائل، والعملة تخسر من قيمتها كلّ يوم.

أحد الباحثين القلائل الذين يعملون على تفسير السّقوط وسياقه، كريس ميلر، يؤكّد هذا الرأي. ميلر يقول إنّ النظريات الشائعة اليوم حول الانهيار السوفياتي كلّها ليست صحيحة: كانت هناك أزمة اقتصادية وتباطؤ في النموّ، ولكنّ الأزمة كانت أقسى في الغرب. يقول ميلر، ولم تكن من النوع الذي يفكّك إمبراطوريّة. «سباق التسلّح»، الذي أطلقه ريغان لم يكن هو السّبب، فالاتحاد السوفياتي ظلّ ينتج ويطوّر الأسلحة بوتيرةٍ عالية، حتى أواخر الثمانينيات، من غير أن تُكسر الميزانية. حتى انخفاض أسعار النفط والدور السعودي في «أفلاس» الاتحاد، يقول ميلر، هو أسطورة تكذّبها الأرقام. إصلاحات غورباتشوف وفشلها الذريع، يصرّ ميلر، كانت السببية الواضحة والأساسية؛ خلال أقلّ من عامٍ على إطلاق «الإصلاحات السوفيّة» كانت سلسلة الإنتاج في الاتحاد السوفياتي قد توقّفت، وأغلب المصانع لا تعمل أو لا تجد من يزوّدها بالمواد الأوليّة، والدولة في عجزٍ كبير وهي تطبع العملة لتغطّيه (انظر ميلر: «الصراع لإنقاذ الاقتصاد السوفياتي» ميخائيل غورباتشوف وانهيار الاتحاد السوفياتي»، منشورات جامعة كارولينا الشمالية، 2016).

الكثير من الناس، وخاصّة الفئات المثقفة في موسكو ولينينغراد، كانوا فرحين بسياسة الانفتاح السياسي الموازية التي انتهجها غورباتشوف. أصبح النقد الجذري للشيوعية والنظام والتاريخ السوفياتي أموراً تقدّم كل ليلةٍ على التلفزيون الرسمي؛ أكثر المجلات انتشاراً في مرحلة «بريسترويكا» مثلاً، كانت أسبوعية «أوغونيوك» التي تنتهج - بحسب سفتلانا الكسيفيتش - «سياسة تحريرية مناصرة للرأسمالية ومناصرة لأميركا». أجريت انتخابات جديدة وأعدّ قانونٌ للأحزاب، إلخ. ولكن، في الوقت نفسه، كانت الصفوف تستطيل أمام المتاجر، والرفوف فارغة. الإنتاج وصل إلى حدّ الشلل، والعمّال في شركاتٍ تنتج أموراً «مرغوبة»، الطعام مثلاً، يفضّلون أن ينالوا رواتبهم على شكل معلّبات أو منتجات يمكن لهم أن يقايضوها، بدلاً من رواتب لن تشتري شيئاً. البعض اليوم يتوهّم أنّ كلّ المرحلة السوفياتية كانت حياة صفوفٍ طويلة ومتاجر فارغة ونقص في المواد الأساسيّة كما كان الحال أيام أزمة «بريسترويكا»، وهذا غير صحيح، ولكن النهايات دوماً هي ما يعلق في الذاكرة. الأمر الحزين هنا هو أنّه، بالنسبة إلى المواطن «السوفياتي»، فقد كانت مرحلة غورباتشوف والانهيار.

بسرعةٍ فائقة، تحوّلت الأزمة إلى حائط مسدود، ثمّ إلى انهيار لإمبراطورية عمّرت أكثر من سبعين سنة، وجُبلت بدماء وتضحيات وعمل الملايين من النّاس. جيلٌ كامل أبيد في الحرب، ولكنه هزم ألمانيا النازية ورفع علمه في برلين. جيلٌ ثانٍ أمضى حياته في العمل والبناء: «لقد قضينا حياتنا بأكملها نتنقّل بين الملاجئ ومنامات العمّال وثكنات الإسكان... لقد آمنّا أننا، يوماً ما، سنعيش لنرى الحياة الجيّدة. فقط انتظر وستر، اصبر وتألّم وستر». هكذا لخّصت سيّدة من جيل الحرب العالمية الثانية قصّة حياتها وحياة زوجها قبل أن تنهي «بريسترويكا» الوطن الذي عملوا لأجله.

حكايات المطابخ

للكاتبة البيلوروسية سفتلانا الكسيفيتش أسلوبٌ مميّز. هي لا «تكتب» بل تجمع شهادات وقصصاً و«تاريخاً شفوياً» حول موضوع معيّن أو حدث أو حقبة عبر مقابلاتٍ على الطريقة الصحافيّة - أكثرها لأناسٍ عاديين يتكلّمون عن حياتهم - ثم تنسجها سويّةً في كتاب. هو فعلياً مجموعٌ لهذه الأصوات. «زمن مستعمل» هو كتاب الكسيفيتش عن مرحلة السقوط السوفياتي وما تلاه، كما يتذكّره مواطنون سوفياتيّون، والكتاب يركّز تحديداً على مصير الـ«سوفوك». أي الناس الذين ولدوا وكبروا في النّظام السوفياتي، واكتسبوا شخصيّة وسلوكيات «سوفياتية» مترسّخة، حافظوا عليها حتى بعد الانهيار ومجيء الرأسمالية - التي لم يتمكّنوا من قبولها والتأقلم معها.

أكثر أحاديث «بريسترويكا» ونقاشاتها تجري في المطابخ. فمطبخ المنزل - تشرح الكسيفيتش - له دورٌ خاصّ في تقسيم الشقّة السوفياتية التقليدية. المطبخ يقوم غالباً مقام غرفة الجلوس، هو المكان الحميم الذي تستقبل فيه الزوّار وتأكلون، وتناقشون، من دون خوفٍ أو رقابة ذاتية، السياسة والأحداث والكتب، الشرعيّ منها والممنوعة (كان هناك نوعان من المنشورات «الممنوعة» في الاتحاد السوفياتي، الـ«ساميزدات» وهي المؤلفات التي تمنعها الرقابة ويتم تصويرها وتبادلها بالسرّ، و«تاميزدات»، أي المواد التي كان يؤلّفها كتّابٌ روسٌ في الخارج). في الجدالات التي تجري في المطابخ كبر «جيل الستينيات»، الذي جاء نقدياً ورافضاً للنظام القائم، وكان من أهم داعمي سياسات غورباتشوف (وهو، من الناحية العمرية والسياسية، قد مثّل هذا الجيل في القيادة).

الكسيفيتش معادية للشيوعية وللنظام السوفياتي (هي لم تفز بجائزة نوبل من فراغ)، وهي لا تتعاطف بشكلٍ خاص مع الـ«سوفوك». ولكن - حتى بالنسبة إلى الكاتبة البيلوروسية - لا توجد قصص سعيدة هنا؛ لا في المرحلة السوفياتية، ولا في المرحلة الرأسمالية التي تلتها، وحطّمت حياة الناس بشكلٍ جماعي (تتّفق الشهادات على توصيف مرحلة التسعينيات بأنها تشبه فترة الحرب العالمية، حين يكون كامل اهتمامك وجهدك منصبّاً على تأمين الغذاء والبقاء، على قيد الحياة). وفي مرحلة بوتين، التي تصل شهادات الكتاب إليها، لا يشعر الناس بأنّهم جزءٌ من شيء أكبر، كما في السابق، أو أنهم يبنون مستقبلاً مزهراً، ولكن لديهم استقرار وطعام، وهم يتذكرون مرحلة التسعينيات ولا يريدون العودة إليها. المفارقة هي أنّه، حين «جاءت الرأسمالية»، كانت هذه الفئة من المثقفين النقديين، التي دعمت غورباتشوف وتظاهرت ضد الانقلاب وطالبت بيلتسين، هي الأقلّ قدرةً على التأقلم مع النظام الجديد. «هذا ليس ما أوصينا عليه» هي الفكرة التي تتكرّر بتعابير مختلفة على ألسنة الشخصيات التي وقفت مع غورباتشوف وبلتسين. بعد تحرير السوق وتصفية القطاع العام، وجد ملايين المهندسين والأطباء، والباحثين أنفسهم مجبرين على العمل في التنظيف والبيع وباقي المهن اليدوية حتى يتمكّنوا من سدّ الرّمق. ظهر فجأةً رجال أعمالٍ ونَصّابون ومسلّحو عصابات استولوا على المشهد، فيما أصبح العجائز الروس - الذين قاتل بعضهم في الحرب العالمية الثانية - في كلّ ناصيةٍ يشحذون أو يبحثون عن فضلاتٍ تؤكل - فرواتب التقاعد لم تعد لها قيمة. لم يعد للكتب والأفكار من دور، والورق الوحيد الذي له قيمة هو ورق المال. تروي إحدى الشخصيات أنك، في أوائل التسعينيات، صرت «تجد كتب غوركي وماياكوفسكي متكدّسة في المزابل»، وأعمال لينين الكاملة في مراكز تدوير الورق. يقول آخر في شهادته إنّه، حين تمّ الإعلان عن حلّ الاتحاد السوفياتي، جاء إلى والده فرحاً مستبشراً، فأجابه أباه - وهو شيوعيٌّ عتيق - «ابنك الآن سيصبح خادماً، هل هذا هو ما يسعدك؟».

موت النموذج

هناك أسبابٌ أيديولوجية واضحة لتقديم كامل تجربة الاتحاد السوفياتي على أنّها كانت كارثةً وبؤساً وغولاغ. «بلدٌ من العالم الثالث مع صواريخ» كما يقول أحد الشهود في الكتاب. ولكن، بعيداً عن لعبة الأيديولوجيا والتقييم السياسي، تجد في عمل الكسيفيتش - عن دون قصدٍ منها - تذكيراً بأحد أهمّ مرتكزات الفعل السياسي: تخيّل «نوع» مختلف من الحياة البشرية، أن هناك إمكانات واحتمالات مختلفة لبناء المجتمع. وهي حاسّة نكاد نخسرها بالكامل في زمن الهيمنة الليبرالية. حين تروي الكسيفيتش أحاديث المطابخ ونقاشات الناس خلال بريسترويكا، كان الكلام عن المثل والمبادئ ومعنى الحرّيّة، ولكني وجدت نفسي أفكّر: أين تجد بلداً يقضي الناس العاديون والطبقة العاملة فيه وقتهم وهم يناقشون شخصيات تشيخوف وروايات دوستويفسكي وقصائد باسترناك؟ يُدهشك كمّ الناس الذين كانوا يختارون لدراستهم اختصاصات «غير عمليّة» مثل الفلسفة، أو أن أهم الأحداث الاجتماعية في مدينة موسكو كانت حين يقدّم مُرَخَّ مشهور مثل سيرغي افيرينتسيف محاضراته الأكاديمية، وكانت تقام في قاعات مسارح «تحضرها كلّ موسكو المتنوّرة». يقول أحد الشهود للكسيفيتش أنّه في مرحلة البريسترويكا، حين ارتفع انتشار الصحف والمجلّات بشكلٍ هائل، كان كامل راتبه يذهب اشتراكاتٍ للمطبوعات، فيما راتب زوجته يُنفق على حاجاتهما الباقية (في أيّ مجتمعٍ رأسمالي يمكنك أن تسخّر هذا القدر من دخلك للثقافة؟).

المسألة تذهب أبعد من ذلك. مجتمعٌ اشتراكي بيروقراطي كالاتحاد السوفياتي، على علّاته، كان يقدّم للفرد احتمالاتٍ لـ«الهروب» لا يمكن تخيّلها اليوم، وبخاصّة إن كنت لا تملك طموحاً ماديّاً. هناك ممارسة سوفياتية تسمّيها إحدى الشخصيات «الهجرة الداخلية»: في النظام السوفياتي باختصار، لو أنك اخترت وظائف معيّنة - حارساً ليلياً، عامل تنظيف، إلخ - ففي وسعك أن تمارس «هجرة داخلية». تسكن في البلد ولكنك لا تعيش فيه؛ تراقب ما يجري ولا تشارك. ليس لديك فعلياً رئيسٌ ولا تحتاج للعمل مع أحد ومسؤولياتك محدودة. يقول أحد شهود الكسيفيتش إنّه درس هو وزوجته الفلسفة، وتوظّفت هي كعاملة تنظيفات وهو وظيفته أن يلقّم مرجلاً بالفحم. يعمل في نوبةٍ طويلة تستمر 24 ساعة ثم يُعطى 48 ساعة إجازة. يقول إن راتب المهندس كان 130 روبلاً فيما راتب عامل المرجل 90 روبلاً، «إن كنت مستعداً للتخلي عن 40 روبلاً، فأنت تحصل على الحرية الكاملة». إذ كان أغلب وقته فراغاً يقضيه في القراءة، أو مع زوجته وأصدقائه.

يحوي عمل الكسيفيتش عدداً من الأصوات مرّت في المعتقل (الغولاغ) أيّام ستالين، وجنود قاتلوا في أفغانستان والشيشان، وليبراليين كانوا يحلمون بأن سقوط الاتحاد السوفياتي سيجعلهم مباشرة مثل أوروبا الغربية، أن نستمع لموسيقاهم، أن نلبس مثلهم، وأن نسافر حول العالم». تقول روسية كانت تنشط في مظاهرات موسكو (يوجد دوماً في دول الجنوب خلطٌ بين «الحياة في الغرب» وبين «حياة الطبقة الوسطى-العليا في الغرب»، وهذا يعود جزئياً إلى أنّ أكثر الوسطاء الثقافيين بيننا وبين الغرب ينتمون إلى هذه الطبقة، سواء كانوا غربيين أو مهاجرين). ولكن حتّى هؤلاء، يجدون شيئاً جيّداً يُقال عن الاتحاد السوفياتي، حين يُقارن بما تلاه (أحد الاقتباسات في بداية المقال، مثلاً، جاء من مواطنة قضت طفولتها في معسكر اعتقال). المسألة لا تقتصر على فترة التسعينيات الصعبة، وتجارب غايدار وتشوبايس الاقتصادية، حين أصبحت أمورٌ كالصابون ومعجون الأسنان «تعتبر هدايا جيّدة لعيد الميلاد»، بل أيضاً في العنف والمآسي التي رافقت التفكك السوفياتي. في كتاب سفتلانا الكسيفيتش فصولٌ تروي عن فظائع ما بعد الانهيار: روس يطردون من آسيا الوسطى ويقتلون في دوشنبه، الأبخاز والجورجيون يقتلون بعضهم البعض، والأذريون يذبحون الأرمن في باكو فيما يُقتل الأذريون ويهجّرون من أرمينيا. وهذا كلّه بين أناسٍ كانوا يرون بعضهم، قبل أشهر، «أخوة» و«رفاق».

أحد الموظفين الكبار الذين تكلّمت إليهم الكسيفيتش يلفت إلى أنّ خروتشوف فقد احترامه ومكانته عند النخبة السياسية بعد أن كَشف - بعد إزاحته - عن أدوات الترف التي كان يكدّسها في «الداتشا» (الشاليه) الذي كان يملكه: مجموعة بنادق فخمة، أثاث ماني، كريستال تشيكي، إلخ. ولكن كلّ هذه الأمور، بنيّة الشاهد، كان يمكن تحميلها في سيّارة نقل سوفياتية واحدة، فيما غورباتشوف «الإصلاحي»، مثلاً، بنى «داتشا» على البحر الأسود استورد لها الرخام من إيطاليا وأدوات المطبخ من ألمانيا، ورملاً للشاطئ من بلغاريا: «لم يمتلك أي زعيم غربي شيئاً مماثلاً؛ داتشا غورباتشوف تجعل داتشا ستالين في القرم تُبدو كمنامة للعمّال». وهذا، بدوره، لا شيء أمام ما فعله الأوليغارشيون حين تقاسموا الثروات الروسية بعدها بسنوات.

تكرّس الكاتبة فصلاً للمارشال أخروميف، الذي خرج من التقاعد ليشارك في الانقلاب الفاشل ضد غورباتشوف، ولكنه انتحر بعد فشل المحاولة، وذكر في رسالته أنّه كان يعرف أن الانقلاب سيفشل ولكنّه أراد «تسجيل موقف» وهو يراقب بلاده تنهار أمامه. في فصلٍ آخر، البطل هو تيماريان زيناتوف، أحد أبطال الحرب العالمية. كان جندياً من القومية التتريّة وشارك، في بداية الحرب، في الدفاع المستميت عن حصن برست على الحدود حيث أصيب بجروح بليغة (ويقال إنه هو من نقش على حائط القلعة القول الشهير: «أموت ولكني لا أستسلم، وداعاً يا وطني»). بعد الحرب، رحل زيناتوف إلى شرق روسيا ليساهم في بناء سكك الحديد والصناعات في سيبيريا واستقرّ هناك. ولكنه كان، في كلّ عام، يأخذ إجازةً ويزور حصن برست ليلتقي مع رفاقه القدامى. بعد بريسترويكا، تقول الكسيفيتش، لم يعد لقدامى الحرب المقام ذاته في المجتمع، بل بدأ بعضهم يتجنّب لبس ثيابه العسكرية وأوسمته في الشّارع، حيث يقابلهم البعض بالقرف أو السخرية: «ماذا كنت تفعل في الحرب حقاً؟ ماذا ارتكبت؟ هل كنت تحرس الغولاغ؟»، «يا ليتكم لم تنتصروا، لكنا اليوم نشرب البيرة الألمانية ونعيش في أوروبا».

في أواخر صيف 1992، زار زيناتوف حصن برست كعادته، واجتمع مع من تبقّى من رفاقه، ولكنّه، بدلاً من أن يستقلّ قطار العودة ككل سنة، رمى بنفسه أمام عجلات القطار. وقد وُجد في جيبه مبلغٌ من المال لتغطية مصاريف الجنازة، ورسالةٌ توصي بدفنه في الحصن.

خاتمة

الخطاب عن الرأسمالية اليوم «إمبريالي» بمعنى أنّه لا يقبل بأن يظلّ أي رأي خارجه، وإلّا تعرّض للتجريم. حتى أفكار مثل الاشتراكية أو تخيّل عالَم مختلف وتنظيم أكثر عقلانية وعدالة صار يُنظر إليها على أنّها «خطيرة» و«تخريبية» أو بوّابة إلى «غولاغ». بمعنى آخر، لو أنّك لم تقتنع بأنّ نظاماً ينتج كلّ هذه الفوائض، وفي الوقت ذاته، كل هذا الجوع والحرمان، هو ليس الوسيلة الأفضل لتنظيم المجتمع، فأنت، لا بدّ، ستالينيٌّ دموي تريد تخريب المجتمع. إن لم تتعلّم أن تقبل الحروب والمآسي، والتفاوت الصارخ بين الناس والدول في الحياة وفي الكرامة، على أنّها أمور «طبيعية»، فأنت تحلم أحلاماً خطيرة، ستجلب القتل والمجاعات. في مقالٍ في مجلّة «نيو ريبابليك» الأميركية، يكتب دايفيد سيشنز عن «الإجماع البرليني» الذي حصل بين النخب الليبرالية الغربية في التسعينيات. «برليني» هنا هي نسبة للفيلسوف إزايا برلين، الذي حذّر من ميل الناس إلى العنف وهم يسيرون خلف «الأفكار الكبيرة»، ما دفعه إلى حصر الحريّة بمفهومها السّالب (أي أن معنى الحرية هو ليس أن يتوفر لك كذا وكذا وكذا، بل أن لا يمنعك أحدٌ أو سلطة عن فعل كذا وكذا وكذا، وعن «تحقيق ذاتك» في الحياة). هذه الوضعية جعلت أي محاولة لإعطاء مضمون إيجابي للحرية - بغض النظر عن طبيعتها - عرضةً للتشكيك والاتهام، مع سقوط التجربة الاشتراكية في نسختها السّيئة، على كلّ علّاتها، فإننا لم نخسر فقط هيكلاً بيروقراطياً مترهّلاً اسمه الاتحاد السوفياتي، بل قد نكون خسرنا، ولفترةٍ طويلة، القدرة على الحلم.

عام 1971، قدّم المفكّر الراحل ويليام هِنتون مجموعة محاضرات عن الثورة الثقافية في الصّين، حين كانت المواجهة الداخلية هناك في أوجها. كان هِنتون يعتبر يومها أن الاتحاد السوفياتي قد خسرناه بالفعل، وقد سقط في يد نخبةٍ برجوازيّة ستأخذ إلى الطريق الرأسمالي. وأن الأمل المتبقي هو في الصّين (على حدّ قول مسؤول سوفياتي سابق قابلته الكسيفيتش، فإن ستالين قد بنى نظاماً منيعاً «من تحت»، أي يستحيل قلبه عبر حركةٍ متمرّدة أو عصيان أو ثورة، ولكنّه «مفتوحٌ من فوق». لا شيء يمنع نخبة حاكمة من أخذه في أي طريق تريده، والتراتبية الصارمة ستضمن تنفيذ أوامرها). للتدليل على أهمية ذلك المفصل التاريخي قدّم هِنتون ما اعتقد أنّه مثالٌ «مخيفٌ» ومتطرّف ومفزع: «حاولوا فحسب أن تتخيلوا عالماً ليست فيه دولة اشتراكية قوية لتواجه وتفضح الإمبريالية ... لتقدم العون لحركات التحرّر الوطني، ولتقود عملية بناء مجتمع جديد، خالٍ من الاستغلال والقهر». هذه، تحديداً، هي الحالة التي نعيشها منذ أكثر من ربع قرن.

سوريا

من الشنطة إلى البيتكوين: «تحرير الشام» تعزز «أمنها المالي»

لا توفر «جبهة النصرة» فرصةً للحصول على مزيد من الأموال. «الأمن الاقتصادي» أولوية أساسية في مفاهيم الجماعة المتطرفة. وهو في طبيعة الحال يعني الحفاظ على ملاءتها، وتحصين ارصدتها، من دون أن يُشكل فارقاً الحال الاقتصادي لسكان المناطق الخاضعة لسيطرتها. هكذا، تحوّلت المعارك الأخيرة إلى مناسبة لجمع «تبرعات» إضافية، وبمختلف السبل المتاحة، بدءاً بجمعها على أبواب المساجد، وانتهاءً باستقبالها في شكل عملة افتراضية

صهيب عنجريني

لم يكن مُستغرباً أن تحوّل «هيئة تحرير الشام» المعارك المستعرة حول «جيب إدلب» إلى مناسبة لجمع «التبرعات». يُعرف عن «جبهة النصرة» (نواة «تحرير الشام» الفعلية) حرصها الشديد على تحصين «أمنها المالي»، وجبايةِ الأموال من أي مصدر متاح منذ سنوات طويلة، وفي شكل خاص منذ أن خسرت حقول النفط في الشرق السوري لمصلحة نظيرها المتطرف، تنظيم «داعش». وانسجاماً مع هذه «القاعدة»، وجد المصلّون في مساجد إدلب أنفسَهم، يوم الجمعة الماضي، على موعد مع تفنّن الخطباء في إلهاب حماستهم لدفع مزيد من التبرعات. جاء سلوك الخطباء التزاماً بتعميم صادر

> حثّت «حكومة الإنقاذ» الناس على التبرّع لتمويل أعمال التدشيم والتحصين

عن «وزارة الأوقاف» في «حكومة الإنقاذ» (الذراع المدنية لـ«تحرير الشام»).

حَمَل التعميم المذكور الرقم «61/ ص» بتاريخ 8 أيار، واحتوى توجيهاً لـ«الخطباء والأئمة» بضرورة «حثّ المسلمين على التبرع بأموالهم والبذل من صدقاتهم للتدشيم والتحصين». استُنسخ التعميم عن آخر يحمل الرقم «29/ ص»، ويعود تاريخه إلى 1 آذار الماضي (قبل شهر وأسبوع)، كان موجّهاً إلى «مديري الأوقاف»، ويطالبهم أيضاً بـ«جمع التبرعات والصدقات لأعمال التدشيم والتحصين». رغم ذلك، يواصل عدد من قادة «الهيئة» تحميل «أهالي القرى والبلدات» مسؤولية سقوط عدد من النقاط الاستراتيجية، مثل قلعة المضيق، لأنهم «رفضوا السماح للهيئة بالتدشيم والتحصين».

المعارك لخدمة «الاقتصاد»

مع حلول شهر نيسان الماضي، كانت «تحرير الشام» قد أفلتت في تجاوز أزمة مالية خانقة هيمنت عليها شهوراً طويلة. بلغت الأزمة أوجها منتصف العام الماضي مع انحسار كثير من مصادر التمويل التي غذّت «النصرة» سنوات طويلة، من انخفاض «الموارد الخارجية» في ضوء «الأزمة الخليجية»، وما أفرزته من عراقيل في وجه «الأريحية القطرية» لتمويل التنظيم المتطرف، إلى فقدان كثير من «الموارد المحلية» من ريوع المعابر، أو إيرادات الإتاوات، أو «غنائم المعارك». لم تكن تلك الأزمة سوى جزء من ملامح مرحلة انحسر فيها الغطاء الإقليمي عن «النصرة»، إلى حدّ بدت معه أشبه بـ«ورقة محروقة»، ينبغي استنزافها تمهيداً لقطافها (راجع «الأخبار» 22 شباط 2018).

بحلول شهر آب 2018، كانت «قيادات النصرة» قد حسمت أمرها، لجهة وجوب تغيير الواقع الميداني، وإعادة رسم خريطة السيطرة في إدلب ومحيطها، سعياً إلى تحقيق جملة أهداف، على رأسها تعويض النقص الهائل في الموارد المالية (راجع «الأخبار» 6 آب 2018). فلّت الخطط حبراً على الورق في انتظار الظرف المناسب، لا سيما أن قلب الأوضاع الميدانية يستلزم في حدّ ذاته اعتمادات مالية كبيرة. لم يَطل الانتظار، وسرعان ما أسهمت التطورات الإقليمية في تهيئة الأجواء، وتَكفّل المالّ القطري بتوفير الاعتمادات اللازمة (راجع «الأخبار» 8 كانون الثاني 2019). لم تضيّع «النصرة» الوقت، وباشرت سريعاً تنفيذ خططها تمهيداً لتطبيق جملة إجراءات تضمن تعزيز مواردها المالية المحلية. كانت الموارد قبل تلك الفورة تكاد تنحصر في نصيب «تحرير الشام» من واردات معبر «باب الهوى» الحدودي. ورغم أن ذلك النصيب كبير، فإنه كان في نظر «الهيئة» غير كافٍ لتمويل كل احتياجاتها.

معابر وإتاوات

حرصت الجماعة المتطرفة على توجيه بوصلة المعارك بما يضمن لها السيطرة التامة على جميع المعابر الحيوية بين إدلب ومحيطها، سواء مناطق سيطرة الحكومة السورية في كلّ من حلب وحماة وريف إدلب (مورك، العيس، أبو الضهور، خان العسل...)، أو مناطق سيطرة المجموعات المسلّحة العاملة تحت رايةَ «درع الفرات» و«غصن الزيتون» عبر عفرين (الغزاوية، دير بلوط)، مع ما يعنيه هذا من ضمان تحصيل مبالغ طائلة من طريق الرسوم والإتاوات التي تفرضها على «التجارة البينية» وعمليات التهريب، أو عبر قيام أشخاص محسوبين عليها بنشاط تجاري مماثل.

كما اهتمت «النصرة» بتشديد قبضتها على المناطق الواصلة بين «باب الهوى» ومدينة سرمدا (ريف إدلب الشمالي). وتعدّ الأخيرة المركز المالي والتجاري الأبرز في المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق، علاوةً على كونها ممرّاً للدعم الإنساني الذي تقدمه منظمات دولية وأجنبية عديدة. كذلك، حاولت «تحرير الشام» الاستفادة من واجهتها «المدنية» المتمثّلة في «حكومة الإنقاذ» لتقديم «حلّ مقبول» لدى «الجهات المانحة» الرافضة للتعامل مع الجماعة الإرهابية. وعلى هذا الأساس، لعبت «الإنقاذ» دوراً أساسياً في هيمنة «تحرير الشام» على معظم الموارد المالية المحلية، من تجارة المحروقات، مروراً بقطاعَي الكهرباء ومياه الشرب، وصولاً إلى قطاع التعليم العالي (راجع «الأخبار» 29 آذار 2018). كما سُجّل في خلال الشهرين الأخيرين نشاط واسع لـ«حكومة الإنقاذ» في استثمار «المباني العامة» (أملاك الدولة السورية) الواقعة في مناطق سيطرة «النصرة» لجلب مزيد من الأموال، عبر بيع عدد كبير منها، وتاجير عدد آخر. وتُطبّق «الإنقاذ» السلوك ذاته في ما يخصّ عدداً من المباني الخاصة التي استولت عليها، لا سيما تلك التي لا يقيم أصحابها في إدلب. يُضاف إلى ما تقدم فرض إتاوات على جميع الأنشطة الاقتصادية (التجارية والصناعية والزراعية) تحت مسمّى «ضرائب».

«العملة الافتراضية» في الخدمة

دخلت «تحرير الشام» أخيراً على خط اعتماد العملة الافتراضية «بيتكوين» لتلقّي التبرعات والتمويلات من مختلف أنحاء العالم. وتأمل «الهيئة» الاستفادة من هذا «التطوّر» لتعزيز أمن الشبكات العاملة لمصلحتها في مختلف أنحاء العالم، في مجالَي جمع التبرعات وتبييض الأموال. وتكمل هذه الخطوة سلسلة إجراءات «الهيئة» لتحصيل الأموال، وتنويع وسائل تلقّي التبرعات الخارجيّة، بعدما اعتمدت لسنوات طويلة على «التمويل بالشنطة» في الدرجة الأولى. ويتيح هذا التنويع هامشاً أوسع لـ«الهيئة» على صعيد «استقلالية القرارات»، والتخفيف قدر الممكن من تأثيرات الداعمين الإقليميين.

حرصت «النصرة» على تأمين السيطرة على جميع المعابر الحيوية بين إدلب ومحيطها (أ ف ب)

الإغاثة «تحت ظلال السيوف»

يشكو معظم المنظمات الدولية المتخصصة في الإغاثة، والجهات المانحة للمنظمات المحلية الناشطة في المجال نفسه، من صعوبة العمل الإغاثي في مناطق سيطرة «هيئة تحرير الشام». ورغم أن معظم الجهات الدولية الداعمة كانت قد علّقت تمويل شركائها المحليين (جمعيات ومنظمات ومبادرات) عقب هيمنة «تحرير الشام» على كامل إدلب، فإن تلك الجهات سرعان ما استأنفت الدعم، الذي يعني إبقاءه كوارث إنسانية فعلية تطاول المدنيين. وتحرص «حكومة الإنقاذ»، ومن خلفها «تحرير الشام»، على تقييد عمل «المجتمع المدني» والجهات المانحة والمموّلة، وتوجيهه حصراً وفق ما يخدم مصالحها، سواء لجهة اشتراط الحصول على نسبٍ ممّا يتم توزيعه، أم فرض نطاق توزيع المعونات. وتنظر «تحرير الشام» إلى عمل تلك المنظمات على أنه مصدر خطر محتمل، بسبب ما قد يشكله من هوامش للسكان بعيداً عن تحكم «الهيئة» في أوضاعهم الاقتصادية، وما قد يتيحه من فرص عمل لشريحة الشباب، في وقت تسعى فيه «الهيئة» إلى جعل الالتحاق بصفوفها «أفضل طرق كسب الرزق».

الجيش يحبط هجوماً مضاداً شرق كرناز

صدّ الجيش السوري هجوماً معاكساً شنّته الفصائل المسلّحة على عدة محاور في ريف حماة الشمالي الغربي، خلال الساعات الأولى من مساء أمس. وتركز الهجوم على محور بلدتَي الحماميات والجبين، انطلاقاً من محيط اللطامنة وكفرزيتا، بالتوازي مع تسخين الجبهات المحيطة ببلدة كفرنبودة. وخلال الموجة الأولى من الهجوم، دفع المسلحون بعدد كبير من المدرعات والعربات في محاولة لكسر خطوط دفاع الجيش والسيطرة على الحماميات والتل الملاصق لها، والذي يعدّ موقعاً متقدماً يساعد على التحرك باتجاه بلدة كرناز غرباً.

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن الهجوم على هذا المحور لم يكن خارج حسابات الجيش، وهو ما زاد من فاعلية التغطية الدفعية ومضادات الدروع، التي تمكنت من إعطاب عدة آليات للفصائل المسلحة. وتولّت حسابات تتبع «الجبهة الوطنية للتحرير» و«غرفة عمليات فتح دمشق» على وسائل التواصل الاجتماعي، نقل مجريات المعارك، وروّجت لسقوط الحماميات وتلّها، إلى جانب الجبين، منذ انطلاق الهجوم، وهو ما نفته مصادر الجيش الميدانية بشكل سريع. وحتى وقت متأخر من مساء أمس، لم تتغير خريطة السيطرة الميدانية في ريف حماة الشمالي، مع تمكّن الجيش من احتواء الموجة الأولى من الهجوم المضاد، وتولّي سلاحَي المدفعية والجو مهمة استهداف خطوط إمداد المسلحين ومواقعهم في اللطامنة وكفرزيتا. وكان الجيش قد سيطر، خلال نهار أمس، على بلدات الشيخ إدريس والتوبة والجابرية وتل هوّاش في ريف حماة الشمالي الغربي، مُوسِّعاً بذلك نطاق سيطرته في محيط كفرنبودة وقلعة المضيق.

(الأخبار)

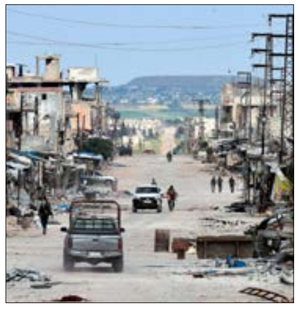

تقرير

وارسو تنتفض على البلطجة الإسرائيلية: فليُعوِّضكم الألمان!

في الحالة العامة لا يمكن تحمّلُ الوقاحة الإسرائيلية، خاصة حين يتعلّق الأمر بمتاجرتها باليهود الذين قُتلوا خلال «المحرقة»، ومحاولاتها لتكريس صفة الوصاية على هؤلاء. لكن بمجيء دونالد ترامب، تحولت الوقاحة إلى بلطجة، وهو ما انتفضت عليه بولندا بإلغائها زيارة وفد إسرائيلي جاء يُطالبها بإعادة «أملاك اليهود من حقبة الهولوكوست». بموجب قانون أقرّه الكونغرس أخيراً وذلك بعد أسبوع من الاحتجاجات في وارسو على القانون

بيروت حمود

عام 2012، أطلقت الخارجية الإسرائيلية حملة دولية عنوانها «أنا لاجئ يهودي»، أرادت بها إجبار الدول العربية التي كان اليهود جزءاً من مواطنيها (قبل أن يغادروها إلى إسرائيل بمساعدة «الوكالة الصهيونية») على دفع تعويضات لهم تُقدّر بـ700 مليون دولار. طلبت «الخارجية» من اليهود «اللاجئين» تعبئة مستندات يشرحون فيها «معاناتهم، وكيف سُلبت حقوقهم في الدول العربية التي غادروها وأموالهم وممتلكاتهم قبل أن يُطردوا»! اللافت في تلك المستندات أنها تضمّنت كل التكاليف، حتى البسيطة منها، مثل النفقات التي قد يكون اليهودي تحمّلها عندما توجّه إلى محام لاستشارته في بيع بيته أو حقوقه، أو تكاليف الاتصالات الهاتفية التي أجراها القادمون من الدول العربية قبل مغادرتهم الدولة التي كانوا فيها وبعدها.

أما الدول الغربية، فتحاول إسرائيل منذ 2009 إجبارها على دفع تعويضات وإعادة ممتلكات إلى اليهود فقدوها خلال سنوات النازية، حتى لو لم يوجد وَرَثة لهذه الممتلكات. وبذلك، تُكرّس إسرائيل نفسها وصية على هؤلاء، وتعيد إنتاج خطاب الضحية الوحيدة بكلّ صوره، كأن ملايين الضحايا الذين قضوا خلال السنوات نفسها من الشعوب الأخرى ذوو قيمة أدنى مقارنةً باليهود. وبوجود «عصا» الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، صار «حَلَبْ» العالم كرمى لإسرائيل قانوناً نافذاً كما أقرّه الكونغرس قبل أيام. القانون رقم 447، الذي سبق أن وقّع ترامب على مسوّدته قبل عام، يقضي بأن تُبلّغ الخارجية الأميركية الكونغرس تقريرها التقديري حول القوانين الوطنية والقرارات الإلزامية التي تتخذها الدول المشمولة بالقرار بهدف تحديد واستعادة الأملاك التي تمت السيطرة عليها أو نقلها عنوة خلال «الهولوكوست»، ويشمل ذلك: (1) إعادة الأملاك المسلوبة إلى أصحاب الحق بما يشمل الأملاك الدينية والمجتمعية، أو الاستعاضة عنها بأملاك أخرى أو التعويض المالي، (2) استعادة الأملاك غير الموروثة (لا تحمل وريثاً) لمساعدة ضحايا «الهولوكوست» المحتاجين، (3) متابعة القرارات المتعلقة بالقضايا المرفوعة من المواطنين الأميركيين من ضحايا «الهولوكوست» وعائلاتهم.

> البولنديون اتهموا واشنطن بتفضيل مصالح اليهود على مصالحهم

ردّاً على ذلك، احتجّ آلاف البولنديون على القرار الأميركي أمام سفارة واشنطن لدى وارسو قبل أيام. واتهم هؤلاء الولايات المتحدة بالتدخل في شؤونهم وتفضيل مصالح إسرائيل واليهود على بولندا. وخلال مسيرتهم التي انطلقت من أمام مكتب رئيس الوزراء البولندي، ماتيوش مورافيسكي، راى المتظاهرون أنّ ليس من العدل مطالبة بولندا بتعويض الضحايا اليهود، في حين أنها لم تحصل على تعويض مناسب من ألمانيا، علماً بأنها كانت من أكبر ضحايا النازية خلال الحرب العالمية الثانية. وبالعودة إلى الدول المشمولة بالقرار 447، فهي الدول الـ46 المشاركة في مؤتمر «أملاك مرحلة الهولوكوست» الذي يُعقد منذ 2009، وبموجبه تقوم الخارجية الأميركية، بالتعاون مع منظمات غير حكومية مختصة، بتحديد الدول التي لها علاقة باستعادة الأملاك المسلوبة خلال «الهولوكوست». ومن بين هذه الدول بولندا التي سنّت قانوناً قبل عام يُعفي الأمة البولندية من المجازر التي ارتكبتها النازية على أراضيها، ويُعاقب بالسجن من يتهمها بالمسؤولية عن تلك المجازر.

«القانون البولندي»، كما تسمّيه تل أبيب، أثار عاصفة من ردود الفعل التي لم تنتهِ آثارها حتى اللحظة، وآخرها إعلان الخارجية البولندية أمس إلغاء زيارة وفد إسرائيلي كان من المقرر أن يصل إلى وارسو للبحث في مسألة «استعادة الأملاك اليهودية». والظاهر أن سبب الإلغاء إعلان وزارة المساواة الاجتماعية الإسرائيلية، التي ترأسها غيلا غملييئيل، في وقت سابق، أن «الوفد الحكومي، الذي يرأسه المدير العام للوزارة أفي سكالي، اجتهد لسنوات في صياغة خطة لاستعادة أملاك اليهود من خمس دول على رأسها بولندا». وإلى أبعد من ذلك ذهبت غملييئيل بقولها أول من أمس إن «الحكومة الإسرائيلية ترى في استعادة الأملاك اليهودية ودفع حقوق الناجين من المحرقة أمراً أخلاقياً ملزماً لدولة اليهود، ولن توقفنا أي جهة، سواء كانت دولة أو معادة للسامية، عن تنفيذ هذا الأمر الأخلاقي». أمّا موقف وارسو، فعبّر عنه مسؤول بولندي للقناة الإسرائيلية، قائلاً إن «الموقف من استعادة الأملاك اليهودية من دون وجود وَرَثة سيتغير، كما لا توجد أصلاً نية للسماح للإسرائيليين أو اليهود بالمطالبة بهذه الأملاك». صحيح أن بولندا لن تمنع الإسرائيليين من زيارتها كما نقلت القناة عن المسؤول، كذلك فإنها «معنيّة بعلاقات جيدة مع الإسرائيليين»، ولكن بالنسبة إلى التعويضات، فإن «الألمان هم المسؤولون عن الجرائم التي ارتُكبت ضد اليهود على الأراضي البولندية خلال الحرقة، ولذلك، إن كان الإسرائيليون معنيين بالمطالبة بالأملاك التي لا وَرَثة لها كتعويض عن الأضرار، فليطالبوا الألمان».

محتجّون بولنديون ضد القرار الأميركي الذي يُلزم بدفع تعويضات لليهود (إيه بي)

فلسطين

الأموال القطرية تدخل غزة: مطالبة أمميّة بتمديد الهدوء

غزة ــ هاني إبراهيم

دخلت تفاهمات التهدئة بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي حيّز التنفيذ أمس، مع وصول المندوب القطري إلى فلسطين، محمد العمادي، قطاعَ غزة، حاملاً معه ـ بعد تأخير ومماطلة ـ أموال المنحة المالية التي ستُدفع لآلاف الأسر الفقيرة في القطاع. وقال مصدر في حركة «حماس»، لـ«الأخبار»، إن الحركة أبدت للوسطاء «ارتياحاً بعد إدخال الأموال، وهو ما سيسهم في استمرار حالة الهدوء»، مستدركاً بـ«أننا» نقلنا (عبر الوسطاء) أن المنحة ليست كل التفاهمات التي يجب تنفيذها بصورة عاجلة، لأن البنود تشمل ملف الأسرى الذين لا يزال الاحتلال يتلكّأ في تنفيذ الاتفاق الأخير معهم، ما يهدد بتفجّر الأوضاع مجدداً». وأضاف المصدر أن الوسطاء نقلوا «طمأنة إسرائيلية فحواها تنفيذ جميع بنود التفاهمات قريباً، بما في ذلك مشاريع الكهرباء والبنية التحتية والتشغيل المؤقت، بالإضافة إلى البنود التي اتُّفق عليها حول ملف الأسرى».

وبالتزامن مع وصول العمادي، وصل أيضاً إلى القطاع منسق الأمم المتحدة الخاص لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، الذي أثارت تصريحاته الكثير من الشكوك، بعدما ربط البدء بتنفيذ المشاريع الدولية باستمرار الهدوء خلال الأسبوعين أو الثلاثة المقبلة، وهي المدة التي يريدها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لتمرير احتفال الأغنية الأوروبية (يورو فيجن) وتأليف الحكومة الجديدة. وقال ميلادينوف: «لو تم الحفاظ على الهدوء الآن لأسبوعين أو ثلاثة، فسنستطيع التقدم في المشاريع البعيدة المدى التي خططنا لها». مشيراً خلال زيارته مجمع ناصر الطبي في خانيونس (جنوب القطاع) إلى وجود «خطة طويلة المدى لتحسين وضع غزة، بما يشمل قطاعات الصحة والماء والطاقة والتشغيل»، لكنه رهن تفعيلها باستمرار الهدوء. كذلك، لم يخلُ حديث المبعوث الأممي من تحذيرات للجهات التي اتهمها (ولم يسمّها) بأنها حاولت «تقويض جهود الهدوء»، بقوله: «نهاية الأسبوع الماضي كنا أقرب ما يكون إلى اندلاع حرب رابعة... أريد أن أرسل رسالة إلى جميع مَن كان يحاول تقويض جهود التهدئة: إذا ما تم تعطيل هذا الهدوء فأنتم تتحملون المسؤولية الكاملة»، مضيفاً: «أمل أن يكون الجميع قد فهم أن أي مواجهة قادمة يمكن أن تكون وشيكة وقاسية».

في وقت متزامن، بدأت «اللجنة القطرية»، أمس، صرف الدفعة الخامسة من المنحة المالية لـ108 آلاف عائلة فقيرة في غزة، بواقع 100 دولار أميركي لكل عائلة، فيما لا تزال المباحثات جارية لصرف دفعة من الأموال لموظفي «حكومة غزة السابقة»، لأول مرة منذ رفض «حماس» لها مطلع العام الجاري. يأتي ذلك في وقت قالت فيه «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، في بيان حول الأوضاع الإنسانية في القطاع، إن «أكثر من مليون شخص قد لا يكون لديهم طعام كافٍ بحلول يونيو (حزيران) القادم»، منبّهة إلى أنه ما لم يُؤمَّن ما لا يقلّ عن 60 مليون دولار إضافية (إلى ذلك الوقت)، فإن مقدرتها على مواصلة تقديم المعونة الغذائية ستكون «عرضة لتحديات كبيرة».

إلى ذلك، يواصل جيش العدو تكثيف استعداداته على طول حدود القطاع مع اقتراب «ذكرى النكبة» غداً (الأربعاء). في وقت كشفت فيه صحيفة «هآرتس» العبرية أن «الجيش نشر نظام القبة الحديدية في منطقة غوش دان (تل أبيب) وفي الجنوب، في إطار الاستعداد لانطلاق مسابقة الأغنية الأوروبية». كما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أنه كجزء من الدروس المستفادة من التصعيد الأخير، سوف تُنشأ طرق هرب جديدة خلال الأيام المقبلة في المستوطنات المحاذية لشمال القطاع، إذ ستغلق الطرق الرئيسة في منطقة «الغلاف» خشية تعرضها لهجمات المقاومة.

السودان

تستمرّ المفاوضات، في جولتها الثالثة، ليوم الثاني على التوالي، حول نقاط خلافية باتت مُحدّدة وقابلة للحل، لكن الورقة الأقوى التي تبرز على الطاولة، ومحور النزاع الأكبر، هي تمثيل «قوى الحرية والتغيير» للشارع، الذي يستطيع وحده الضغط على «المجلس العسكري» لتسليم السلطة إلى المدنيين، ما دفع أحد أذرع العسكر إلى مواجهته بالقوة

جولة تفاوض ثالثة بلا تفاؤل: «العسكري» يختبر الشارع مجدداً

بعد ساعات من انطلاق جولة المفاوضات الثالثة أمس، بين «المجلس العسكري» وتحالف قوى «الحرية والتغيير»، لم يستطع الأول إخفاء نواياه، التي طالما تحدث عنها قادة الحراك الشعبي، على محاولة فضّ الاعتصام المستمر منذ الـ6 من نيسان/ أبريل أمام مقرات قيادة الجيش في الخرطوم، والذي تعدّه المعارضة «صمام أمان الثورة». فبعدما كان «العسكري» يؤكد عدم عزمه فضّ الاعتصام بالقوة، حاولت قوات «الدعم السريع» التابعة للجيش، والتي يرأسها نائب رئيس المجلس، محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي»، أمس، إزالة الحواجز والمتاريس من مقرّ الاعتصام قبالة شارع جامعة الخرطوم بالجرافات، واعتدت بالضرب على معتصمين، فيما نشرت قناصة أطلقوا الرصاص بكثافة قبالة عمارة البشير الطبية بالقرب من مقر الاعتصام، ما أدى إلى 3 إصابات في صفوف حراس المتاريس، بحسب بيان لـ«لجنة أطباء السودان».

وهذه ليست المرة الأولى التي تحاول فيها قوات «حميدتي» فضّ الاعتصام بالقوة، إذ كانت قبل أيام قليلة من الإطاحة بالرئيس عمر البشير في 11 نيسان/ أبريل قد استخدمت، إلى جانب قوات الأمن، الرصاص الحي ضد المعتصمين، بعد إعلان حظر التجول في الـ6 من الشهر الماضي، ما أدى حينها إلى سقوط 5 قتلى بالرصاص وعشرات الإصابات، لكن الجيش تدخل آنذاك لوقف استخدام العنف المفرط، الذي كان يعلم أنه رهان خاسر في محاولة إنقاذ نظام البشير. رغم ذلك، عاد «حميدتي» ليُنحازَ إلى الشارع بعد الانقلاب في مطلب تسليم السلطة إلى مدنيين، ورفض تولي الفريق عوض بن عوف رئاسة المجلس، قبل الإطاحة بالأخير في اليوم التالي بانقلاب من نوع ثانٍ تولّى عقبه عبد الفتاح البرهان الرئاسة، بالتنسيق مع نائبه حميدتي، وهما

> من المنتظر أن تتسع دائرة الاعتصام المفتوح اليوم بعد محاولة فضه بالقوة

أدت محاولات فضّ الاعتصام إلى 3 إصابات في صفوف حراس المتاريس (أ ف ب)

اللذان عملا معاً في اليمن، كون الأول رئيس هيئة أركان الجيش ونائبه، المشرف على القوات السودانية هناك، فيما للثاني القوة البرية الأكبر المشاركة في الحرب. وليس معلوماً بعد ما الذي سيكون عليه موقف المؤسسة العسكرية الرسمي بعد محاولة «حميدتي» فضّ الاعتصام وقتله محتجين، خصوصاً في ظلّ التغييرات الجوهرية التي أحدثها مجلس البرهان وحميدتي في القيادة، والتي يُعدّ أهمّها تغيير رئيس هيئة أركان الجيش ونائبه. لكن بعيداً عن موقف القيادة، يدفع مثل هذا التعارض بين الموقف الرسمي للجيش، والقوات التابعة له كـ«الدعم السريع»، إلى خلافات بين القيادة وصغار الضباط والجنود. ومن المعلوم دور هؤلاء في التأثير على الضباط الكبار كما في الانقلابات السابقة، لا سيما بأن انتفاضة 1985 التي أطاحت بالرئيس جعفر النميري، وأيضاً في الانقلاب على البشير.

في المقابل، تصرّ قوى «الحرية والتغيير» على استمرار الحراك والاعتصام «صوناً وحراسة لمكتسبات الثورة»، كما أعلنت في «نداء عاجل» في «تويتر» أمس، داعية المواطنين إلى «الخروج للشوارع وتسيير المواكب السلمية والتوجه إلى سوح الاعتصامات»، قبل أن تلحقه ببيان آخر أكدت فيه رفضها «ممارسات العنف ضد المدنيين أياً كان مصدرها»، مشددة على أن ما وصفتها بـ«بقايا النظام وقوى الثورة المضادة» لا تستطيع المساس بها. ويسعى «العسكري» إلى الحدّ من مظاهر الاحتجاج وإسقاط ورقة الشارع، الأقوى على طاولة المفاوضات، من يد قوى «الحرية والتغيير»، تارة برفض الاعتراف بالأخيرة كممثلة عن الحراك الشعبي، مثلما عمل بداية المفاوضات لدى محاولته توسيع دائرة التفاوض لتشمل قوى سياسية كانت جزءاً من النظام البائد، وتارة أخرى بالسعي لإحداث التفرقة بين مكوناتها، من خلال إجراء اتصالات بقوى دون أخرى، في ظلّ تباين في مواقفها.

على المقلب الآخر، ثمة تقدم حصل في المفاوضات التي سبقت تحرّك قوات «حميدتي» بساعات، أعلن عقبها الطرفان التوصل إلى اتفاق على هياكل الحكم والسلطة الانتقالية. فبحسب القيادي في قوى «الحرية والتغيير»، طه عثمان إسحاق، تم الاتفاق على هياكل وصلاحيات المستويات الثلاثة للحكم «السيادية والتنفيذية والتشريعية»، فيما أعلن المتحدث باسم «العسكري»، شمس الدين الكباشي، مواصلة الاجتماعات اليوم «لمناقشة نسب المشاركة ومدة الفترة الانتقالية». وهنا، تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات في هذا الشأن كانت قد توقفت عند وثيقة دستورية قدمها وفد الحراك، من شأنها منح قوى «الحرية والتغيير» صلاحية تشكيل «مجلس وزراء مدني مصغر» وتعيين رئيسه ونائبه، و«مجلس تشريعي مدني» بالتوافق في ما بينها، وهو ما رفضه «العسكري» بحجة أن الوثيقة أغفلت مصادر التشريع، مقدماً ملاحظات من شأنها نقل الصلاحيات المعطاة إلى قادة الحراك إليه.

يشي ما سبق بأن هناك جبهتين متداخلتين في الصراع بين العسكر وقادة الحراك، الأولى على طاولة المفاوضات والثانية في الشارع، لكن القوة تكمن في الجبهة الثانية، التي أجبرت العسكر على الجلوس مع ممثلي الحراك والاعتراف بهم ابتداءً من الجولة الثانية حين قُدّمت الوثيقة. إزاء ذلك، يبدو الشارع الأكثر قدرة على «ضبط» المفاوضات، وإجبار المعنيين على الإسراع في الوصول إلى حلّ ينهي الأزمة.

(الأخبار)

ليبيا

مساعٍ لفتح جبهة جديدة في سرت
السرّاج «يناكف» الأوروبيين

ضمن جهوده لحشد الدعم لحكومته، وصل أمس رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فائز السراج، إلى بروكسل، التي احتضنت اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين للتباحث في الأزمة الليبية. يأتي ذلك في خضمّ جمود ميداني على جبهات طرابلس تعزّز مع بداية شهر رمضان، ما جعل الجهود العسكرية تتركّز في تبادل القصف الجوي، ومحاولة فتح جبهة قتال في مدينة سرت

بعد أيام فقط من عودته إلى طرابلس، عقب جولة أوروبية شملت روما وبرلين وباريس ولندن، حطّ فائز السراج، أمس، رحاله في بروكسل، ضمن مساعيه لدفع الدول الأوروبية إلى تبنّي موقف مساند لحكومته. لم يلتقِ السراج بسياسيين، بل بممثلين عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، تحديداً رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك، والممثلة العليا للسياسة الخارجية للاتحاد فيدريكا موغيريني. لم يختلف موقف المسؤولين الأوروبيين كثيراً، حيث قال تاسك إن الاتحاد «يعمل على إيجاد صيغة لوقف إطلاق النار، والمساهمة في إيجاد حلّ سلمي وديمقراطي في إطار الأمم المتحدة»، فيما أكدت موغيريني أنه «لا يوجد حلّ عسكري للأزمة الليبية»، داعية للعودة إلى مسار الحلّ السياسي. ويتطابق ذلك مع الموقف الذي عبّر عنه القادة الأوروبيون خلال استضافتهم السراج الأسبوع الماضي، والذي دار حول الدعوة إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار.

لكن السراج بدا أيضاً متشبّثاً بموقفه الأصلي، إذ طالب بـ«تسمية الأشياء بمسمّياتها»، عبر اتخاذ «موقف أوروبي موحّد وعادل لا يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه»، و«وقف الانتهاكات التي يرتكبها بعض الدول بتزويد القوة المعتدية بالسلاح»، مشدداً على أن أيّ وقف لإطلاق النار يجب أن «يحقّق انسحاب القوات المعتدية وعودتها من حيث جاءت»، منبّهاً إلى أن تواصل الهجوم «يزيد من أعداد الضحايا، ويدفع إلى اتساع نطاق الحرب التي لن يقتصر تأثيرها على ليبيا، بل سيشمل المنطقة كلها».

في موازاة ذلك، حضر المبعوث الدولي الخاص إلى ليبيا، غسان سلامة، في بروكسل لتقديم إفادة أمام وزراء الخارجية الأوروبيين. وعلى هامش الاجتماع، أدلى سلامة بتصريحات صحافية تحمل إشارات إلى وجود تغير في النظرة إلى الأحداث، حيث اعتبر أن «بعضاً من الواقعية التي كانت غائبة عادت لتظهر اليوم»، مضيفاً أن «الوهم الذي كان قائماً قبل خمسة أسابيع قد زال الآن». وأوضح أنه يوجد «مأزق عسكري»، مشدداً على ضرورة أن «تحيي الأمم المتحدة الحوار السياسي بين الأطراف الليبيين».

حديث سلامة يبدو مُوجَهاً إلى الدول الأوروبية الفاعلة في الملف الليبي، وهي إيطاليا وبريطانيا وفرنسا، التي كانت ترى فرضية سيطرة قوات المشير خليفة حفتر على طرابلس شديدة الاحتمال، وبالتالي سطّرت مواقفها بناءً على ذلك، فجاءت في شكل حياد بارد أو تقديم تطمينات خفية لحفتر بأنها ستعترف بخطوته في حال نجاحها. لكن «وهم» السيطرة السريعة على طرابلس زال بعد خمسة أسابيع، وقد بدأ بالفعل في الانعكاس على المواقف الأوروبية من خلال الدعوة إلى وقف إطلاق النار. دعوة لن تكون كافية الآن من وجهة نظر حكومة الوفاق، التي بدأت تصعيد ضغوطها في اتجاه محاولة تعديل المواقف الأوروبية، عبر إعلان انتهاء رخص عمل 40 شركة أوروبية كبرى في ليبيا، أغلبها فرنسية، وإنهاء التعاون بين وزارة داخليتها ونظيرتها الفرنسية، في إجراءات قابلة للتوسع.

ميدانياً، تشهد جبهات طرابلس الجنوبية نوعاً من الجمود منذ بداية شهر رمضان، حيث ضعفت وتيرة القتال وباتت كفة المتصارعين أكثر توازناً. مع ذلك، لم تتوقف الحرب تماماً، بل صارت سمتها الأبرز تبادل الغارات الجوية، وهو أمر يركز عليه الجانبان منذ الأيام الأولى للهجوم، لكن سلاح الجو التابع لحفتر صار أكثر فعالية مع استعانته بطائرات مسيّرة إماراتية تنفذ ضربات دقيقة، ومع تحسن

> تشهد جبهات طرابلس الجنوبية نوعاً من الجمود منذ بداية شهر رمضان

طالب السراج بموقف أوروبي «موحّد وعادل» (أ ف ب)

ملحوظ في قاعدته الاستخبارية التي تحدد أهداف القصف. أما سلاح الجو التابع لحكومة الوفاق، والمتمركز في قاعدة الكلية الجوية في مدينة مصراتة، فبالإضافة إلى خسارته طائرتين أسقطتهما قوات حفتر، فهو يعاني أصلاً من نقص في الطائرات وتآكلها، وفي الكوادر العاملين (لجأت الحكومة منذ أعوام إلى استقدام خبراء وطيارين من الإكوادور وبعض الدول الأخرى، وقد زعمت قوات حفتر أخيراً أنها قبضت على طيار برتغالي مرتزق بعد إسقاط طائرة لـ«الوفاق»). ومع أن الناطق باسم قوات شرق البلاد، أحمد المسماري، يدّعي دخول طائرات مسيّرة تركية ساحة القتال دعماً لـ«الوفاق»، فإنه لا يوجد حتى الآن دليل ملموس على ذلك.

وتستهدف الغارات المتبادلة مخازن أسلحة وخطوط إمداد في عمق أحياء طرابلس ومدينتَي جنزور والزاوية من قبل قوات حفتر، وفي ترهونة وغريان من قِبَل قوات «الوفاق»، لكنها غير كافية لحسم المعركة. ولفكّ هذا الجمود، تعمل قوات حفتر منذ أيام على فتح جبهة قتال جديدة بعيدة في مدينة سرت الساحلية وسط البلاد، وذلك لتشتيت قوات «الوفاق» وتخفيف الضغط عن جبهات طرابلس. وقد عيّنت أمس اللواء كمال الجبالي آمراً جديداً لقواتها في المنطقة العسكرية الوسطى.

في مواجهة ذلك، تعمل قوات «البنيان المرصوص»، التي تنتمي أغلب مكوناتها إلى مدينة مصراتة، والتي تسيطر على سرت منذ استعادتها من تنظيم «داعش» عام 2016، على تحصين المدينة عسكرياً عبر تمشيط وإقامة تمركزات، وقد نجحت قبل أيام في إسقاط طائرة استطلاع مسيّرة روسية الصنع (من طراز أورلان 10) تتبع قوات حفتر. كما تعمل «الوفاق» على تعزيز حضورها الاجتماعي في المدينة، عبر استكمال دفع تعويضات لسكانها جراء الدمار الذي لحق بممتلكاتهم خلال القتال ضدّ قوات القذافي وضدّ «داعش» لاحقاً.

(الأخبار)

مقالة تحليلية

الحراك الشعبي الجزائري وتناقضاته

لينا كنوش وعبد الرحمن محمودي

بعد مضيّ أكثر من ثلاثة أشهر على بداية حراك شعبي لا سابق له ضدّ النظام في الجزائر، يجد الأول نفسه في مواجهة تحدّيات مرتبطة بالانقسامات الأيديولوجية، والتناقضات الطبقية بين مكوناته المختلفة، ومجموعة من المطالب العالية السقف، وغياب التنظيم الفعلي. هذا الواقع المعقّد يتناقض جذرياً والتظهير الإعلامي للحراك، والميل إلى أسطرته باعتباره تجسيداً لحالة استثنائية من الانصهار الوطني تتجاوز التناقضات الطبقية والأيديولوجية. وقد عزّز من هذه السرديات مشهدُ سير الأوليغارشي الكبير، إيسعد ربراب، صاحب إحدى أكبر الثروات في المغرب العربي والمُموّل الرئيس لصحافة المعارضة الديمقراطية، والمُقرّب من الحكومة الفرنسية، وأبرز الشخصيات الجزائرية المذكورة في «أوراق بنما»، جنباً إلى جنب متظاهرين غالبيتهم من العاطلين من العمل أو من صغار الكسبة، خلال الأسبوع الثاني من الحراك. وعلى الرغم من أنّ هؤلاء كانوا يرفعون الشعارات ضد المسؤولين الفاسدين ورجال الأعمال المتغوّلين، أسهم هذا المشهد في تغذية الرومانسية الديمقراطية المتجاهلة للانقسامات الاجتماعية والأيديولوجية الأصيلة في الحركة.

تبعت هذا الأمرَ الاستقبالاتُ المتتالية لأعضاء «منتدى رجال الأعمال»، نقابة أرباب العمل الأولى في البلاد، لتأكيد دعمهم للحراك. هذا القطاع من البورجوازية، المؤلف من رجال واسعي الثراء والنفوذ، أبعدهم عن مراكز صنع القرار جناح آخر من السلطة، قرر أن يرفع صوته لمحاولة استغلال الاحتجاجات الشعبية. ممثلوه الحاضرون دائماً في وسائل الإعلام المُموَّلة منه، كما هي حالة مصطفى بوشاشي، النائب السابق عن «جبهة القوى الاشتراكية» (حزب اشتراكي ـ ديمقراطي ذو ميول بربرية) ورئيس «الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان» التي حصلت على تمويل من «الوقفية الوطنية للديمقراطية» القريبة من الحكومة الأميركية، حاولوا مبكراً دفع المتظاهرين في اتجاه المطالبة بإقالة صنّاع القرار السياسي واستبدال رموز من المعارضة بهم. لم يتجرأوا على المغامرة بطرح إعادة النظر البنيوية في النظام ومرتكزاته الاقتصادية.

من غير الوارد في استراتيجيتهم إطلاق إضرابات واسعة تساعد على تنظيم الطبقات الشعبية كمركز ثقل للبديل المطلوب، بحجة الحفاظ على وحدة الحراك. ويأتي رفضهم محاكمة عدد من كبار المسؤولين السياسيين وأرباب العمل، بعد تدخل قيادة الجيش في الأزمة، ليزيد من التساؤلات عن الدوافع الحقيقية لهذه المعارضة المطالبة «بتحرير القضاء وولادة جمهورية ثانية». هذه الولادة مشروطة ـ برأيهم ـ بتعيين هيئة تضمّ النجوم الإعلاميين للمعارضة على رأس السلطة لإدارة مرحلة انتقالية محتملة. وبسبب الرفض القاطع لدى الجيش لأي بديل خارج الإطار الدستوري، يبدو أن الأزمة مرشّحة للاستمرار لمدة زمنية طويلة، ما يضاعف شكوك المراقبين في قدرات الحراك التغييرية.

في الواقع، المزاج الاجتماعي المؤيد للتغيير لا يتيح وحده حلّ إشكالية الانقسامات الأيديولوجية. كان من الواضح أن الحركة الشعبية منذ انطلاقتها قد جرى تأطيرها من قِبَل الديمقراطيين الحداثيين، المنسجمين مع التوجّهات الليبرالية لجناح من البورجوازية، سعي من خلال أدواته ووسائل إعلامه إلى السيطرة عليها من فوق. لكن الكتلة الأوسع بين الجماهير المُفقَرة ليست لديها التطلعات نفسها، وتركز أولاً على مطالب اجتماعية كمسألة بطالة حَمَلة الشهادات الشباب، وتراجع الصناعة (الجزائر أصبحت حالياً البلد الأقل تصنيعاً في المغرب العربي)، والتضخم، وركود الأجور في القطاع العام منذ عام 2012، والارتفاع الكبير في أسعار الوقود والكهرباء، وأزمة السكن. وقد تفاقمت الأزمة الاجتماعية مع سياسة التقشف المتبعة من قِبَل الحكومة، التي خفّضت استثماراتها، المحرك الرئيس للاقتصاد، بعد تراجع أسعار النفط. من جهة أخرى، فإن الاستشراء الكبير للفساد، وفرض خريطة طريق خاصة بهما عليه. هذا التقاطع ليس جديداً؛ فـ«جبهة القوى الاشتراكية»، العضو في الأممية الاشتراكية، كانت تدافع عن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وتحاول توفير دعم لها من الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية الأوروبية خلال تسعينيات القرن الماضي.

التناقض الأيديولوجي بين هذين الفريقين ثانوي. أما ذلك المرشح للبروز في الفترة المقبلة، فهو التناقض الطبقي بين غالبية المتظاهرين وممثليهم المفترضين. تنتمي هذه الغالبية إلى الطبقات الشعبية التي أثار غضبَها تفاقمُ المظالم. الشعور الوطني المعادي للإمبريالية، الموروث الأهمّ لحرب التحرير، ما زال طاغياً في أوساطها، وهي تطالب بقطيعة جذرية مع الوضع القائم، لا أن «يحلّ الحاج موسى في مكان موسى الحاج» كما يقول المثل الشعبي المعروف. كشفت المواقف المتباينة حيال اعتقال إيسعد ربراب، الذي لقي ترحيباً في الشارع واستنكاراً من قِبَل الذين نصّبوا أنفسهم ممثلين للحراك، عن بداية ظهور انقسامات في هذا الأخير، حتى لو أخذت حتى الآن شكل سجال عقيم حول الهوية والنزعات الجَهَوية. بعض الأصوات، كرئيس «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، سعيد سعدي، صاحب التوجه البربري والمؤيد للفدرالية، والمحامي مكران آيت لعربي، وصفا اعتقال رجل الأعمال الفاحش الثراء بأنه محاولة لتقسيم الحراك الشعبي. عدد من مقاولي الهوية ركّزوا على الأصول القبائلية لربراب في مسعى لإثارة تضامن جَهَوي معه.

لقد بدأ الحراك في الجزائر في مرحلة تتسم بالضعف الشديد بالنسبة إلى القوى المدافعة تقليدياً عن مصالح الطبقات الشعبية، أحزاباً ونقابات، في مواجهة محدلة السلطة في العقدين الماضيين والهجمة الليبرالية الهادفة إلى إعادة النظر في جميع المكتسبات الاجتماعية التي تحقّقت بعد حرب التحرير. وعلى الرغم من غياب ميزان قوى مناسب، ومنظمات نقابية ذات تمثيل وطني، فإن الفئات الشعبية استطاعت بوعيها العفوي أن تفرض على مختلف اللاعبين السياسيين وجود خطوط حمراء خاصة بإدارة شؤون البلاد، من سياسات إعادة توزيع الثروة، إلى رفض أي تدخل أجنبي في الأوضاع الداخلية. إلا أنه يبقى من غير المعروف مدى قدرة الطبقات الشعبية على الاستفادة من مناخ الانفتاح النسبي، السائد في الأسابيع الأخيرة بفضل النضالات، لتنظيم صفوفها وفرض خريطة طريق منسجمة مع تطلّعاتها.

> التحالف بين الإسلاميين والحداثيين يبقى صلباً ما دام شعار إسقاط النظام متقدماً

إيران

يجزم مصدر في الخارجية الإيرانية بأن خيار رفض التفاوض سيبقى مستمرا (الأناضول)

لم يكتف دونالد ترامب بتكرار دعوة الإيرانيين إلى طاولة المفاوضات، من دون اي إشارة منه إلى شروط مايك بومبيو الـ13، بل إنه أودع لدى السويسريين رقماً هاتفياً كي تستخدمه طهران للاتصال به. الأخيرة، من جهتها، دعته إلى «تصحيح سلوكه قبل كل شيء»، واعربت له عن «عدم حاجتها إلى أرقام هواتفه»، فإلى متى ستبقى متشبثة بقرار رفض التفاوض؟

أوراق الصمود ومصير الاتفاق النووي
أسباب رفض طهران التفاوض... مرحلياً

زكريا أبو سليمك

«أعلن حظر التفاوض مع أميركا كما حظره الإمام الخميني». بهذه الكلمات الصادرة على لسان رأس هرم القرار الإيراني، المتمثل في المرشد علي خامنئي، حسمت طهران موقفها من التفاوض مع واشنطن بعدما وجّه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، دعوته الأولى إلى إيران من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات في آب/ أغسطس 2018، وإعلانه في الوقت ذاته انتظار اتصال من الإيرانيين يخبره بقبول الدعوة. دعوة لم تبقَ وحيدة، بعدما عاد ترامب نهاية الأسبوع الماضي وكرّرها في مؤتمر صحافي في البيت الأبيض، واعداً باتفاق عادل يضمن قوة إيران الاقتصادية.

في المقابل، لم تزل طهران في هذا الكلام الأميركي سوى أنه عبارة عن «وعود فارغة»، لأنها، كما يتحدث مصدر في الخارجية الإيرانية لـ«الأخبار»، «جرّبت سلوك الإدارة الأميركية القائم على البحث عن اتفاق يعتمد على الإكراه والضغط والقوة والمال»، إلى جانب ارتفاع منسوب عدم الثقة الإيرانية بأميركا أكثر من أي وقت مضى. ويبيّن المصدر أن سلوك ترامب ينبع من «اعتقاده بأن الاتفاق النووي هو أسوأ اتفاق في التاريخ الأميركي»، ومن أجل ما سبق، فإن «إدارة ترامب حاولت طوال الفترة الماضية دفع إيران إلى انتهاك هذا الاتفاق بهدف إلقاء عبء إخفاقه على عاتق الجمهورية الإسلامية». وبناءً على ذلك، يخلص المصدر إلى أنه «لا يمكن التفاوض مع مثل هذه الحكومة»، جازماً بأن خيار رفض التفاوض من قِبَل إيران سيبقى مستمراً إلى أن «يُعلن الأميركيون عودتهم إلى إطار الاتفاق النووي، بالإضافة إلى التزامهم به».

اتفاق يعقد المحلل السياسي الإيراني، حسن أحمديان، أن «طهران لم تخضْ غمار المباحثات المُفضية إليه قبل اقتناعها بعدول واشنطن عن سياسة تغيير النظام». ويلفت أحمديان، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن سياسة تغيير النظام «ترد في بعض الأحيان على لسان ترامب كهدف أساسي يسعى البيت الأبيض بإجراءاته العقابية على إيران إلى تحقيقه»، وهذا برأيه يُصنّف إيرانياً في خانة الضغوطات التي يتصور أحمديان أن طهران لن تذهب إلى التفاوض مع واشنطن من دون إزالتها، لأن عكس ذلك سيؤدي إلى تعزيز فكرة «الانحناء الإيراني تحت الضغط».

من جانب آخر، لم يغب عن طهران تزامن دعوات ترامب الجديدة إلى الحوار مع الحشد العسكري الأميركي في المنطقة المحيطة بالجغرافيا الإيرانية. فجاء ردّها الأول على تلك الدعوة الأميركية إلى المفاوضات على لسان نائب القائد العام للحرس الثوري، يد الله جواني، الذي شدّد على أن إيران «لن تجري أي مفاوضات مع الأميركيين»، مُردفاً هذا الجزم بالتأكيد أن بلاده «تشهد اليوم إجماعاً ووحدة وطنية منقطعة النظير لمواصلة الصمود الاستراتيجي». ورغم أن مصدر الخارجية الإيرانية وضع في سياق حديثه إلى «الأخبار» التهويل العسكري في سياق «الحرب النفسية» التي تحاول أميركا أن تضغط على إيران بها، فإنه أبقى «كل الاحتمالات مفتوحة» في حال موت الاتفاق النووي، لأن المنطقة برأيه «لن تكون أكثر أماناً بعد موت الاتفاق». كما أنه بلفت إلى أن «إيران لن تبدأ بالحرب»، والأميركيون «يعرفون أن الدخول في حرب مع إيران ليس في صالحهم».

> **الأوروبيون يعتبرون الاتفاق النووي اتفاقاً أمنياً أكثر من كونه اتفاقاً سياسياً**

مصير الاتفاق النووي

في الذكرى الأولى للانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، دُشّنت طهران مساراً جديداً في التعاطي مع الاتفاق، ابتدائه بالامتناع عن بيع اليورانيوم المخصّب والماء الثقيل المنتجَيْن داخل مفاعلاتها النووية، مُبدِية أن اللجوء إلى تلك الإجراءات جاء بسبب المماطلة الأوروبية في تنفيذ الالتزامات المطلوبة لحماية مصالح إيران المُتضمّنة في الاتفاق. وحذّرت إيران، في بيان صادر عن المجلس الأعلى للأمن القومي، الدول الأوروبية من أنها إن لم تنفذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النفطي والمصرفي، فإن هذه الخطوات ستُستتبع بعد ستين يوماً بتحديث مفاعل الماء الثقيل في أراك، إلى جانب تعليق الالتزامات المفروضة على مستويات تخصيب اليورانيوم المحددة في الاتفاق النووي بـ3,67 %. وحول ذلك يؤكد المصدر في وزارة الخارجية الإيرانية لـ«الأخبار» أن «مهلة الشهرين غير قابلة للتجديد، إلا في حال تلبية مطالبنا»، كاشفاً في الوقت عينه أن الدول الأوروبية أقرّت خلال مفاوضاتها مع إيران طيلة العام الماضي بأن «رفع العقوبات وضمان المزايا الاقتصادية لطهران جزء حيوي من الاتفاق النووي». ويضيف: «على إثر هذا الإقرار، التزمت الدول الأوروبية خلال لقاءاتها معنا بتوفير حلول عملية وفعالة تشمل 11 مجالاً، خصوصاً تلك المتعلقة بالنفط والبنوك»، مشيراً إلى أن «تتالي الإجراءات الأميركية في ظلّ عدم وفاء الأوروبيين بوعودهم، جعل الاتفاق النووي في حال ليس بالجيد». ورغم ما سبق، فإن المصدر يرى أن «النافذة الدبلوماسية لا تزال مفتوحة»، بينما ترى صحيفة «همدلي» الإصلاحية، في تقرير لها، أن «الخيار الوحيد أمام طهران هو التفاوض مع أميركا»، مبررةً ذلك بـ«غياب التأثير الفعال للجانب الأوروبي على الاتفاق النووي، في ظلّ تبعيته لأميركا». لكن أحمديان، من جهته، لا يرجّح سقوط طهران في حضن إدارة ترامب أثناء بحثها عن بدائل التعاون الأوروبي، وإنما يحتمل حدوث «عودة إيرانية إلى المربع الأول المتمثل في الخروج من الاتفاق النووي».

لا يمكن للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن يقرر المضي قدماً في اتجاه قد يُختتم بموت الاتفاق النووي، سواءً بخروج طهران منه أو بتنفيذها خطوات تفقده مضمونه، من دون أن يتدارس في أروقته تبعات ذلك الاتجاه ومقومات البقاء فيه حتى تحقيق مصالح البلاد. وفي ظلّ استبعاد طهران للحرب، أقلّه خلال المرحلة الحالية، فضلاً عن «عدم ورود أي مستجد يدعو طهران إلى التصعيد العسكري أو استخدام نفوذها الإقليمي للضغط»، كما يرى أحمديان، فإن الجهد المبذول إيرانياً لتحقيق تطلعاتها المعلنة يتركّز في مستويَي الاقتصاد والسياسة. سياسياً، يسعى الإيرانيون إلى إحداث اختراقات لصالحهم على الصعيد الدولي من خلال إبداء «الاستعداد التام لمواصلة المشاورات مع بقية أعضاء الاتفاق النووي على جميع المستويات»، بحسب تأكيدات المصدر في الخارجية، الذي ينبّه إلى أن فرض عقوبات جديدة على بلاده «سيضعف الاتفاق النووي وسيزيله عملياً». ومن خلال تشخيص النظرة الأوروبية إلى الاتفاق النووي، القائمة برأيه على أن «الأوروبيين يعتبرون الاتفاق النووي اتفاقاً أمنياً أكثر من كونه اتفاقاً سياسياً»، يخلص المصدر إلى وجود ورقة ضغط تُضاف إلى الحقيبة الدبلوماسية الإيرانية، ماهيتها أن «أوروبا والمنطقة ستُصاب بتأثيرات سلبية إذا ما تمت إزالة الاتفاق النووي بشكل عملي من خلال عدم تفعيله بالكامل».

الملف الاقتصادي

في موازاة المستويين السياسي والدبلوماسي، تولي طهران أولوية قصوى للمستوى الاقتصادي، لِما له من تأثيرات إيجابية أو سلبية على الأوضاع المعيشية، التي يُرهن بها نجاح أو فشل الاتجاهات المقرّرة لسياسة البلاد. وتتضاعف أهمية هذا الجانب في ظلّ قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الصادرات الإيرانية غير النفطية (شملت قطاع المعادن الذي يقع بأيدي الشركات الخاصة)، والتي يتعثّر سعرها بحسب العرض والطلب، الأمر الذي يُصعّب إمكانية توفير إحصاءات دقيقة لعائداتها السنوية، وفق ما يفيد به الخبير الاقتصادي الإيراني، صباح زنغنة، قبل أن يُقدّر في حديثه إلى «الأخبار» قيمة هذه العوائد بـ«10 مليارات يورو». حالة التضييق الأميركي التي تتصاعد تدريجياً، والمترافقة مع التراجع المستمر في قيمة العملة الإيرانية (التومان) مقابل الدولار، جعلت إيران تعود مجدداً إلى سياسة الالتفاف على العقوبات التي خبرتها جيداً. ورغم «زيادة الصعوبات في طريق الالتفاف على العقوبات» بحسب ما يقرّ زنغنة، فإنه يلفت إلى أن تلك الطريق «أصبحت أكثر إنتاجية، لأن العقوبات أحادية وليست دولية».

أما على الصعيد الأكاديمي والعلمي، فقد فتحت الأوضاع الصعبة في الأسواق الإيرانية الأفق واسعاً أمام الخبراء الاقتصاديين للتفكير في الخيارات الأنسب لتقليل الخسائر المترتبة على الحصار الاقتصادي، إن لم تستطع إيران تجاوزه كما هو مأمول. الأفكار المطروحة تتمحور حول شعار «ازدهار الإنتاج» الذي أطلقه المرشد خامنئي على السنة الإيرانية الحالية، لكنها تتباين في شأن القدرة على إنجاز الاعتماد على الذات بالشكل الكامل. وهو ما يسميه صباح زنغنة «الاكتفاء الذاتي المطلق»، الذي يرى أنه «غير وارد في الوقت الحاضر». عازياً ذلك إلى «اعتماد الاقتصاد الإيراني منذ خمسة عقود على النفط الذي قلّصته الحكومة في الفترة الأخيرة إلى حوالى 30 ـ 40 %. وعملت في المقابل على تطوير الإنتاج الزراعي والخدمات». وهذا ما يُرجّح بحسب زنغنة «إمكانية إنجاز أداء واقعي أفضل من زمن الحرب العراقية ـ الإيرانية إذا ما تم تطبيق سياسات الاكتفاء الذاتي في كلّ من المنتجات الضرورية، كالماء والكهرباء والطاقة والسلع الأساسية». أما الاكتفاء الذاتي في ما هو أكثر من ذلك، فإنه يعتمد وفق تصوره على «تنمية القطاع الخاص في الدرجة الأولى، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، واعتماد الطاقات الشبابية في تطوير المبادرات والمشاريع وتقنية المعلومات والخدمات السياحية».

تقرير

بومبيو للأوروبيين: أعيدوا الإيرانيين إلى طاولة المفاوضات

لا تزال عملية الفجيرة التي استهدفت مجموعة سفن وناقلات نفط تحمل أعلام السعودية والإمارات، تلقي بظلالها على المناخ المتوتر في الخليج. وفي وقت لم توجه فيه الرياض وأبوظبي أصابع الاتهام إلى إيران في الهجوم، استنكرت الأخيرة الحادث «المقلق والمؤسف»، وطالبت بتحقيق لكشف ملابساته. الأهم حتى الآن، أن واشنطن لم تزجّ باسم طهران في الهجوم. وقد نقلت «رويترز» عن مسؤول أميركي قوله إنه «مطلع على تقارير المخابرات بشأن الواقعة»، إن الولايات المتحدة ليست لديها معلومات تذكر بعد عن الجهة المسؤولة. في الأثناء، اكتفى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بتحذير الإيرانيين من ارتكاب «خطأ كبير» في إشارة إلى إمكانية مهاجمة المصالح الأميركية، وقال: «إذا فعلوا أي شيء، فسوف يتألمون كثيراً». وعلى المنوال نفسه، شدد المبعوث الأميركي الخاص بشأن إيران، براين هوك، على أن بلاده «لن تتجاهل الاعتداءات الإيرانية». وقال: «لا يمكن للإيرانيين أن ينظموا ويدربوا ويجهزوا وكلاءهم ثم يتوقعون أن نصدق أنه لا دور لهم». وكشف أن الإمارات طلبت من الأميركيين المساعدة في التحقيق حول الهجمات على السفن قبالة الفجيرة.

وفي وقت تتولى فيه الإمارات التحقيق في هجوم الفجيرة الذي وقع داخل مياهها الإقليمية، وتسبّب بأضرار في البورصة الخليجية، وأكدت الرياض شموله سفينتين سعوديتين تعرضتا للأضرار، أجرت مقاتلات أميركية، أمس، في الخليج، ما سمّتها قيادة القوات المركزية «طلعات ردع» في المنطقة مُوجّهة ضد إيران. وقال المتحدث باسم قيادة القوات المركزية الأميركية، العقيد بيل أوربان، إن طائرات سلاح الجو الأميركي نفذت طلعات تهدف إلى «ردع العدوان وإثبات الوجود الأميركي، إضافة إلى الدفاع عن الوجود الأميركي في المنطقة».

وسط هذا التوتر، بدا لافتاً تعديل وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، جدول أعماله المتضمن زيارة إلى موسكو ولقاء الرئيس الروسي، ليحطّ في بروكسل حيث بحث ملف إيران مع الأوروبيين. وقد شملت محطة بومبيو الأوروبية إطلاع الحلفاء في «الناتو» على التهديدات الإيرانية، وفق ما قالت الخارجية الأميركية. أما الاتحاد الأوروبي، وفي مؤشر إلى الضغط لإقناع إيران بالتفاوض، فقد تلقى من بومبيو طلباً بإقناع طهران بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وفق ما سمعت وزيرة خارجية الاتحاد، فيدريكا موغريني، من الضيف الأميركي. وقد تقاطعت المواقف الأوروبية، أمس، عند رفض التصعيد العسكري، في حين برزت مخاوف أبداها وزير الخارجية البريطاني، جيريمي هانت، إزاء خطر اندلاع نزاع «عن طريق الخطأ» في الخليج مع تزايد التوتر.

وقبالة اللهجة الأميركية العالية، والتصريحات التي تعتمد سياسة حافة الهاوية، تحذو طهران حذو الأميركيين في ممارسة الضغوط. ضغوط يوجّهها الإيرانيون باتجاه الأوروبيين، مع إدارك حاجة هؤلاء الأمنية إلى عدم انهيار الاتفاق النووي. ووفق معلومات نقلتها «رويترز» أمس، فإن المفاوضات بين الطرفين وصلت إلى وضع طهران شرط تصدير مستويات ما قبل العقوبات من النفط، للبقاء في الاتفاق النووي، وهو ما يقدَّر بنحو مليوني برميل يومياً. وأمس، عقدت موغريني اجتماعاً على هامش نشاط بروكسل مع وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا، لبحث الاتفاق النووي الإيراني وآلية «إنستيكس» للتجارة مع طهران والالتفاف على العقوبات.

(الأخبار، رويترز، الأناضول)

(أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3157

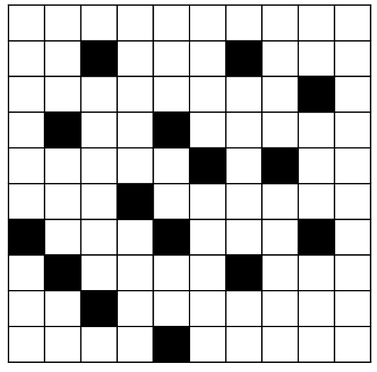

أفقيا

1- رئيس فنزويللي راحل – 2- ابو البشرية – عاصمة ألمانيا الغربية قبل الوحدة – حيوان البف مزلّي – 3- أفعى أو ثعبان كبير غير سام تقضي على فريستها بالضغط والضغط على الجسم – 4- أغنية للفنان السعودي راشد الماجد – للتآوه – 5- عشرة بالإنجليزية – مدينة مغربية – 6- أسلحة حربية خفيفة – تهيّات للحملة في الحرب – 7- فرص محددة لإنجاز العمل – أعطى ووهب – 8- مصران البطن – تدلّ السائح على المناطق – 9- صحيفة لبنانية محتجبة حالياً – فك العقدة – 10- محافظة ومدينة عراقية مركزها الموصل ذات تاريخ عريق – مدينة مغربية

عمودياً

1- رئيس جمهورية أميركي راحل – 2- حُب – رافعة سيارات – رابع الخلفاء الراشدين وأول الأئمة – 3- سحاب السماء – مدينة فرنسية – 4- فيلسوف ألماني راحل أخذ بمذهب التطور وقال أن الحياة ليست غير تنازع البقاء وبقاء الأصلح – عاصفة بحرية – 5- بائع التبن – انعطف وأعوّج – 6- ما يخرج من النبات شبيها بالإبر وهذه الأجنّاس منتشرة في جميع البلدان – اتصل به بقرابة – جرذ بالأجنبية – 7- أضواء – مبضع الجرّاح – 8- مدينة إيرانية شهدت تاريخياً هزيمة الفرس أمام الجيوش العربية – 9- يهدم الحائط – جذب سرعة الفرس باللجام – زار الأماكن المقدسة – 10- نبيّ الفرس القادمين ومصلح ديانتهم الأولى – فنانة جزائرية مشهورة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الظواهري - 2- حوريب - زبيب - 3- مزين - صحو - 4- دافيدوف - رك - 5- بن - كانساس - 6- هوّن - تن - 7- الإتفاق - در - 8- يوم - رن - بلي - 9- وسوف - ترشيش - 10- بيليه - زحلة

عمودياً

1- أحمد بن أبوب - 2- لوزان - لوسي - 3- ظريف - هاملو - 4- وينيكوت - في - 5- اب - دانفر - 6- جون - أنت - 7- رز - فستق - رزّ - 8- بيض - ان - يشخ - 9- يحرس - دليل - 10- تبوك - قريشة

sudoku 3157

8		9				7		2
	7			4			3	
4				3				8
	4		8		5		2	
	5			9			1	
	8		3		2		7	
1		4				2		7
			6	7	9			
5		7				9		3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3156

8	9	4	3	2	5	7	6	1
7	6	2	1	4	9	8	5	3
3	1	5	7	8	6	4	2	9
9	2	7	5	3	8	1	4	6
6	4	8	2	9	1	3	7	5
5	3	1	6	7	4	2	9	8
2	5	6	4	1	3	9	8	7
1	7	9	8	6	2	5	3	4
4	8	3	9	5	7	6	1	2

مشاهير 3157

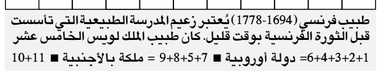

طبيب فرنسي (1694-1778) يُعتبر زعيم المدرسة الطبيعية التي تأسست قبل الثورة الفرنسية بوقت قليل. كان طبيب الملك لويس الخامس عشر

1+2+3+4+5+6= دولة أوروبية ■ 7+8+9= ملكة بالأجنبية ■ 10+11 = للنداء

حل الشبكة الماضية: **صفوان بهلوان**

إعداد **نعوم مسعود**

نتائج اللوتو اللبناني

17 39 30 26 20 19 4

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني لإصدار الرقم 1717 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 4 - 19 - 20 - 26 - 30 - 39

الرقم الإضافي: 17

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0 ل.ل.

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مع الرقم الإضافي):**

- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 57,381,300 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 22 شبكة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,608,241 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 57,381,300 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,096 شبكة.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 52,355 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 128,376,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 16,047 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,371,815,836 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الثانية والمنقولة للسحب المقبل: 166,876,321 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1717 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 48239

■ **الجائزة الأولى**

- قيمة الجوائز الإجمالية: 39,096,127 ل.ل.
- عدد الأوراق الرابحة: 2
- الجائزة الإفرادية لكل ورقة: 19,548,064 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 8239.**

- الجائزة الإفرادية: 450,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 239.**

- الجائزة الإفرادية: 45,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 39.**

- الجائزة الإفرادية: 4,000 ل.ل.

المبالغ المتراكمة للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 828 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 007
- يومية أربعة: 9516
- يومية خمسة: 86887

إعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

وفيات

بمزيد من الأسى واللوعة
نعى إليكم فقيدتنا الغالية
الحاجة وهيبة موسى نعمة
أرملة المرحوم الحاج إبراهيم الحاج حسين صفا (أبو خليل)
أبناؤها: الحاج خليل (زوجته الحاجة دنيا عمّار)، الحاج مصطفى (زوجته الحاجة منى السباعي)،
الدكتور علي (زوجته الدكتورة عالية الأعرج)، أحمد (لجنة الرقابة على المصارف - زوجته إكرام الحاج) والمهندس محمد (زوجته نبيلة مؤذن).
بناتها: الحاجة فاطمة، المربية الحاجة صباح، الحاجة مريم (زوجة الحاج حسين زيتون)، الحاجة هدى (زوجة النائب الحاج أمين شرّي) والحاجة ندى (زوجة زين محمد علي صفا).
أشقاؤها: الدكتور مصطفى، والمرحومون: حسن، أحمد، الحاج محمد، إبراهيم نعمة وعلي أمين حرقوص.
شقيقاتها: الحاجة وفيقة، والمرحومات: زينب، الحاجة فهيمة والحاجة شفيقة.
تقبل التعازي في بيروت يوم الأربعاء 15 أيار 2019 من الساعة الثانية بعد الظهر حتى السادسة مساءً، في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، قرب مركز أمن الدولة.
الأسفون: آل صفا، آل نعمة، آل زيتون، آل شرّي وعموم أهالي زبدين

بمزيد من الأسى واللوعة
نعى إليكم فقيدتنا الغالية
الحاجة عليا مروة الموالي
أرملة المرحوم حسن المولى
أولادها: السفير علي، محمد، حسين والدكتور شوقي
ابنتها: سعاد زوجة العقيد حسن الخطيب
أشقاؤها: حسن، والمرحومون: منير، علي، حمود وجميل
شقيقاتها: الحاجة سعاد والمرحومة مريم
تقبل التعازي في بيروت يوم الخميس الواقع فيه 16 أيار 2019 للرجال والنساء من الثانية بعد الظهر حتى السادسة عصراً في جمعية التخصص والتوجيه العلمي ـ الرملة البيضاء ـ قرب مركز أمن الدولة
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب
الأسفون: آل المولى ومروة والخطيب وهاشم
وعموم أهالي بلدتي حربتا والزرارية

إعلانات رسمية

إعلان بيع عقاري بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
غرفة الرئيس باسم نصر
رقم التنفيذ: 2018/63
المنفذ: تفليسة سامي عنان – وكيلها المحامي عبد الكريم عيتاني ـ المنفذ عليه: السابق جهاد بعلبكي – المنفذ عليه: سامي عنان.
السند التنفيذي: القرار الصادر عن قاضي التفليسة تاريخ 2017/05/24 تحصيلاً للدين المطالب به /50,000/$.
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني القسم 26/59 الميناء 12 وفقاً لمندرجات دفتر الشروط المنظم بتاريخ 2018/7/9 مؤلف من مدخل ودربية وصالون و3 غرف ومطبخ وحمام وفرنده ويلكون ط 8 علوي.
قيمة التخمين: 64800$ بدل الطرح: 38880$.
مكان وزمان وشروط المزايدة: الخميس 2019/6/6 الساعة 12:00 قصر العدل طرابلس غرفة الرئيس.
للراغب بالشراء الحضور لدائرة تنفيذ طرابلس مصحوباً بالثمن بموجب شيك مصرفي، مسحوب على مصرف لبنان باسم رئيس دائرة تنفيذ طرابلس واتخاذ مقام له ضمن نطاق الدائرة وعليه دفع رسوم التسجيل والدلالة.
رئيس القلم
حاتم عثمان

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يبلغ الى المنفذ عليه: خضر عبد القادر معتوق
عملاً بأحكام المادة /409/أم.م. تعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بان لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2011/69 انذاراً تنفيذياً بوجوبكم اليكم من طالب التنفيذ بنك بيبلوس ش.م.ل. وناتجاً عن طلب تنفيذ سند دين وبطاقة ائتمان بقيمة /8296,08/د.أ. وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار التنفيذي والاوراق المرفقة به علماً بان التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار التنفيذي البالغة عشرة ايام الى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى آخر الدرجة الأخيرة.
مأمور التنفيذ
حسني عاكوم

اعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة ـ القاديشا عن استدراج للعروض لتقديم يد عاملة داعمة للقاديشا (عدد 63) لمدة سنة، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء خمسمائة الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل باستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.
تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا ـ البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الجمعة الواقع فيه 31 أيار 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
مدير القاديشا
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 805

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
بوكالته عن جعفر مصطفى مرتضى لمورثته خيزران الشيخ علي محسن سندات تمليك بدل ضائع للعقارات 605 و602 و223 و215 دير قانون راس العين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب علي ديب عكوش بوكالته عن فايز محمود المانع لمورثيه محمود فايز مانع وحميده محمد الدر سندي تمليك بدل ضائع للعقار 144 مطرية الشومر.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب علي حسن كوثراني سندات بدل ضائع لمورثه قاسم حسن كوثراني للعقارات 139 و577 تفاحتا و760 و761 و762 و791 المروانية ولمورثيه حسن قاسم كوثراني للعقار 792 المروانية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حسان احمد حسان لموكله محمد علي مروه سند بدل ضائع للعقار 2/1380 زرارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب نبيل مطانوس حرب لمورثه مطانس الياس حرب شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 2186 و2449 بكاسين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت نيروز احمد بوجي سند بدل ضائع للعقار 11/247 مدينة صيدا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب علي حسن وهبي بوكالته عن محمد كجك لموكلتيه ساميه وزينب خليل صائغ وبوكالتها عن علي محمد كجك بصفته وكيلاً عن نجيب خليل صائغ لموكلتيه هيام وأحلام خليل صائغ سندات تمليك بدل ضائع للعقار 1078 قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد عبد المحسن الحسيني لمورثه عبد المحسن محمد علي الحسيني سندات تمليك بدل ضائع للاقسام 4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 و12 و13 من العقار 2236 صور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان عن مناقصة عمومية
في تمام الساعة الحادية عشرة قبل الظهر من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/6/12 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تقديم تطوير وتركيب اجهزة خوادم واتصالات مع البرامج اللازمة لزوم مركز اتصالات المؤسسة" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع قيد الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول ـ من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار ـ الحازمية ـ قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض ويعفى من دفع هذا المبلغ كل من سبق وسدده.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 831

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب الصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/5/2 على المتهم رضا محمد صالح جنسيته فلسطيني /ملف /96 أو 916/بيان 17899 محل إقامته مخيم عين الحلوة والدته مريم عمره 1989 اوقف غيابياً بتاريخ 2016/7/11 ولا يزال فاراً من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم رضا محمد صالح بجناية المادتين 125 و126 مخدرات رقم 98/673 والحكم عليه لأجلها بالأشغال الشاقة المؤبدة مع غرامة خمسين مليون ليرة لبنانية وعلى ان يحبس يوماً واحداً عن كل خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية من الغرامة اذا تخلف عن أدائها وتجريده من حقوقه المدينة ومنعه من التصرف بامواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة أي دعوى لا تتعلق بأحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة والإصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الاخبار وفقاً للمواد 125 و126 مخدرات من قانون العقوبات وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/5/2
الرئيس الأول جدايل
التكليف 812

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/5/2 على المتهم ابراهيم احمد ابو غنيم جنسيته فلسطيني محل اقامته مخيم عين الحلوة والدته تمام عمره 1985 اوقف غيابياً بتاريخ 2016/7/11 ولا يزال فاراً من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم ابراهيم احمد ابو غنيم بجناية المادتين 125 و126 مخدرات رقم 98/673 والحكم عليه لأجلها بالأشغال الشاقة المؤبدة مع غرامة خمسين مليون ليرة لبنانية وعلى ان يحبس يوماً واحداً عن كل خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية ومنعه من التصرف بامواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة أي دعوى لا تتعلق بأحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة والإصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الاخبار وفقاً للمواد 125 و126 مخدرات من قانون العقوبات وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/5/2
الرئيس الأول جدايل
التكليف 812

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/5/2 على المتهم ابراهيم احمد ابو غنيم جنسيته فلسطيني محل اقامته مخيم عين الحلوة والدته تمام عمره 1985 اوقف غيابياً بتاريخ 2016/7/11 ولا يزال فاراً من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم ابراهيم احمد ابو غنيم بجناية المادتين 125 و126 مخدرات رقم 98/673 والحكم عليه لأجلها بالأشغال الشاقة المؤبدة مع غرامة خمسين مليون ليرة لبنانية وعلى ان يحبس يوماً واحداً عن كل خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية ومنعه من التصرف بامواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة أي دعوى لا تتعلق بأحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة والإصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الاخبار وفقاً للمواد 125 و126 مخدرات من قانون العقوبات وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/5/2
الرئيس الأول جدايل
التكليف 812

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب علي حسن وهبي بوكالته عن محمد كجك لموكلتيه ساميه وزينب خليل صائغ وبوكالتها عن علي محمد كجك بصفته وكيلاً عن نجيب خليل صائغ لموكلتيه هيام وأحلام خليل صائغ سندات تمليك بدل ضائع للعقار 1078 قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب علي حسن كوثراني سندات بدل ضائع لمورثه قاسم حسن كوثراني للعقارات 139 و577 تفاحتا و760 و761 و762 و791 المروانية ولمورثيه حسن قاسم كوثراني ولطيفه عبد المطلب كوثراني للعقار 792 المروانية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد عبد المحسن الحسيني لمورثه عبد المحسن محمد علي الحسيني سندات تمليك بدل ضائع للاقسام 4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 و12 و13 من العقار 2236 صور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان عن مناقصة عمومية
في تمام الساعة الحادية عشرة قبل الظهر من يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/6/12 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تقديم تطوير وتركيب اجهزة خوادم واتصالات مع البرامج اللازمة لزوم مركز اتصالات المؤسسة" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع قيد الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول ـ من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار ـ الحازمية ـ قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 831

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب الصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/5/2 على المتهم رضا محمد صالح جنسيته فلسطيني /ملف /96 أو 916/بيان 17899 محل إقامته مخيم عين الحلوة والدته مريم عمره 1989 اوقف غيابياً بتاريخ 2016/7/11 ولا يزال فاراً من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم رضا محمد صالح بجناية المادتين 125 و126 مخدرات رقم 98/673 والحكم عليه لأجلها بالأشغال الشاقة المؤبدة مع غرامة خمسين مليون ليرة لبنانية وعلى ان يحبس يوماً واحداً عن كل خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية من الغرامة اذا تخلف عن أدائها وتجريده من حقوقه المدينة ومنعه من التصرف بامواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة أي دعوى لا تتعلق بأحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة والإصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر

إعلان بيع عقاري
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
غرفة الرئيسة ميرنا كلاّب
في المعاملة التنفيذية رقم 2017/155
المنفذ: بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
وكيله المحامي سامي نحاس
المنفذ عليهم: عبد الرحمن الخياط – شركة الوارد للتجارة العامة – منى عاطف حمزة سنو – احمد عبد الرحمن خياط.
السند التنفيذي: عقد فتح اعتماد وكشفي حساب وعقد قرض مجموعها بقيمة /645,354,26/د.أ. و/895,894,13/ل.ل. عدا الفوائد واللواحق.
تاريخ التنفيذ: 2017/1/24
تاريخ تبليغ الانذار: 2017/2/15
تاريخ قرار الحجز: 2017/5/8
تاريخ تسجيله: 2017/5/24
تاريخ محضر الوصف: 2018/2/26
تاريخ تسجيله: 2018/4/11
بيان مواصفات العقار المطروح للبيع: القسم B/34 من العقار رقم /3291/ راس بيروت مؤلف من مدخل وصالون وطعام وغرفتي جلوس وممرين وموزع واربع غرف ومطبخ وغرفة خادمة ضمنها حمام وغرفة غسيل وثلاثة حمامات وخلاء وثلاث شرفات وشرفة مقفلة وزهور. لدى الكشف الحسي تبين ان المواصفات مطابقة لمندرجات الإفادة العقارية. وان القسم المذكور مشغول من المنفذ عليه عبد الرحمن خياط وعائلته.
مساحة القسم: /400/م2
حدود العقار: من الغرب املاك عامة ومن الشرق العقار رقم /3290/ ومن الشمال املاك عامة ومن الجنوب العقار رقم /3306/.
قيمة التخمين: /2,000,000/ دولار أميركي
قيمة الطرح المحدد من رئيس دائرة تنفيذ بيروت: /1,095,207,6/ دولار اميركي.
موعد المزايدة ومكان اجرائها يوم الاثنين الواقع فيه 2019/6/10 الساعة العاشرة صباحاً في مكتب رئيس دائرة تنفيذ بيروت في قصر عدل بيروت.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني للمرة الرابعة القسم رقم B/34 من العقار رقم /3291/ رأس بيروت الموصوف اعلاه. فعلى الراغب في الشراء تنفيذاً لأحكام المواد 973 و978 و983 من أصول المحاكمات المدنية، أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ بيروت قبل المباشرة بالمزايدة لدى صندوق الخزينة أو احد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح أو يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ، وعليه اتخاذ مقام مختار له في نطاق الدائرة ان لم يكن له مقام فيه او لم يسبق له ان عين مقاماً مختاراً فيه وإلا عد قلم الدائرة مقاماً مختاراً له وعليه ايضاً في خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة ايداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة التنفيذ في صندوق الخزينة او احد المصارف المقبولة تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر، وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5% من دون حاجة لإنذار أو طلب وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور القرار بالإحالة. للراغب في الشراء الاطلاع لدى هذه الدائرة.
مأمور تنفيذ بيروت
نسرين الحصروني

الجمل وبنين وزينب وهنية وخيرية وهدى ونور الهدى وأسعد ويوسف سعيد المغربي وغسان وسميرة وسمير وامل ومنير وخليل يوسف درويش/ العباسية
السند التنفيذي: استنابة صادرة عن دائرة تنفيذ صيدا رقم 2016/371 تاريخ 2017/1/3 المتضمنة تنفيذ حكم ازالة شيوع صادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا بتاريخ 2015/10/27 في العقار رقم 349 منطقة العباسية العقارية.
تاريخ قرار الحجز التنفيذي: 2016/11/18
تاريخ تسجيله في السجل العقاري: 2016/12/10
تاريخ وضع محضر وصف العقار: 2017/3/31
تاريخ تسجيله في السجل العقاري: 2017/4/18
العقار المطروح للبيع:
كامل العقار رقم 349 منطقة العباسية العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض سليخ مساحتها 3353 م2، يحده غرباً العقار رقم 348 وشرقاً العقار رقم 350 وشمالاً املاك عامة والعقار رقم 348 وجنوباً املاك عامة.
التخمين وبدل الطرح: 201,180 د.أ. (مئتان والف ومئة وثمانون دولار أميركي)
بدل الطرح المخفض: 181,062 د.أ. (مائة وواحد وثمانون الفا واثنان وستون دولار أميركي).
مكان المزايدة وتاريخها: يوم الخميس الواقع فيه 2019/5/23 الساعة الثانية عشرة ظهراً امام رئيس دائرة تنفيذ صور. للراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في صندوق الخزينة أو بموجب شيك او كفالة مصرفيين باسم رئيس دائرة تنفيذ صور، وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق هذه الدائرة وإلا عد قلمها مقاماً مختاراً له، وخلال ثلاثة ايام تلي قرار الإحالة عليه ايداع الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بالعشر على مسؤوليته وخلال عشرين يوماً دفع رسم الدلالة 5% والتسجيل.
مأمور التنفيذ
أسيل برجي

إعلان قضائي
تدعو محكمة الأحوال الشخصية في صيدا غرفة القاضي ايهاب بعاصيري بوكالة المحامي علي جابر.
المنفذ عليهم: ورثة امون حسين ترحيني
السند التنفيذي: الحكم الصادر بتاريخ 2019/1/15 بالرقم 2019/3 عن جانب محكمة بداية النبطية والمتضمن اعتبار العقار 403 من منطقة عبّا العقارية غير قابل للقسمة عيناً بين الشركاء وبإزالة الشيوع فيه بينهم وطرحه للبيع بالمزاد العلني على اساس سعر الطرح وتوزيع الثمن وفق مندرجات الحكم.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2019/3/4
تاريخ تبليغ الانذار: 2019/3/7
العقار الموصوف:
2400 سهم من العقار 403 من منطقة عبّا العقارية عبارة عن ارض بعل عليها اشجار زيتون، ويقع على طريق فرعي ترابي وضمن مجموعة عقارات تحتوي على مبانٍ سكنية ومعصرة للزيتون.
مساحته: 1503م2
التخمين: 75150 د.أ.
الطرح بعد التخفيض: 60120 د.أ.
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2019/7/11 الساعة 11:00 ظهراً امام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار الموصوف اعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي /315998/و الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. وكيله المحامي هادي دياب البالغ /6976/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /5183/$ والمطروحة بسعر /3600/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم المكاينك قد بلغت /775,000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب المدور في بيروت الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم بالتكليف
ميشال حكيم

إعلان بيع صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
في المعاملة التنفيذية رقم 2019/123
طالب التنفيذ: عباس سليم ترحيني
المنفذ عليهم: بدرية وعلي وفاطمة
من له ملاحظات على الاستدعاء رقم 2019/42 المقدم من جان جبور عبده من بلدة عبرا بموضوع اثبات وفاة المرحوم الياس ابراهيم عبده من عبرا ان يقدم ملاحظاته خلال خمسة عشر يوماً تلي النشر.
رئيس القلم
ناديا مرعي

إعلان بيع عقاري
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
غرفة الرئيسة ميرنا كلاّب
في المعاملة التنفيذية رقم 2017/155
المنفذ: بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
وكيله المحامي سامي نحاس
المنفذ عليهم: عبد الرحمن الخياط – شركة الوارد للتجارة العامة – منى عاطف حمزة سنو – احمد عبد الرحمن خياط.
السند التنفيذي: عقد فتح اعتماد وكشفي حساب وعقد قرض مجموعها بقيمة /645,354,26/د.أ. و/895,894,13/ل.ل. عدا الفوائد واللواحق.
تاريخ التنفيذ: 2017/1/24
تاريخ تبليغ الانذار: 2017/2/15
تاريخ قرار الحجز: 2017/5/8
تاريخ تسجيله: 2017/5/24
تاريخ محضر الوصف: 2018/2/26
تاريخ تسجيله: 2018/4/11
بيان مواصفات العقار المطروح للبيع: القسم B/34 من العقار رقم /3291/ راس بيروت مؤلف من مدخل وصالون وطعام وغرفتي جلوس وممرين وموزع واربع غرف ومطبخ وغرفة خادمة ضمنها حمام وغرفة غسيل وثلاثة حمامات وخلاء وثلاث شرفات وشرفة مقفلة وزهور. لدى الكشف الحسي تبين ان المواصفات مطابقة لمندرجات الإفادة العقارية. وان القسم المذكور مشغول من المنفذ عليه عبد الرحمن خياط وعائلته.
مساحة القسم: /400/م2
حدود العقار: من الغرب املاك عامة ومن الشرق العقار رقم /3290/ ومن الشمال املاك عامة ومن الجنوب العقار رقم /3306/.
قيمة التخمين: /2,000,000/ دولار أميركي
قيمة الطرح المحدد من رئيس دائرة تنفيذ بيروت: /1,095,207,6/ دولار اميركي.
موعد المزايدة ومكان اجرائها يوم الاثنين الواقع فيه 2019/6/10 الساعة العاشرة صباحاً في مكتب رئيس دائرة تنفيذ بيروت في قصر عدل بيروت.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني للمرة الرابعة القسم رقم B/34 من العقار رقم /3291/ رأس بيروت الموصوف اعلاه. فعلى الراغب في الشراء تنفيذاً لأحكام المواد 973 و978 و983 من أصول المحاكمات المدنية، أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ بيروت قبل المباشرة بالمزايدة لدى صندوق الخزينة أو احد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح أو يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ، وعليه اتخاذ مقام مختار له في نطاق الدائرة ان لم يكن له مقام فيه او لم يسبق له ان عين مقاماً مختاراً فيه وإلا عد قلم الدائرة مقاماً مختاراً له وعليه ايضاً في خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة ايداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة التنفيذ في صندوق الخزينة او احد المصارف المقبولة تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر، وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5% من دون حاجة لإنذار أو طلب وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور القرار بالإحالة. للراغب في الشراء الاطلاع لدى هذه الدائرة.
مأمور تنفيذ بيروت
نسرين الحصروني

ذكرى النكبة

بحث مهم عن مصير البلدات والمدن التي هُجّر أهلها عام 1948

نوجا كدمان على أطلال القرى التي محتها إسرائيل من الوجود!

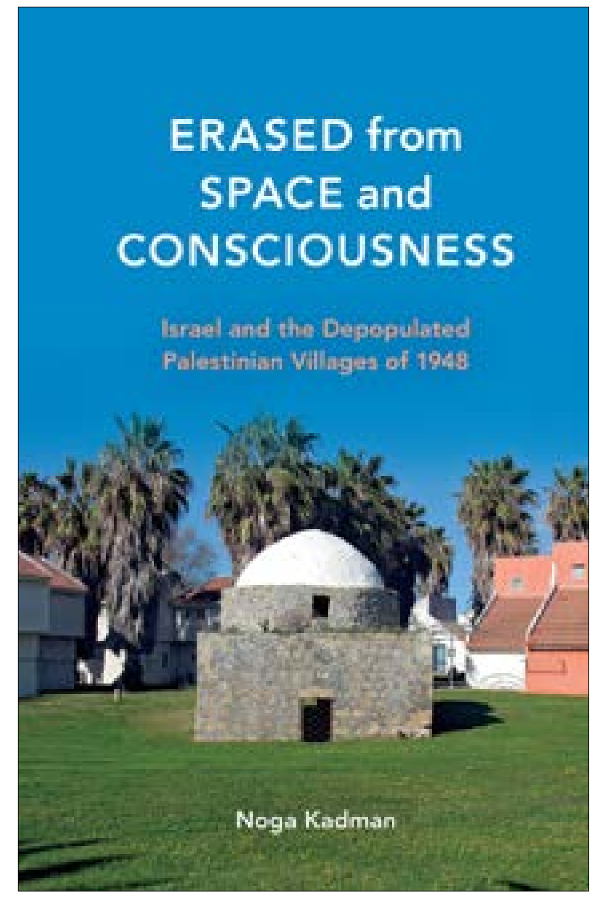

في 15 أيار (مايو) من كل عام، يحيي الفلسطينيون وأحرار العالم ذكرى النكبة، في ظل ازدياد التعاطف الشعبي والالتفاف حول حركة المقاطعة، ما يدلّ على وعي عميق لطبيعة العدو الاستعمارية. «ممحوة من الفضاء والضمير: إسرائيل والقرى الفلسطينية المهجّرة عام 1948» دراسة مهمّة تحوي خرائط وقوائم للقرى التي هُجّر أهلها مع تفاصيل تاريخية ومفاتيح لفَهم ضخامة المشروع الصهيوني المتمثّل في المحو والتهويد بهدف القضاء على آثار السكان الفلسطينيين الأصليين

زياد منى

في الوقت الذي تواصل فيه الزعامة الفلسطينية الرسمية المتمثلة في ميليشيات رام الله وملحقاتها بفك ارتباطها بالقضية وبالشعب الفلسطينيين، نرى نشاطاً مستمراً ومتصاعداً في مختلف أنحاء العالم، مع فلسطين شعباً ووطناً وقضية، وإدراكاً بيّناً لطبيعة العدو الصهيوني العنصري، كونه قاعدة استعمارية استيطانية قائمة على الأساطير والخرافات الدينية البالية. هذا أمر يستحق النظر فيه وتأمّله، في الوقت الذي لم تعد فيه دول عربية ومشيخات الأعراب السيبريانية تشعر بحرج من إعلان تخلّيها رسمياً عن فلسطين جهاراً نهاراً، مع أنها لم تكن يوماً مع فلسطين على أيّ حال.

من ضمن تجليات تنامي التعاطف العالمي مع فلسطين وازدياد معاداة العالم الحرّ حقاً للصهيونية فكراً وتجليات، صدور أبحاث وأعمال علمية جديدة عن المسألة الفلسطينية كل شهر تقريباً. قلّة منها صدر بأقلام فلسطينية وقد عرضنا بعضها في هذا المنبر، وأخرى كتبها بحاثة من مختلف بقاع العالم. كتاب «ممحوة من الفضاء والضمير: إسرائيل والقرى الفلسطينية المهجّرة عام 1948» (Erased from Space and Consciousness: Israel and the Depopulated Palestinian Villages of 1948. Indiana University Press 2015) لنوجا كدمان الذي نعرضه هنا يعدّ أحد الأبحاث المهمة التي يجب عرضها، من دون أن يعني ذلك إغماض العينين عن بعض نواقصه التي سنشير إلى بعضها لاحقاً.

الكاتبة الأشكنازية أصدرت هذا المؤلف المهم الذي تسرد عبره مصير كل قرية وبلدة فلسطينية دمّرها العدو الصهيوني بعد عام 1948، محاولاً بذلك محو تاريخ الأرض والشعب من الذاكرة الفردية والجمعية ليفسح المجال أمام رواياته الكاذبة التي تحاول تزوير التاريخ. ليست الكاتبة مربعة الكارات وإنما مُسبعتها، إذ إنها عملت وتعمل دليلاً سياحياً، كما أنّها مترجمة، وباحثة، ومحررة، وكاتبة، وناشطة سياسية. تقول إن كتابها، الذي يحوي مصورات وخرائط عديدة، كان رسالة الماجستير التي قدمتها بالعبرية. وهذا المؤلف هو ترجمتها الإنكليزية الصادرة عن «منشورات جامعة إنديانا» الأميركية.

ربما هذا هو العمل الأول الذي يصدر «بالعبرية» عن مصير القرى والبلدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. تعدد الكاتبة مصادرها وتذكر استعانتها بأعمال كثيرة، منها عملان فلسطينيان صدرا بالإنكليزية والعربية، يعودان للمؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي وللباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة صاحب «أطلس العودة». وتؤكد أن عملها دليلاً سياحاً، فتح عينيها على حقيقة جرائم الصهيونية بحق القرى والبلدات الفلسطينية. إذ تقول إن مدرستها والمنظمات الشبابية الصهيونية كانت تأخذها في جولات عديدة إلى لفتا، القرية الفلسطينية الفارغة المدمّرة جزئياً والواقعة قرب مدخل القدس الرئيس. هناك، لاحظت نبعاً لا يزال يتدفق بين المنازل المدمرة ويصب في بركة صغيرة. تلك الجولات ولّدت لدى الكاتبة انطباعاً غامضاً بأن لفتا كانت مكاناً قديماً، وأنها . كما واجهتها . كانت أطلالاً منذ زمن. المكان مقفر وجميل وغامضٌ بعض الشيء، ومرعب بشكل ما، بسبب صمته الغريب ومساراته الضيقة بين المنازل والجدران المهيبة.

تنقّل الكاتبة في طول فلسطين المحتلة وعرضها، جَعَلها ترى أنه يكاد يكون من المستحيل تجنّب رؤية أكوام الحجارة والأطلال والجدران والمنشآت المنهارة المليئة بأشجار اللوز والتين غير المزروعة، والمدرجات المتدلية الآيلة للانهيار بسبب الإهمال، وتحوطات طويلة من الصبار الشائك. هذه الأجزاء الأساس من المشهد «الإسرائيلي»، هي كل ما تبقى من قرى فلسطينية كانت موجودة قبل حرب 1948 بحسب كلمات الكاتبة التي تستطرد بأنّ «دولة إسرائيل» المنشأة حديثاً بعد الحرب ضمت داخل حدودها أكثر من أربعمئة قرية مهجورة وإحدى عشرة مدينة خلت (قل: العصابات الصهيونية هجرت أهلها الفلسطينيين) ومنعت الذين فروا أو طُردوا عبر الحدود، من العودة إلى ديارهم... هؤلاء هم اللاجئون الفلسطينيون».

تذكّر الكاتبة القراء بأن «إسرائيل» قامت بهدم معظم القرى إما أثناء الحرب أو في أعقابها. واليوم، لا يشهد عليها سوى أطلال ضئيلة بعدما دُمر كثير منها من دون ترك أيّ أثر في المشهد الطبيعي. صادرت «إسرائيل» أراضي القرى الشاسعة وحتى الأمتعة التي خلّفها اللاجئون أثناء هروبهم، وأنشأت مئات المجتمعات اليهودية الجديدة على الأراضي المصادرة ومنحت المجتمعات الزراعية اليهودية القائمة فوق أنقاضها مساحات واسعة من الأراضي المصادرة. كما أعادت استيطان المدن والقرى الفلسطينية التي هُجّر أهلها، عبر جلب السكان اليهود المهاجرين أو المهجرين. دولة «إسرائيل»، تم بناؤها وتطويرها إلى حدّ كبير على أنقاض القرى والمدن الفلسطينية.

تواصل الكاتبة سرد الخلفية الشخصية لمؤلفها، فتقول إنها في العديد من جولات المشي والرحلات التي قامت بها على مرّ السنين عبر فلسطين المحتلة واكتسبت فيها وعياً متزايداً لتاريخ الأرض وشعبها، صادفت هذه الأنقاض مرة تلو الأخرى: في تلة منثورة بشقائق النعمان بالقرب من القدس، وعلى سلسلة من التلال الجبلية في الجليل، وعبر مسار حاد أسفل مجرى طابور. بحلول ذلك الوقت، كانت بالفعل قادرة على محاولة تخيل مدى حيوية ذلك المكان قبل عقود قريبة: الحياة اليومية الصاخبة المليئة بالأصوات والألوان والأطفال والأعمال المنزلية والثروة الحيوانية والمياه المستخرجة من البئر، حلّ محلها اليوم الفراغ والصمت. ليست هناك ذكرى أو حتى إشارة إلى العالم الذي فُقد وظروف اختفائه. كان هذا التباين المقلق هو دافع عملها هذا.

ما يميز هذا المؤلف عن ذلك الذي كتبه المؤرخ وليد الخالدي بعنوان «ما قبل الشتات» أنّ الكاتبة لا تكتفي بسرد أسماء البلدات والقرى الفلسطينية المهجر أهلها وصور بعضها، وإنما تسجل ما آلت إليه تلك المواقع. إذ ترفق عملها بثلاث خرائط تفصيلية ذات صلة. لذلك، فإن مجال هذا المؤلف أكثر اتساعاً من غيره في بعض الجوانب كما سنلحظ ذلك لاحقاً. تقول الكاتبة إن عملها يتناول الطريقة التي تتعامل بها «إسرائيل» مع طبقة المنطقة السابق لوجودها. طبقة عملت على محوها وقامت بالبناء فوق أطلالها. إنه يبحث في وجهات النظر والتمثيلات «الإسرائيلية» للقرى الفلسطينية المهجر أهلها، وينظر في الموقع الذي تحتله في الوعي «الإسرائيلي» بعد مسحها في الغالب من المشهد الطبيعي.

وهو يركز أكثر على المواجهات اليومية العادية بين «الإسرائيليين» وذاكرة القرى وبقاياها المادية عبر استخدام أسماء الأمكنة، والنظر في الخريطة، والسفر في أنحاء البلاد. بالنسبة إلى النقاط الثلاث الأولى، تقول الكاتبة إنها تدرس كيفية تشكيل السلطات، التي تتوسط بين «الإسرائيليين» والقرى، وما إذا كانت القرى قد أعطيت أسماءً رسمية ورسمت مواقعها في الخرائط، وما إذا كانت السلطات المسؤولة عن مواقع السياحة والترفيه توفّر المعلومات عن القرى المهجر أهلها التي تقع داخل حدود تلك المواقع. تحليل يؤكد عمل المؤرخين الذين يتعاملون مع الذاكرة على أنها مزيج متعدد الطبقات بين الماضي والحاضر بحسب الباحثة الفلسطينية رنا بركات عضو هيئة التدريس في دائرة التاريخ والآثار في «جامعة بير زيت». وبهذا المعنى، فإن المؤلفة تبني الحاضر من خلال مناقشتها لصناعة السياحة الإسرائيلية مكوناً أساساً لفهم نزع الملكية المستمر لفلسطين.

تصف الكاتبة في النقطة الرابعة المواجهات المباشرة بين المجتمعات «الإسرائيلية» والقرى التي ذُكرت مواقعها من خلال دراسة كتابات السكان الجدد عنها.

من المهم هنا ذكر أن الكاتبة تمكنت من تحديد موقع الثمانية عشرة وأربعمئة بلدة وقرية فلسطينية قامت العصابات الصهيونية بتهجير أهلها ومن ثم هدمها. تنوه الكاتبة إلى عمل وليد الخالدي آنف الذكر، لكنها تلفت الانتباه إلى أنه لا يسمي المجتمعات البدوية في جنوبي فلسطين حيث تم اقتلاع حوالى ثمانية وتسعين ألف نفس منها في عام 1948.

تنبه الكاتبة القراء إلى أن بحثها هذا لا يعكس كيفية تعامل «الإسرائيليين» مع هذه الأمكنة تسميةً، ورسم الخرائط، وتوفير المعلومات عن المنتجعات السياحية، أو المجتمعات الجديدة التي أقيمت فوق المواقع البدوية سابقاً.

يركز المؤلف على القرى الفلسطينية ولا ينظر بعمق في السياسة والمواقف الإسرائيلية تجاه المدن الفلسطينية التي تم تهجيرها. كما أنّه استبعد إلى حدّ كبير القرى التي طرد الصهاينة أهلها وهُدمت بعد حرب عام 1967، ومعظمها يقع في مرتفعات الجولان وقرب اللطرون في الضفة الغربية.

بالانتقال إلى بنية العمل ومحتواه، فإن الفصل الأول (تهجير السكان والهدم وإعادة إسكان في مواقع القرى والبلدات) يبدأ بتقديم السياقات التاريخية والنظرية لفهم القرى المهجورة والمواقف الإسرائيلية تجاهها. يعرض الفصل الأول الأحداث الكارثية التي أسفرت عن مئات القرى المهجورة داخل «إسرائيل»: مسار حرب 1948، وأسباب وظروف الاقتلاع الجماعي لسكان الأرض الفلسطينيين، والقرار الإسرائيلي بمنع عودتهم. كما تصف الوسائل التي تمكنت بها «إسرائيل» من السيطرة المادية والقانونية على أراضي اللاجئين وقراهم وممتلكاتهم؛ والتدمير المتعمّد للعديد من القرى وإنشاء مجتمعات يهودية على أراضي القرية ومواقعها. كما تذكر الكاتبة في هذا الفصل مختلف أنواع محو القرى الفلسطينية وعددت أشكالها الآتية:

- محو ذو أهداف عسكرية واستراتيجية.
- محو ذو أهداف سياسية.
- محو لمصلحة المجتمعات اليهودية.
- محو بهدف «تنظيف» المشهد الطبيعي الريفي وتحسين هيأته وكذلك بهدف مسح الذاكرة التي تمثلها القرى.
- المحو بهدف الحفاظ على الطبيعة.
- المحو بهدف إفساح في المجال لمواقع تاريخية يهودية[كذا].

تختم الكاتبة الفصل الأول بمناقشة أطلال القرى الحالية.

الفصل الثاني (الهوية القومية والصراع القومي والفضاء والذاكرة) ينظر في الأعمال «الإسرائيلية» المتعلقة باللاجئين وقراهم بالارتباط مع الإيديولوجية الصهيونية التي سيَّرَت القيادة اليهودية السابقة للدولة وقادت الأخيرة إلى يومنا هذا. وتناقش الكاتبة ذلك مثالاً على إنشاء هوية قومية وتعزيزها، مع التركيز على الزمان والمكان كونهما تعبيرين عن تلك الهوية وساحات الصراع القومي.

في سياق الحديث في الحركة القومية الإسرائيلية الصهيونية، تركز الكاتبة على المصطلح الصهيوني الأساس المتمثل في «التهويد»، أي العملية القصدية لتحويل شيء غير يهودي إلى شيء يهودي. مصطلح يُستخدم استخداماً متكرراً وبمعنى إيجابي في المصطلحات «الإسرائيلية» الرسمية حتى يومنا هذا. كما تراجع الطريقة التي آثرت القدوة الأعلى للتهويد على الإنشاء العام للفضاء الإسرائيلي، بما في ذلك القضاء على القرى الفلسطينية المهجرة، وبناء ذاكرة جماعية انتقائية تؤكد الماضي اليهودي للأرض وقمع قرون عديدة من ماضيها العربي. يمثل تجاهل العروبة في الزمان والمكان وتهميشها انتصاراً إسرائيلياً آخر في ساحة أخرى من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي أصبح ممكناً من خلال الغزو العسكري الإسرائيلي للأرض وجعل معظم سكانها الفلسطينيين لاجئين خارج حدود الدولة.

> عمل المؤلّفة كدليل سياحي، فتح عينيها على جرائم الصهيونية بحق القرى والبلدات الفلسطينية

الفصل الثالث (القرى المهجر أهلها في عيون السكان اليهود) ينظر عن كثب في عملية التهويد من خلال فحص الإشارات إلى القرى التي هُجر أهلها في الوثائق والمنشورات العائدة إلى 25 مجتمعاً يهودياً ريفياً استقروا على أنقاض كل قرية أو بالقرب منها بعد عام 1948، وخاصة في أوائل الخمسينيات.

الفصل الرابع (تسمية مواقع القرى المهجر أهلها ومكانها في الخرائط) يبحث في التمثيل الرسمي للقرى المهدمة من خلال فحص عمليات إعادة تسمية مواقع القرية وعرضها على الخرائط. وقد استعانت الكاتبة بمحتوى وثائق لجنة الأسماء الحكومية لرؤية ما إذا كانت مواقع القرى قد أعطيت أسماءً رسمية، وكم منها كانت هي الأسماء الأصلية للقرى، وما الخصائص التي تشاركها الأسماء الجديدة الممنوحة لهذه المواقع. كما راجعت الكاتبة خرائط دروب التنزه التي أعدتها دائرة مسح «إسرائيل» والوكالة الحكومية لرسم الخرائط، بهدف التحقق من مواقع القرى وأسمائها في الخرائط الرسمية المحدثة المستخدمة حاليًا في كيان العدو، وبأي طريقة. الفصل الخامس (القرى المهجر أهلها في المواقع السياحية والترفيهية) يبحث في المواجهة الإسرائيلية مع البقايا المادية للقرى التي تصفها بأنها «الطرف المرئي من جبل جليدي»، مع التركيز على موقع القرية الذي يمكن الوصول إلى مناطقه المبنية سابقاً والمرئية للجمهور الإسرائيلي العام. فكثير من القرى قائمة إما داخل المواقع السياحية والمنتجعات أو داخل المجتمعات الريفية أو الحضرية اليهودية «الإسرائيلية». كما قامت الكاتبة بتحليل وجهات النظر «الإسرائيلية» في النقاط آنفة الذكر من خلال قراءة النصوص التي تنتجها الهيئات الرسمية التي تسيطر على المواقع السياحية اليوم.

بإلقاء نظرة على اللافتات والمنشورات الصادرة عن «الصندوق القومي اليهودي» و«هيئة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية»، يتم التركيز على ما إذا كانت هذه المنظمات تبلّغ الجمهور بوجود القرى المدمرة في المحميات الطبيعية والمنتجعات السياحية التي تتحمل مسؤوليتها، كما يتم تحليل محتوى المعلومات المقدمة ومداها. كما يتتبع هذا الفصل استخدام كيان العدو صناعة السياحة لتحقيق الإيديولوجية الصهيونية المتمثلة في إقامة «رابطة للأرض» من خلال الأدوات العملية والخطابية المتاحة. وقد اتخذ هذا شكل نظام معقد من صنع الخرائط ووضع العلامات على الأماكن العامة (الحدائق والمحميات ومسارات المشي، وما إلى ذلك، بحسب الباحثة رنا بركات).

الفصل السادس والأخير (بقايا الماضي، نظرة نحو المستقبل) يقدم ملخصاً للكتاب، إضافة إلى مناقشة خطاب بديل ناشئ حول هذه القرى في إسرائيل.

إن تهويد الفضاء والذاكرة واضح في نمط تهميش القرى الفلسطينية المهجرة، في كل جانب من جوانب الخطاب الإسرائيلي الذي عُرض في هذا البحث، من مسح أسماء القرى أو إقصائها وإزالة العديد من القرى عن الخريطة وعدم وضوح هويات غيرها وتجاهل المؤسسات الصهيونية ذات الصلة لغالبية القرى وقمع هوية وتاريخ وظروف هجرة السكان الذين اعترفت هذه المنظمات بوجودهم؛ وقبول التجريد من الملكية الفلسطينية من قِبل المجتمعات اليهودية المنشأة على مواقع أو أراضي القرى الفلسطينية المهجرة، مع التقليل إلى أدنى حد من التفاعل مع تاريخ القرى، وظروف هجرة السكان، والمعضلات الأخلاقية الناشئة من استخدام منازل اللاجئين وممتلكاتهم.

إضافة إلى تجاهل القرى كونها مواقع تاريخية، تقوم «إسرائيل» أيضاً بقمع تاريخها الأحدث وواقع لاجئيهم الحالي. يصمت الخطاب الرسمي في «إسرائيل» عن ظروف نزوحهم ويتجاهل أعمال العدوان والمذابح وطرد القرويين الذين أصبحوا لاجئين، ولا يزال غير مبال بمصيرهم. إن الكارثة والصدمة التي يعيشها سكان القرى في أعقاب حرب 1948، التي لا تزال تؤثر في حيواتهم وحيوات أحفادهم، ليست جزءاً من الرواية الإسرائيلية السائدة، التي تتجاهل المأساة الفلسطينية وتستخف بها.

إن تهميش القرى يقوم ـ كما أسلفنا ـ على ايديولوجية التهويد، التي وجهت الحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية بهدف خلق فضاء يهودي متفوق على السكان الفلسطينيين وتراثهم جسدياً ورمزياً. ف «إسرائيل» تواصل تهميش مواطنيها الفلسطينيين والتخلي عن اللاجئين خارج حدودها بهدف الحفاظ على ذلك الفضاء الذي تم تهويده.

وقد أثرت الكاتبة مؤلفها بخرائط ثلاث هي:

- خريطة القرى المهجرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وملحق بها جداول تحوي معلومات ذات صلة منها عدد سكان القرية ومساحة أراضيها ويوم تهجير أهلها وسبب التهجير وعدد الأبنية التي ما زالت قائمة، وفيما إذا تم تثبيت اسم القرية وموقعها في خرائط العدو الرسمية وغير ذلك.
- خريطة القرى المهجر أهلها والواقعة ضمن نطاق مواقع السياحة والترفيه في كيان العدو وألحقتها بجدول يضم معلومات عن القرى، ومن ذلك اسم الحديقة أو الغابة وغيرها من أمكنة الترفيه، وما إذا حوت ممرات للمشاة المتنزهين، وما إذا ثمة علامة تدل على القرية وما إذا حوت الدلائل السياحية للمنطقة أسماء القرى المحاة ورقم كل قرية كما يرد في الخريطة.
- خريطة بالقرى الفلسطينية المحاة الواقعة قرب مستوطنات ومدن يسكنها يهود أو بنيت على أنقاضها. وقد ألحقت الكاتبة الخريطة بجدول بأسماء المستعمرات التي أقيمت في نطاق القرى الفلسطينية المهجرة، وتحوي معلومات إضافية منها اسم القرية الفلسطينية واسم المستعمرة اليهودية وسنة التأسيس وما إذا قام المستعمرون بسكن البيوت الفلسطينية.

إضافة إلى ما سبق ذكره، ألحقت الكاتبة قائمة بالأسماء «الإسرائيلية» التي فرضها كيان العدو على القرى الفلسطينية المهجرة وموقع كل منها في خريطة فلسطين التي أنجزتها الكاتبة بنفسها. إن ملاحق الكتاب التي تحوي خرائط وقوائم مفيدة للقرى التي هُجرت بالسكان مع تفاصيل تاريخية ذات صلة وأدوات مفيدة لفهم ضخامة المشروع الصهيوني المتمثل في المحو والإدراج. إن نوجا كدمان تكشف بوضوح وعلى نحو متماسك أنّ الصهيونية مشروع استعماري عنيف للمستوطنين بهدف القضاء على السكان الفلسطينيين الأصليين.

* Erased from Space and Consciousness: Israel and the Depopulated Palestinian Villages of 1948. Indiana University Press 2015

تعرّضت لفتا الواقعة قرب مدخل القدس الرئيس لتفريغ وتدمير ممنهجين

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 14 أيار 2019 العدد 3756

رحيل

إبن جيل أنجبته الحرب ووأده «الطائف»

رفيق نجم توّج عزلته بالصمت

بيار أبي صعب

رحيل مفجع آخر يطاول المشهد الثقافي، المسرحي والسينمائي تحديداً، في لبنان. ليس فقط لأن الممثل المميّز رفيق نجم (1952 ـ 2019) انسحب قبل أوانه بكثير، بل ما فعله ليس سوى تكريس انسحابه السابق على موته، والمفعم بالمرارة وبإحساس الفشل واللاجدوى. مات رفيق بعيداً عن الأضواء، فهو لم يقف على الخشبة أو أمام الكاميرا منذ دهر. مات منسياً من الجمهور العريض، منزوياً وصامتاً ومقهوراً، وهذا هو الأكثر إيلاماً. إنّه من هذا الجيل الذي طبع مرحلة خاصة جدّاً في بيروت الحرب الأهليّة، تلك السنوات التي شهدت صعود تجارب محوريّة، وولادة أعمال تأسيسيّة ما زالت من العلامات المضيئة في الحركة الثقافيّة. سنوات مارون بغدادي وبرهان علويّة ورندا الشهال وجوسلين صعب، سنوات يعقوب الشدراوي وروجيه عساف، سنوات زياد الرحباني بمسرحه واسكتشاته وأغنياته العابرة للخنادق والمتاريس. رفيق نجم الذي أعاد اكتشافه الجمهور في الأعوام القليلة الماضية، حين أطلق إيلي خوري وشركة MMedia تسجيلاً مرمماً لمسرحية زياد الرحباني الأسطوريّة «بالنسبة لبكرا شو؟»، صعد في تلك المناخات الاستثنائيّة... وقد بقي في وجداننا وذاكرتنا مقترناً بتلك المرحلة. لكن الزمن الجميل انحسر، والنهضة الثقافيّة والسياسيّة تركت مكانها، في بيروت، لانحطاط مديد. وأعلن الممثل القطيعة مع زمن لا يفهمه، ولا يتقن لغته. صفق الباب خلفه ومضى، بالطريقة التراجيديّة نفسها التي اعتمدها، قبل أقل من عام، شريكه في تلك التجارب المضيئة، المسرحي اللبناني زياد أبو عبسي (1956 ـ 2018). كلاهما انطفأ وحيداً في منزله.

«نجيب» في مسرحية «بالنسبة لبكرا شو» (1978)

أصيب رفيق أمس الاثنين، بسكتة قلبية في منزله في الرملية (قضاء عاليه). تاركاً لنا ألبوم الصور والذكريات الذي يحكي عن جيل برز في أواخر السبعينيات، وانحسر في زمن السلم الأهلي الكاذب، تحت راية الحريريّة. جيل أنجبته الحرب ووأده «الطائف»!.

كان رفيق في الخامسة والعشرين حين مثّل للمرّة الأولى مع زياد الرحباني في «بالنسبة لبكرا شو» (1978)، إلى جانب فائق حميصي ونبيلة زيتونة وجوزيف صقر... حين نستعيد المسرحيّة اليوم، أوّل ما يحضرنا هو صوت «نجيب» الغاضب والهازئ، في صخب «ساندي سناك»، البار العتيد الذي شكّل مجازاً رؤيوياً عن بلد بلا أفق وبلا مستقبل.. في العام 1980، شارك في مسرحية «فيلم أميركي طويل» إلى جانب زياد أبو عبسي وجوزف صقر وكارمن لبّس وتوفيق فروخ وسامي حواط ومحمد كلش وبطرس فرح وبيار جامجيان... لعب دور «الأستاذ عبد الأمير»، كاريكاتور المثقف الأكاديمي الذي يريد أن يكشف «المؤامرة» وينجز كتابه عن الحرب؟

ترك رفيق أيضاً بصمته على أفلام تلك الحقبة. نذكر طبعاً فيلم مارون بغدادي «لبنان بلد العسل والبخور» (1988)، وفيه جسّد شخصيّة حسن المسلح الميليشيوي القاسي والساخر والطيب القلب، دليلنا إلى يوميات الحرب في بيروت. وتعاون مع المخرج برهان علوية في تحفته «بيروت اللقاء» (سيناريو وحوار أحمد بيضون ـ 1981). ولم يتعال عمّا يسمّيه بعضهم السينما «الشعبية» أو «التجاريّة» أو «الأكشن»، وبعضهم الآخر «سينما التييرسو». فقد أطلّ في معظم أفلام سمير الغصيني، «لعبة النساء» (1982) إلى جانب هويدا وشوقي متى، و«المغامرون» (1981) مع أحمد الزين ومادونا وميشال تابت، و«نساء في خطر» (1981) مع أنطوان كرباج وفؤاد شرف الدين وإبراهيم مرعشلي، و«حسناء وعمالقة» (1981) مع فؤاد شرف الدين وهويدا وحكمت وهبي.

آخر إطلالة لرفيق نجم، تعود إلى منتصف التسعينيات. كان عنوان المسرحية «شي بيشبه الوضع»، وشارك فيها طارق تميم، وعادل كرم، ورولا شامية، وعباس شاهين، وزياد أبو عبسي. بعدها لم يذكره الاعلام ولم نره في دائرة الضوء التي لا يهجرها الممثل إلا مكرهاً. فقد مكانه وصورته ودوره. نسي نصّه، أو أن عبثيّة الدور كانت تقتضي الامّحاء. حين لمحناه في افتتاح فيلم «بالنسبة لبكرا شو؟» (2016)، لم نمتلك الجرأة الكافية لنسأله من أي كهف يخرج؟ ربع قرن من الصمت والعزلة، ولم يسأل أحد! بعض القصص من الأفضل أن تنتهي في الظلمة.

يصلى على جثمانه في الثالثة من بعد ظهر غد الأربعاء في قاعة دار الرملية، وتقبل التعازي بعد الدفن ويومي السبت والأحد المقبلين (من الثانية حتى السابعة مساء) في قاعة دار الرملية.

«طريق الشرق» يمرّ في الحمرا

«طريق الشرق» هو مشروع موسيقي غير محصور بزمان أو مكان معيّنين. قبل أن يتحوّل إلى فرقة تحت هذا الاسم، لحّن عازف الإيقاع رامي الجندي (الصورة)، قبل سنوات في سوريا، قطعة موسيقية أطلق عليها اسم «طريق الشرق». اليوم، صار المشروع عبارة عن مجموعة فنية تؤدّي موسيقى شرقية منوّعة، فيما تختلف البرامج والأمسيات بين التقليد والتراث والأعمال الخاصة. إلى جانب الجندي، تضم «طريق الشرق» كلاً من: سارة البو (غناء)، فرح قدّور (بزق)، سماح بو المنى (إيقاع وأكورديون)، خالد علّاف (عود) وراغد نفّاع (تشيللو).

«طريق الشرق»: الأربعاء 29 أيّار ـ 21:30 ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753021

محمد الشيخ: ابتهالات رمضانية

ثلاثة مواعيد روحية رمضانية يضربها المبتهل اللبناني محمد الشيخ (الصورة) مع الجمهور في هذا الشهر. غداً الأربعاء، يحيي في «زيكو هاوس» (الصنائع ـ بيروت) أمسية «مقام الروح 2». يوم الجمعة المقبل، ينتقل الشيخ إلى مقر «الرابطة الثقافية» في طرابلس (شمالاً) ليقدّم سهرة «روح طرابلس»، قبل أن يحط في 30 أيّار (مايو) الحالي في صيدا (جنوباً)، وتحديداً في مقرّ جمعية «الأبرار» (مسرح مجمّع السيّدة الزهراء). يرافق محمد في هذه الأنشطة الموسيقيون: جاد بعيون (وتريات)، محمد ضاهر (إيقاع) وحسين جابر (بيانو)، علماً بأنّ الاختيار وقع على نصوص حديثة وأخرى قديمة لشعراء لبنانيين وعرب لتقديمها بأسلوب مبتكر. (للاستعلام: 01/746769 أو 70/130024)

شانتال و«حليم» ... سهرة طرب

يوم الجمعة المقبل، تلتقي شانتال بيطار (الصورة) جمهور «تياترو فردان» مجدداً ضمن سهرة تخصّصها هذه المرّة للراحل عبد الحليم حافظ (1929 ـ 1977). من أرشيف «العندليب الأسمر»، انتقت المغنية اللبنانية الشابة باقة من أشهر أغنياته، منها: «جانا الهوى» و«سواح» و«جبار» و«زي الهوى»... تضم الفرقة الموسيقية التي ترافقها: بشار فحلو (قانون)، مصطفى حموي (ناي)، طوني جعجع (كيبورد)، مناف إبراهيم (غيتار باص)، محمّد البوشي (رق وكاتم) ومازن شامية (طبلة)، إضافة إلى ثنائي الكورال المعروف بـ «نبيل وجميل».

الجمعة 17 أيّار (مايو) الحالي ـ 22:00 ـ «تياترو فردان» (سنتر دون ـ بيروت). للاستعلام: 01/800003